علم التخرّيج ودوره في خدمة السنة

إعداد الدكتور

عبدالغفور عبدالحق البلوشي

التمهيد

الحمد لله نحمده ونستعينه ونستغفره ونعوذ بالله من شرور أنفسنا ومن سيئات أعمالنا من يهده الله فلا مضل له ومن يضلل فلا هادي له، وأشهد أن لا إله إلا الله وأشهد أن محمداً عبده ورسوله صلى الله عليه وسلم، وعلى آله الطيبين وصحابته المكرمين المجاهدين الذين لم يألوا جهداً في نشر هذا الدين وتبليغه للعالمين، أما بعد:

فمن فضل الله سبحانه على هذه الأمة أن تكفل الله بحفظ هذا الدين ومصادره وأصوله وذلك في قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا تَحَرُّنَا تَزَلُّنَا الذُّكْرُ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ﴾ [الحجر: 9]

كما أنه جعل وظيفة رسوله صلى الله عليه وسلم بيان كل ما يحتاج إلى بيان في هذا الكتاب، فيبين وفسّر، وصار بيانه لازماً لحفظ القرآن، ومن هنا هيأ الله تعالى لكتابه وسنة رسوله من يحفظونهما جيلاً بعد جيل، حفظاً في الصدور وحفظاً في السطور جنباً إلى جنب، فالذين قاموا بخدمة الكتاب والسنة هم العدول الأثبات فما تركوا جانباً من جوانب العلم تحتاج إليه الأمة إلا قاموا بذلك، وإلّغيا بالسنة لا تزال مستمرة من القرون المفضلة إلى يومنا هذا، وليست إقامة هذه الندوة إلا نموذجاً لاهتمام المملكة بخدمة السنة والسيرة، إذ يقوم عدد كبير من الباحثين بالكتابة في موضوعاتها المختلفة، وكنت ممن دعي إلى ذلك، فقلبية للدعوة بالمشاركة في ندوة «عناية المملكة العربية السعودية بالسنة والسيرة النبوية» التي تنظمها وزارة الشؤون الإسلامية والأوقاف والدعوة والإرشاد، ممثلة في مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف بالمدينة المنورة، بتقديم بحث في المحور الثاني:

«عناية المسلمين بالسنة والسيرة النبوية على مرّ العصور»

الموضوع الثامن «علم التخرّيج ودوره في خدمة السنة». فشمرت عن ساق الجد مستعينا بالله تعالى عز وجل في كتابة هذا البحث، أسأل الله تعالى أن ينفع به المسلمين وأن يجعله خالصاً لوجهه الكريم، إنّه سميع مجيب.

خطة البحث

قسمت البحث إلى تمهيد ومقدمة وأربعة أبواب، وفي كل الأبواب فصول، ثم خاتمة. أما التمهيد ففي عناية الأمة بخدمة الكتاب والسنة وسبب الكتابة في هذا البحث. أما المقدمة ففي معاني التخرّيج لغة واصطلاحاً، والكتب المؤلفة حديثاً فيه. الباب الأول: أهمية التخرّيج والاستخراج وفوائده ونشأته. وفيه فصلان:

الفصل الأول: أهمية التخرّيج والاستخراج وفوائده.

الفصل الثاني: نشأته وتطوره.

الباب الثاني: اهتمام العلماء بالتخرّيج وجهودهم في ذلك. ويشتمل على مدخل وفصلين:

المدخل: بداية الاهتمام بالتخرّيج بشكل مؤلفات في القرن الرابع فما بعد.

علم التخرّيج ودوره في خدمة السنة الإسلامية

مكتبة مشكاة

الفصل الأول: جهود العلماء في تخرّيج الأحاديث الواقعة في كلام بعض المصنفين من أهل الفنون المختلفة.

الفصل الثاني: جهود العلماء في تخرّيج الأحاديث بدون تقيّد بكتاب معيّن وموضوع معين.

الباب الثالث: التخرّيج المبني على المتن والإسناد وطرق تخرّيجهما:
وفيه مدخل وفصلان:

المدخل: بيان الصعوبة في التخرّيج وشدة الحاجة إليه.

الفصل الأول: في التنبيه على بعض الأمور المهمة المتعلقة بالتخرّيج.

الفصل الثاني: طرق تخرّيج الحديث ووسائله: وفيه مدخل وثلاثة مباحث:

المبحث الأول: التخرّيج عن طريق معالم السند.

المبحث الثاني: التخرّيج عن طريق معالم المتن.

المبحث الثالث: التخرّيج عن طريق الكلّ بالحاسوب.

الباب الرابع: دراسة إسناد الحديث ومتابعاته وشواهدة.
وفيه ثلاثة فصول:

الفصل الأول: في بيان بعض الأمور المهمة بين يدي الموضوع.

الفصل الثاني: دراسة الأسانيد والطرق وثمرتها، وخطواتها.

الفصل الثالث: في بعض الكتب المهمة المساعدة على دراسة الرواة.
الخاتمة.

المقدمة
قبل أن أدخل في موضوع البحث أريد أن أعرّف التخرّيج لغة واصطلاحاً وإطلاقاً عند المحدثين، فأقول:
التخرّيج لغة:
التخرّيج مشتق من مادة خرج خروجاً، والخروج نقيض الدخول، وخارج كل شيء ظاهره. يقال: خرجت خوارج فلان إذا ظهرت نجابته ().
ومنه قوله تعالى: ﴿يُؤْتِيهِم مِّنْهُم مَّا يَشَاءُونَ وَيُؤْتِيهِم مِّنْهُم مَّا يَشَاءُونَ﴾ [الفتح: 29] أي كمثل زرع أبرز وأظهر مزروعه وطرفه ()،
ومنه قوله تعالى: ﴿أَخْرَجَ مِنْهَا مَاءَهَا وَمَرْعَاهَا﴾ [النازعات 29] أي: أبرز وأظهر نهارها ونورها ().

وقال ابن فارس: «فقولنا خرج يخرج خروجاً والخراج بالجسد ... والخروج خروج السحابة، يقال ما أحسن خروجها، وفلان خرّيج فلان، إذا كان يتعلم منه كأنه هو الذي أخرجه من حدّ الجهل» ()، فكلّ ما ذكر يتضمن معنى الظهور، وورد الاستخراج والاختراج بمعنى الاستنباط أيضاً، ويقال أيضاً: وخرّجه في الأدب فتخرّج فهو خرّيج ()، ومن ذلك خرّيج الجامعة، وذكر الدكتور بكر أبو زيد: أنّ معناه مشتق من: النفاذ والظهور والانفصال للشيء، من المكان الذي هو فيه إلى غيره سواء في الأعيان أو المعاني، ومثّل للأعيان: خروج السحابة وخروج الشمس من تحت السحاب وخروج الرّجل من داره، وللمعاني: قولهم: فلان يحب الخروج أي الظهور، ولهذا سمّي الخارجون عن طاعة الإمام خوارج ()، وخرّج على وزن فعّل من فعله الرّباعي ومصدره التخرّيج، ومن هذا الرّباعي على أساس اشتقاقه الكبير، -وهو انفصال الشيء من المكان الذي هو فيه إلى غيره- قيل لعمل المحدث الذي يخرج الحديث من بطون الكتب «تخرّيج» ()، فمن هنا يظهر لنا مناسبة المعنى اللغوي للمعنى الاصطلاحي، وقد يرادُ التخرّيج بمعنى الإخراج والاستخراج أيضاً ().
أمّا اصطلاحاً

علم التخرّيج ودوره في خدمة السنة الإسلامية

فلم يتعرض له من ألقوا في التخرّيج، وقاموا بتخرّيج أحاديث في كتب فقهية أو تفسيرية ونحوهما مثل: الزيلعي والحافظ العراقي وابن حجر وغيرهم، وهذا ما جعل الباحثين يختلفون في التعريف الاصطلاحي للتخرّيج. ونذكر فيما يلي نموذجاً من بعض الإطلاقات لمعاني التخرّيج عند المحدثين، ثم ما ورد من المعاصرين من تعريفات اصطلاحية عندهم.

إطلاقات التخرّيج عند المحدثين

حيث ورد إطلاقه على معانٍ منها: الإخراج:

أي إبراز المحدث الحديث أو إظهاره بسنده إلى النبي^ﷺ وروايته للناس. قال الإمام مسلم في مقدمة صحيحه () "ثم إنّ إن شاء الله، مبتدئون في تخرّيج ما سألت، وتأليفه على شريطه"، أي شرطه، فسُمّي رحمه الله عمله في إخراج الصحيح تخرّيجاً. وهكذا ينطبق هذا الإطلاق على غيره من المصنّفات التي صنّفها أصحابها بأسانيدهم مثل الصحاح والسنن والمسانيد، وغيرها من الكتب التي عنيت بذكر الأحاديث بالأسانيد، ولذا يقال عند النسبة إليها أخرج البخاري، وأخرجه مسلم، وهكذا كان يطلق عند العلماء المتقدمين () - بعد ظهور المصنّفات المنهجية في السنة - على إبراد الحديث بإسناده في مصادر السنة، وهذا الاصطلاح قد خفت جدّته كثيراً عند المتأخرين ().

وعلى هذا ينزل كلام ابن الصلاح () : وللعلماء بالحديث في تصنيفه طريقتان إحداهما:

((التصنيف على الأبواب، وهو تخرّيجه على أحكام الفقه وغيرها...)) أي إخراجها وروايته

للناس في كتبهم فهو مرادف له بهذا المعنى.

ويطلق أيضاً على إخراج الأحاديث من بطون الكتب وروايتها كما ذكر الدكتور الطحان () ،

ونزل كلام السخاوي على هذا، حيث قال السخاوي:

((والتخرّيج: إخراج المحدث الحديث من بطون الأجزاء والمشخّطات، والكتب ونحوها

وسياقها من مرويات نفسه، أو بعض شيوخه أو أقرانه أو نحو ذلك، والكلام عليها، وعزوها لمن

رواها من أصحاب الكتب والدواوين مع بيان البدل والموافقة ونحوهما...)) (())

وذكر د. بكر أبو زيد أن السخاوي - رحمه الله تعالى - أشار في تعريفه المذكور إلى

اختلاف حقيقة التخرّيج بتنوع طرقه واختلاف حقائقها () ، ثم ذكر أنه قد يُتوسع في إطلاقه - أي

التخرّيج - على مجرد الإخراج والعزو ().

ومن إطلاقات التخرّيج: الانتقاء:

أي: انتقاء المحدث الأحاديث المشتملة على غرائب وفوائد من كتب الفوائد والأجزاء

وغيرها، ومنها تخرّيج الخطيب البغدادي لعدد من الكتب، منها فوائد أبي القاسم التّرجسي،

تخرّيج الخطيب في عشرين جزءاً.

«الفوائد المنتخبة الصحاح العوالي» لجعفر بن أحمد السراج القاري، تخرّيج الخطيب ().

وينطبق التخرّيج بهذا المعنى على كل الكتب التي انتخبها المحدثون من المصادر

الحديثية، وذكر الذهبي في ترجمة الجارودي الهروي (ت 413هـ) أنه قال بعض الكبار: الجارودي

أول من سنّ بهراً تخرّيج الفوائد وشرح الرجال والتصحيح ().

ولكن هذا المعنى لم ينتشر ولم يستمر فيما بعد، وصار في حكم المنسي.

وإنّما كثر استعماله في الأزمنة الأخيرة إلى وقتنا الحاضر بمعنى العزو والدلالة: أي عزو

الحديث إلى مصادره التي خرجته والدلالة على مواضعه مع بيان الحكم.

ذكر المناوي عند قول السيوطي: «وبالغت في تحرير التخرّيج» بمعنى اجتهدت في

تهذيب عزو الأحاديث إلى مخرجها من أئمة الحديث، من الجوامع والسنن والمسانيد فلا أعزو

إلى شيء منها إلا بعد التفتيش عن حاله وحال مخرجه، ولا أكتفي بعزوه إلى من ليس من أهله

- وإنّ جلّ - كعظماء المفسرين» () أي: الذين يذكرون الأحاديث بدون إسناد، أمّا الذين يسندون

الأحاديث فداخل في عزوه.

علم التخرّيج ودوره في خدمة السنة الإسلامية

وهذا المعنى الأخير هو الذي شاع وذاع عند المتأخرين من المحدثين في القرون المتأخرة وكثر استعماله بعد أن بدأ العلماء بتخرّيج الأحاديث الميثوثة في بطون الكتب المختلفة، ولا سيما في الفقه والتفسير وغيرهما ().

ومن إطلاقات المحدثين: الاستخراج أو المستخرج، وجمعه مستخرجات، ذكر الذهبي في ترجمة الحافظ أبي عليّ الحسين بن محمد بن أحمد أنه «خرج على الصحيحين» مستخرجا حافلاً ().

وذكر الحافظ ابن حجر في كتابه النكت فقال: «إنّ الحافظ أبا بكر محمد ابن عبدالله الشيباني المعروف بالجوزقي ذكر في كتابه المسمّى بـ المتفق (أي الكبير) - أنه استخرج على جميع ما في «الصحيحين» حديثاً حديثاً، فكان مجموع ذلك خمسة و عشرين ألف طريق، وأربعمائة وثمانين طريقاً ().

وكذا ذكر الذهبي وابن عبدالهادي أنّ «كتاب المتفق الكبير» نحو ثلاثمائة جزء ().

وسياتي الكلام على اصطلاح الاستخراج عند المحدثين وفوائده قريباً.

وقد توسع د. بكر أبو زيد في معنى التخرّيج - بعد أن عدّه من المشترك اللفظي -

واستعماله عند المحدثين وغيرهم - حتى وصلها إلى ثمانية عشر معنى واستعمالاً ختمها بلفظ «التخرّيج عند النحاة» ().

تبين من خلال المعاني السابقة أنّ المتقدمين لم يُعرّفوا التخرّيج، بالمفهوم المصطلح عند المتأخرين، ولعلّ أقرب تعريف للتخرّيج الاصطلاحيّ عند المتأخرين ما تقدم ذكره عن السخاوي والمناوي؛ ولذلك اختلف المعاصرون الذين ألفوا في أصول التخرّيج وقواعده في معنى التخرّيج اصطلاحاً.

التخرّيج في اصطلاح المعاصرين

عرّفه الطحان بقوله: «التخرّيج هو الدلالة على موضع الحديث في مصادره الأصلية التي أخرجته بسنده، ثم بيان مرتبته عند الحاجة» ().

وردّ هذا التعريف الدكتور بكر أبو زيد، وقال: إن «هذا تعريف لطرق استخراج الحديث، ولا يمكن قبوله تعريفاً وحقيقة «للتخرّيج»، وتآباه صناعة الحدود والتعريفات» ().

وعرفه البقاعي:

بقوله: «هو إظهار مواضع الأحاديث من مصادرها المسندة» ().

ثم ذكر أنه لا يردّ على تعريفه هذا أن بعض كتب التخرّيج فيها زيادات... كالجمك عليه صحة أو ضعفاً؛ لأنه لاحظ جوهر التعريف دون الزيادات، إذ إن هذه الزيادات لم يطرّد وجودها في كتب التخرّيج كافة ().

فيرد على هذا التعريف ما أورد على التعريف السابق.

وعرّفه إقبال أيضاً قريباً من تعريف الطحان المذكور مع تفاوت يسير في الألفاظ ().

عرّفه د. عبدالصمد بكر عابد بالله:

«هو عزو الحديث إلى من أخرجه من أئمة الحديث والكلام عليه بعد التفتيش عن حاله

ورجال مخرجه» ().

وذكر الدكتور سعد بن عبدالله آل حميد أن تعريف التخرّيج الاصطلاحيّ: له ثلاثة تعريفات:

التعريف الأول:

إخراج الحديث وإبرازه للناس بذكر سنده ومتمنه، فيقال: هذا حديث أخرجه البخاري، أي

أبرزه وأظهره للناس بذكر سنده ومتمنه كاملاً.

التعريف الثاني:

تخرّيج أحاديث كتاب معين، بذكر المخرّج الحديث الذي ذكره صاحب ذلك الكتاب بسنده

كما فعل الحافظ ابن حجر في كتابه «نتائج الأفكار في تخرّيج أحاديث الأذكار» () للنووي،

علم التخرّيج ودوره في خدمة السنة الإسلامية

فالنووي يورد فيه الأحاديث بدون ذكر الأسانيد مع العزو كما هو طريقته في رياض الصالحين، فخرج الحافظ ابن حجر أحاديثه حديثاً حديثاً بإسناده الطويل منه إلى النبي ^ص، بتصريف يسير. التعريف الثالث:

هو التعريف الذي أصبح الدارج عند متأخري زماننا عرّفه بعضهم، ويعني بالبعض تعريف الطحان المذكور، الذي نقده د. بكر أبو زيد، ولعلّ أدق تعريف له الذي ينطبق على أعمال التخرّيج عند العلماء هو ما عرّفه الدكتور بكر بن عبدالله أبو زيد بقوله:

«هو معرفة حال الراوي والمروي، ومخرجه، وحكمه صحة وضعفاً بمجموع طرقه، وألفاظه» ()، ثم قال: «هذا تعريف التخرّيج» بمعناه الدقيق وهو المراد عند الإطلاق، وهو «الطريقة الخامسة» () من طرق التخرّيج وهي أعلاها» ()، وهذا التعريف هو الذي أراه دقيقاً بفن التخرّيج العمليّ عند أهله، وقريب مما ذكره د. بكر أبو زيد، تعريف الدكتور عبدالغني أحمد مزهر التميمي الثالث في كتابه ((تخرّيج الحديث النبوي)) ()، وإن كانت بقية التعريفات أيضاً ليست بعيدة وكلها تدور حول الحمى، لكنّ الاختيار وقع للأدق والأمثل منها، والله أعلم. ولعله من المناسب بعد الانتهاء من عرض معنى التخرّيج اصطلاحاً أن أذكر الكتب والرسائل التي ألفت في هذا الموضوع.

أهم المؤلفات في «أصول التخرّيج» «وطرق استخراج الحديث» ()

- 1- «حصول التفريغ بأصول العزو والتخرّيج» لأبي الفيض أحمد بن محمد ابن الصديق الغماري (ت 1380هـ)، و الكتاب مطبوع ولم أقف عليه لعدم توفره () .
- 2- «أصول التخرّيج ودراسة الأسانيد» للدكتور محمود الطحان () .
- 3- «كشف اللثام عن أسرار تخرّيج أحاديث سيد الأنام» للدكتور عبدال موجود عبد اللطيف () .
- 4- ((طرق تخرّيج حديث رسول الله ^ص)) للدكتور عبدال مهدي عبدالقادر () لم أقف عليه.
- 5- «أصول التخرّيج وطرق تخرّيج الحديث» للدكتور شاكر ذيب فياض () .
- 6- «منهج دراسة الأسانيد والحكم عليها و يليه دراسة في تخرّيج الأحاديث» للدكتور وليد بن الحسن العاني (ت 1416هـ) () .
- 7- علم تخرّيج الأحاديث: أصوله، طرائقه، مناهجه للدكتور محمد محمود بكار () . ولم أقف عليه.
- 8- «تخرّيج الحديث» للدكتور همام عبدالرحيم سعيد () . ولم أقف عليه.
- 9- «تبسيط علم التخرّيج» للدكتور مصطفى سليمان الندوي () لم أقف عليه.
- 10- «التأصيل لأصول التخرّيج وقواعد الجرح والتعديل» للدكتور بكر ابن عبدالله أبو زيد () .
- 11- «مفاتيح علوم الحديث وطرق تخرّيجه» لمحمد عثمان الخشين () . ولم أقف عليه.
- 12- «فن تخرّيج الحديث» للدكتور عزّت علي عيد عطية، لم أقف عليه () .
- 13- «المدخل إلى تخرّيج الأحاديث والآثار والحكم عليها» للدكتور عبدالصمد بن بكر عابد () .
- 14- «تحفة الخريج إلى أدلة التخرّيج» تأليف: إقبال أحمد محمد إسحاق () .
- 15- «طرق تخرّيج الحديث» للدكتور سعد بن عبدالله آل حميد () .
- 16- «تخرّيج الحديث النبوي» للدكتور عبدالغني أحمد مزهر التميمي وهي رسالة صغيرة الحجم.
- 17- «القول الصحيح في مراتب التعديل والتجريح» للمرتضى الزبيدي () ولم أقف عليه.

علم التخرّيج ودوره في خدمة السنة الإسلامية

- 2 - معرفة مظان الحديث في مصادره الأصلية، ومن تمّ توثيق نص الحديث ورجاله، وضبط هذا النص.
 - 3 - معرفة كون الحديث فرداً غريباً أو عزيزاً، أو مشهوراً مستفيضاً، أو متواتراً.
 - 4 - معرفة أنّ الحديث أخرج الشيخان أو أحدهما في الأصول المسندة، فليسنا بحاجة إلى دراسة الإسناد والحكم عليه عندهما لما تكفل كل واحد منهما مؤنة ذلك، وقد تلقت الأمة كتابيهما بالقبول، وإذا احتجنا إلى التخرّيج لأحاديثهما فليس لأصل الحكم بل لفوائد أخرى في التخرّيج، كما سأشير إلى فوائد المستخرجات عليهما وعلى غيرهما ضمن هذه الفوائد.
 - 5 - الوقوف من خلال التخرّيج على كلام الأئمة في الحديث وإسناده صحة وضعفاً، مثل كلام الترمذي وما ينقله عن البخاري وكلام النسائي وأبي داود والدارقطني والبيهقي وغيرهم، فيسهّل ذلك له معرفة حكم الحديث وإسناده.
 - 6 - معرفة شواهد الحديث ومتابعاته من عملية التخرّيج ومن ثم معرفة تقوية الإسناد أو الحديث بها أو عدم تقويته.
 - 7 - يمكن الوصول بالتخرّيج وجمع طرق الحديث إلى معرفة علل الحديث متناً وإسناداً، من الشذوذ والنعارة وزيادة الثقة ونحوها.
 - 8 - الوقوف على أسباب ورود الحديث من خلال تخرّيجه وجمع طرقه والاطلاع على معاني الغريب منه، كما ذكر أبو حاتم () الرازي بقوله: ((لو لم نكتب الحديث من ستين وجهاً ما عقلناه)) فهذه الجملة القصيرة تبين لنا قيمة جمع طرق الحديث.
 - 9- معرفة السقط في السند سواء في أوّله وهو المعلق، أو في وسطه باثنين متواليين وهو المعضل، أو بواحد وأكثر متفرقاً فهو المنقطع، أو في آخره فهو المرسل، أو وجود تدليس في الإسناد.
 - 10- معرفة من روى عن المختلط قبل اختلاطه من بعده.
 - 11- معرفة القلب في الإسناد أو المتن أو الإدراج أو الاضطراب وغيرها من العلل.
 - 12- إظهار علل الإسناد الخفية عند الاختلاف على الراوي بالوصل والإرسال، أو بالوقف والرفع، أو الاتصال والانقطاع، أو زيادة رجل في أحد الإسنادين، أو الاختلاف في اسمه وهو متردد بين ثقة وضعيف.
 - فمعرفة الحديث المعلول من غيره هي بحق أمُّ الفوائد ().
 - 13 - معرفة المهمل والمبهم من الرواة. والفرق بينهما أن المهمل سُمّي ولم ينسب، والمبهم لم يسمّ.
 - 14 - كشف أوهام الرواة، والمخرجين من خلال التخرّيج ().
 - 15 - معرفة العلو بجميع أقسامه.
- وأشير هنا إلى بعض الفوائد التي ذكرها الحافظ ابن حجر في الفتح () حيث قال: ((ثم ذكر ابن القاضي فصلاً في فائدة تتبع طرق الحديث...))، فمن أراد التوسع والمزيد فليراجعه.

نماذج تطبيقية لبعض هذه الفوائد ()

من أمثلة العلو:

انظر للعلو المطلق:

الحديث (26) من باب (22) عند الطوسي، حيث جاء عنده، نا إسحاق ابن شاهين الواسطي قال: نا خالد بن عبدالله قال: نا عمرو بن يحيى عن أبيه عن عبدالله بن زيد أن النبي ﷺ توضع... الحديث، فعلا إسنادُ الطوسي إسنادَ الترمذي بقلة رواته، حيث رواه الطوسي بخمسة رواة، والترمذي بستة رواة، وهذا إسنادُه: قال: حدثنا يحيى بن موسى حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ مُوسَى الرَّازِيُّ حَدَّثَنَا خَالِدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ عَنْ عَمْرِو بْنِ يَحْيَى عَنْ أَبِيهِ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ زَيْدٍ قَالَ:

علم التخرّيج ودوره في خدمة السنة مكتبة مشكاة الإسلامية

رأيت النبي [^] مضمض... () ، فتبيّن لنا من المثل المذكور علو إسناد الطوسي على إسناد الترمذي وزيادة ((توضاً)) وهي ليست عند الترمذي.
وأما العلو النسبي - حيث يلتقي معه في "شيخه" وهو ما يعرف بالموافقة، وهو النوع الأول من أنواع القرب من كتب السنة المعروفة - فانظر لذلك: الحديث رقم (50) باب رقم (40)،

قال الطوسي: حدثنا محمد بن بشار قال: حدثنا عبدالرحمن بن مهدي..
وقال الترمذي: () حدثنا محمد بن بشار حدثنا عبدالرحمن بن مهدي... فالتقى معه الطوسي في شيخه محمد بن بشار وهو الموافقة.
ومن أمثلة ما يلتقي معه في "شيخه" أو فيمن فوقه وهو ما يعرف بـ"البدل":
الحديث رقم (15) باب رقم (12) قال الطوسي:
حدثنا محمد بن إسماعيل السلميّ، قال: نا عبدالله بن الزبير الحميدي قال: نا سفيان بن عيينة....

وقال الترمذي () : حدثنا محمد بن أبي عمر المكيّ حدثنا سفيان بن عيينة... فالتقى الطوسي مع الترمذي في شيخ شيخه ابن عيينة وهو البدل.
وأما ما يعرف بالمساواة، فمثاله:
الحديث رقم (58) الباب رقم (48) من كتاب الطهارة.
عند الطوسي حيث قال: حدثنا بذلك يحيى بن حكيم المقوميّ قال: نا عبدالله بن بكر السهميّ قال: حدثنا هشام عن محمد عن أبي هريرة [^].
وقال الترمذي: حدثنا محمود بن غيلان حدثنا عبدالرزاق عن معمر عن همام بن منبه عن أبي هريرة، فتساوى عدد الرواة عندهما وهو خمسة رواة.
وأما زيادة أصحاب المستخرجات ألفاظاً على الكتب المخرج عليها، فمن أمثلة ذلك:
الحديث الوارد عند الترمذي في أول أبواب الطهارة برقم (1) عن ابن عمر -رضي الله عنهما- عن النبي [^] قال: "لا تقبل صلاة بغير طهور، ولا صدقة من غلول"،
وجاء عند الطوسي () بزيادة في أوله وهي: عن مصعب بن سعد قال: "مرض ابن عامر فجعلوا يُثنون عليه، وابن عمر -رضي الله عنهما- ساكت، فقال: أما إني لست داع () لك، ولكّني سمعت رسول الله [^] يقول: "لا يقبل الله صلاة بغير طهور ولا صدقة من غلول".
والحديث رقم (29) الباب رقم (24) من كتاب الطهارة عند الطوسي وفيه زيادة قصة وضوء عبدالله بن زيد [^].

والحديث رقم (180) الباب رقم (132) من كتاب الصلاة، وفيه زيادة قصة ازدحام الناس على فضل وضوء رسول الله [^].
ومن أمثلة الزيادات التي تضمنت أحكاماً شرعية: ما ورد عند الترمذي () بلفظ: "لا وضوء لمن لم يذكر اسم الله عليه"، بينما جاء عند الطوسي () بزيادة "ولا صلاة لمن لا وضوء له، ولا يؤمن بالله من لا يؤمن بي، ولا يؤمن بي من لا يحب الأنصار".
والحديث الذي رواه الترمذي في سننه () عن لقيط بن صبرة مرفوعاً بلفظ: "إذا توضّأت فخلل الأصابع" وجاء عند الطوسي () عنه [^] بزيادة "وأسبغ الوضوء، وإذا استنشقت فبالغ إلا أن تكون صائماً".

ومن أمثلة الزيادة بذكر سبب ورود الحديث:
حديث أمّ قيس بنت محصن قالت: "دخلت باهن لي على النبي [^] لم يأكل الطعام فبال عليه، فدعا بماء فرشّه" كما في الترمذي () .
فزاد الطوسي () فيه بيان سبب ورود حديث "العود الهندي فيه سبعة أشفية" مع زيادة جملة أخرى ليست عند الترمذي.

علم التخرّيج ودوره في خدمة السنة الإسلامية

والحديث الوارد في التسييح والتحميد والتكبير أدبار الصلوات، جاء عند الطوسي () فيه بيان سبب وروده"، دون الترمذي. وكذا ورد عند الطوسي () بيان سبب ورود حديث ((إن شئت فسم، وإن شئت فأفطر)) دون الترمذي.

ومن أمثلة كثرة طرق الحديث:
الحديث المتعلق بالنهي عن البول في الماء الراكد، حيث رواه الترمذي () من طريق واحد عن شيخه محمود بن غيلان، بينما رواه الطوسي () من طرق ثلاثة عن ثلاثة من شيوخه وهم: أبو عبيدة بن أبي السفر الكوفي، ويحيى بن حكيم المقوّمي، وجميل بن حسن البصري. ومن أمثلة تصريح بعض المدلسين بالتحديث والإخبار ونحوهما عند صاحب المستخرج: حديث رقم (9) باب رقم (7) من كتاب الطهارة، حيث جاء فيه تصريح ابن إسحاق بالتحديث عند الطوسي دون الترمذي ().
وحديث رقم (717) باب رقم (514) من كتاب الصيام، وفيه تصريح «عبدالرزاق» بالأخبار عند الطوسي دون الترمذي.

تعيين المهملين في الإسناد:
انظر: الحديث رقم (89) باب (71) من كتاب الطهارة، وفيه تعيين «الأسود» وهو ابن يزيد عند الطوسي بينما أهمل عند الترمذي ().
والحديث رقم (230) الباب (167) من كتاب الصلاة، وفيه تعيين «سفيان»، أنّه الثوري عند الطوسي بينما هو مهمل عند الترمذي.
ومن أمثلة تمييز بعض الرواة:
الحديث (68) باب (56) من كتاب الطهارة عرّف الطوسي في إسناده «عبدالله بن عبدالله» أنه مولى لقريش بخلاف الترمذي.
وكذا في حديث (81) باب (67) من كتاب الطهارة، عرف الطوسي «أبا قيس» بذكر اسمه واسم أبيه ونسبه عند الطوسي ولم يعرف عند الترمذي ().
وغير ذلك من أمثلة للفوائد المذكورة من تمييز ألفاظ الأحاديث وعزوها لرواتها، والمغايرات في ألفاظها، ليس هنا مجال ذكرها.

الفصل الثاني: نشأة علم التخرّيج وتطوره

انتقاء الأئمة أحاديث مصنفاتهم من مئات الألوف من الأحاديث

لا شك أن «علوم الحديث» وبطون الكتب الحديثية حوت أشياء كثيرة في «التخرّيج» وأصوله.

قال د. بكر أبو زيد: «إن أصوله تستمد منها (أي من علوم الحديث) ومن سائر كتب الحديث وشروحه ورجاله، ولهذا فإن إفراده بالتأليف ليس اختراعاً لعلم جديد، وإنما هو جمع لما هنالك، ولعل هذا هو السبب لدى المتقدمين، ولسبب آخر، وهو أن التخرّيج لم يكن يمارسه إلا الحفاظ الجامعون () ... ».

وزيادة على ذلك أقول: إن علم التخرّيج وإن لم يكن مدوناً في كتب مستقلة وذلك لمهارتهم وعدم الحاجة إليها لما كانوا يحفظونها، مع حثهم على ذلك، كما ورد عن ابن معين: «إذا كتبت فقمش وإذا حدثت ففتش»، وما تقدم عن ابن المديني: «الباب إذا لم تجمع طرقه

علم التخرّيج ودوره في خدمة السنة الإسلامية

لم يتبين خطؤه» وعن أبي حاتم الرازي: «لو لم نكتب الحديث من ستين وجهاً ما عقلناه»، ومثله عن ابن معين لكنه بلفظ ثلاثين.

ولذلك نجد الأئمة مثل البخاري ومسلم وأبي داود وغيرهم يصرحون بذلك كما سيأتي. بل المحدث عندهم لا يصبح محدثاً وعالماً بالحديث وماهراً فيه بصحيحه من سقيم، وعارفاً بعلمه وغير ذلك إلا بعد أن يروي الحديث بوجوه مختلفة وأسانيد متعددة، ومن هنا نرى الإمام البخاري - كما ذكر ابن عدي والخطيب والحازمي والذهبي () عنه - يقول: ((أحفظ مائة ألف حديث صحيح، وأحفظ مائتي ألف حديث غير صحيح)) . وقال أيضاً: ((ما أدخلت في كتابي «الجامع» إلا ما صحَّ، وتركت من الصحيح خشية أن يطول)) () .

وقال أيضاً: ((أحفظ منه - أي من الصحيح - عشر ألف حديث - أي مائة ألف حديث - ومائة ألف حديث غير صحيح)) وذكر السخاوي أنه أراد بلوغ العدد المذكور بالتكرار لها.. فربّ حديث له مائة طريق فأكثر)) () .

وذكر الخطيب البغدادي قول البخاري: ((صنفت كتابي الصحاح لست عشرة سنة خرّجته من ستمائة ألف حديث، وجعلته حجة فيما بيني وبين الله)) () . وقال أبو محمد السرخسي راوي الصحيح ومن تبعه: ((إن الذي لم يخرج البخاري من الصحيح أكثر ممّا خرجه)) () .

ولذلك نجد الذين استخرجوا على الصحيحين أتوا بطرق كثيرة زيادة على ما عندهم، وعلى سبيل المثال نذكر ما ذكره ابن حجر وتبعه تلميذه السخاوي عن الجوزقاني: ((أنه استخرج على أحاديث الصحيحين حديثاً حديثاً، فكانت عدته خمسة وعشرين ألف طريق وأربعمائة وثمانين طريقاً)) () .

وهكذا صرّح مسلم - رحمه الله - أن الأحاديث التي لم يخرجها لم يقل عنها إنها ضعيفة، حيث قال: ((إنما أخرجت هذا الكتاب وقلت: هو صحاح، ولم أقل إن ما لم أخرجه من الحديث فيه ضعف)) () ، وورد عنه قوله: ((صنفت هذا الصحيح من ثلاثمائة ألف حديث)) () . وهكذا صرّح الإمام أبو داود السجستاني كما نقل عنه تلميذه أبو بكر ابن داسة راوي سننه حيث قال: ((سمعت أبا داود يقول: كتبت عن رسول الله [^] خمسمائة ألف حديث انتخبت منها ما ضمنته هذا الكتاب، جمعت فيه أربعة آلاف وثمانمائة حديث، ذكرت الصحيح وما يُشبهه ويُقاربه ...)) () .

وهكذا الإمام النسائي أبو عبد الرحمن - رحمه الله - ألف كتابه «السنن الكبرى» فذكر محمد بن معاوية الأحمر راوي الكتاب عن النسائي قوله: ((كتاب السنن كله صحيح وبعضه معلول)) إلا أنه لم يبين علته، والمنتخب المسمى «بالمجتبى» - «السنن الصغرى» - صحيح () كله، وذكر بعضهم أن النسائي لما صنف «السنن الكبرى» أهداه إلى أمير الرملة، فقال له الأمير: أكل ما في هذا صحيح؟! قال: لا، قال: فجرد الصحيح منه، فصنف «المجتبى» () .

وكان الإمام النسائي للمحدثين مرجعاً في الانتخاب للأحاديث، كما ذكر الذهبي () عن مأمون المصري المحدث قال: ((خرجنا إلى طرسوس مع النسائي سنة الفداء، فاجتمع جماعة من الأئمة: عبد الله بن أحمد بن حنبل، ومحمد بن إبراهيم مُربّع وأبو الأذان، وكيلجة (محمد بن صالح أبو بكر الأنماطي) فتشاوروا: من ينتقي لهم على الشيوخ؟ فاجمعوا على أبي عبد الرحمن النسائي، وكتبوا كلهم بانتخابه))

وهذا الذي صنعه الإمام البخاري وغيره هو جزء مهم من أسس التخرّيج وأساس معتمد قويّ ألا وهو جمع الطرق للأحاديث، ثم اختيار الصحيح من بينها وهذا ما فعله الأئمة المشهورون، فالانتخاب أحد معاني التخرّيج كما تقدم.

علم التخرّيج ودوره في خدمة السنة الإسلامية

وأضرب نموذجاً آخر من هذا القبيل وذلك بمسند الإمام الأجل إمام أهل السنة أحمد بن حنبل حيث شرع في تصنيف «مسنده» منصرفه من عند عبدالرزاق - شيخه - نحو سنة (200هـ)، وهو في السادسة والثلاثين من عمره، انتقاه من أكثر من سبعمائة ألف حديث () سمعها في رحلاته، فضمّ نحو ثلاثين ألف حديث () يرويها عن مائتين وثلاثة وثمانين شيخاً من شيوخه () .

ومن أهم ثمرات التخرّيج تمييز الصحيح من السقيم والمقبول من المردود وهذا ما حققه عدد من الأئمة، بل كان هدفهم من تأليفهم الذي جعلوه نصب أعينهم هذا الغرض المهم. ذكر الحافظ ابن حجر () ما يشير إلى وجود شعور الإمام البخاري بهذه الحاجة وزاده همّة بقيام هذه المهمة شيخه الإمام إسحاق بن راهويه حيث قال: لما رأى الإمام البخاري - رحمه الله - هذه المصنفات ورؤاها وانتشق رباها واستجلى محياها، وجدها بحسب الوضع جامعة بين ما يدخل التصحيح والتحسين، والكثير منها يشمله التضعيف، فلا يقال لغثه سمين، فحرّك همته لجمع الحديث الصحيح الذي لا يرتاب فيه أمين، وقوّى عزّمه على ذلك ما سمعه من أستاذه أمير المؤمنين في الحديث والفقّه إسحاق بن إبراهيم الحنظلي، فيما أخبرنا أبو العباس أحمد بن عمرو ثم ساقه بسنده إلى أبي عبدالله البخاري أنّه قال: «كنا عند إسحاق بن راهويه فقال: لو جمعتم كتاباً مختصراً لصحيح سنة رسول الله [^] قال: فوقع ذلك في قلبي في جمع الجامع الصحيح» () .

وهكذا أشار مسلم في مقدمة () صحيحه مبيناً سبب تأليفه. وأبو بكر محمد بن إسحاق بن خزيمة في كتابه ((الصحيح)) أول كتاب الوضوء () حيث قال: ((مختصر المختصر من المسند الصحيح عن النبي [^] بنقل العدل عن العدل موصولاً إليه من غير قطع في أثناء الإسناد ولا جرح ناقل الأخبار...)) .

وكذا صرّح ابن حبان في مقدمة () صحيحه حيث قال: ((وإنني لما رأيت الأخبار طرقتها كثرت ومعرفة الناس بالصحيح منها قلت، لاشتغالهم بكتبة الموضوعات، وحفظ الخطأ والمقلوبات، حتى صار الخبر الصحيح مهجوراً لا يكتب، والمنكر المقلوب عزيزاً يستغرب... فتدبرت الصحاح لأسهل حفظها على المتعلمين وأمعنت الفكر فيها لئلا يصعب وعيها على المقتبس، ثم نملي الأخبار بالفاظ الخطاب، بأشهرها إسناداً وأوثقها عماداً من غير قطع في سندها ولا ثبوت جرح في ناقلها...)) .
فبذلك تحقق ركنا التخرّيج: جمع الطرق، والحكم على الحديث في ضوئها.

الباب الثاني: في اهتمام العلماء بالتخرّيج وجهودهم في ذلك

ويشتمل على مدخل وفصلين:

المدخل: بداية الاهتمام بالتخرّيج بشكل مؤلفات في القرن الرابع فما بعد.

الفصل الأول: جهود العلماء في تخرّيج الأحاديث الواقعة في كلام بعض المصنفين من

أهل الفنون المختلفة.

الفصل الثاني: جهود العلماء في تخرّيج الأحاديث بدون تقييد بكتاب معيّن وموضوع معيّن.

علم التخرّيج ودوره في خدمة السنة الإسلامية

مكتبة مشكاة

المدخل: بداية الاهتمام بالتخرّيج بشكل مؤلفات في القرن الرابع فما بعد: فمن هنا لم يكن العلماء في القرون الذهبية لرواية الحديث وتدوينه بحاجة إلى تخرّيج الأحاديث والآثار؛ لأنها كانت تُروى بالأسانيد وهي محفوظة عندهم بطرقها، إمّا في الصدور أو في السُّطور، أو فيهما معاً، لكنه لما وجدت بعض الأحاديث بغير أسانيد، كالبلاغات والمعلقات التي هي في موطأ مالك، أو الأحاديث الواردة في كتب الفقه وغيره بدون إسناد وعزو، قام أئمة بوصلها، وتخرّيجها كما قال () الغماري: ((فصنف الحافظ أبو عمر أحمد بن خالد بن يزيد القرطبي المعروف بابن الجبّاب (ت 322هـ) مسند حديث الموطأ)).

((وصنف الحافظ أبو القاسم عبدالرحمن بن عبدالله الغافقي الجوهري المصري (ت 335هـ) «مسند الموطأ» أيضاً ... ولما كان هؤلاء متقدمين موجودين في زمن الإسناد والإخراج، جاءت مصنفاتهم جامعةً بين التخرّيج والإخراج، فمن حيث إنّها مسندة كانت أصولاً يعزى إليها ويخرج منها، ومن حيث إنّ أصحابها قصدوا وصل ما في مصنفات غيرهم من المراسيل والمعلقات كانت كالتخرّيج لتلك المصنفات)) اهـ.

وعلى هذا الغرار، ما قام به البيهقي (ت 458هـ) في تصنيفه كتاباً مستقلاً لتخرّيج أحاديث كتاب «الأم» للإمام الشافعي (). وكذا يهتم البيهقي في كتابه «السنن الكبرى» وغيره من كتبه بعزو الحديث إلى مصادره الأصلية بعد أن يسوقه بإسناده، فيقول: متفق عليه أو رواه البخاري أو مسلم.

كما قام بعده أبو بكر محمد بن موسى الحازمي (ت 584هـ) فخرج أحاديث كتاب «المهدّب» لأبي إسحاق الشيرازي الشافعي (). ومعلوم أنّ الفقهاء المتقدمين غالباً يوردون الأحاديث من غير عزو، ولا بيان الصحيح من الضعيف، فهذا ما جعل العلماء يهتمون بتخرّيج أحاديث مثل هذه الكتب، كما ذكر الحافظ العراقي في خطبة تخرّيجه الكبير للإحياء حيث قال: ((عادة المتقدمين السكوت عمّا أوردوا من الأحاديث في تصانيفهم، وعدم بيان مَنْ حَرَّجَه، وبيان الصحيح من الضعيف إلا نادراً، وإن كانوا أئمة الحديث حتى جاء النووي (ت 676هـ))) - أي: فين في كتابه المجموع حيث خرّج، وبين درجة الحديث وعلله-

وقصد الأولين ألا يغفل الناس النظر في كل علم في مظنته، ولهذا مشى الرافعي على طريقة الفقهاء مع كونه أعلم بالحديث من النووي (()).

قلت: الصحيح أنّ النووي سبق في هذا المجال بمن ذكرنا في القرن الرابع والخامس. ومن هذا نعرف أيضاً أن ما ذهب إليه الدكتور محمود الطحّان في كتابه أصول () التخرّيج بقوله: ((وكان من أوائل تلك الكتب () - فيما أعلم - الكتب التي خرّج الخطيب البغدادي (ت 463هـ) أحاديثها وأشهرها ((تخرّيج الفوائد المنتخبة)) و ((الصحاح والغرائب))... إلى آخر ما ذكره.

فغير مسلم له؛ لأن كتبه - أي الخطيب - المخرجة ومنها كتابا «تخرّيج الفوائد المنتخبة» و«الصحاح والغرائب» لأبي القاسم الحسيني ليسا من كتب التخرّيج بالمعنى الذي قصده هو، وإمّا التخرّيج هنا بمعنى الانتخاب والانتقاء ().

وحتى التخرّيج بالمعنى المذكور: أي الانتقاء، ليس الخطيب هو أوّل من صنف فيه، بل سبقه الإمام الدارقطني أبو الحسن علي بن عمر (ت 385هـ)، حيث صنف في تخرّيج الأفراد والغرائب الحسان، فخرّج حديث أبي إسحاق إبراهيم بن محمد بن يحيى المزكي النيسابوري عن شيوخه.

علم التخرّيج ودوره في خدمة السنة الإسلامية

وكما قام «بتخرّيج الفوائد المنتقاة» لأبي بكر محمد بن عبيد الله الكاتب الكوفي وله غير ذلك من الفوائد المنتخبة () .

بل قد سبق إلى ذلك بصنيع الأئمة المذكورين في أوّل هذا المبحث وغيرهم. لاشك أنّ الانتقاء والانتخاب إنما يتم للأسانيد العالية والأحاديث الصحيحة كما ذكر الخطيب فقال: ((ينبغي للمنتخب أن يقصد تخيّر الأسانيد العالية، والطرق الواضحة، والأحاديث الصحيحة، والروايات المستقيمة، ولا يُذهب وقته في الثرّهات من تتبع الأباطيل والموضوعات وتطلب الغرائب المنكرات)) () .

ومما يجدر الإشارة إليه هنا أن العلماء قد اهتموا بالتخرّيج وجمع الطرق، إبان ظهور الكتب الصحيحة، فتزامن هذا الاهتمام مع فترة الانتخاب والانتقاء كما تقدم، فقام أئمة من الحفاظ المحدثين بتصنيف «المستخرجات» فمن أوائل ما وقفنا عليه أنّه استخرج هو الحافظ محمد بن محمد بن رجاء أبو بكر الإسفرائيني (ت 286هـ) حيث استخرج على صحيح مسلم في كتابه المسمى «الصحيح المخرج على صحيح مسلم» () .

ثم توالى المؤلفات في «المستخرجات» على الصحيحين أو أحدهما، وبلغ مجموع ما علمناه منها، نحو عشرين كتاباً مستخرجاً عليهما أو علي أحدهما ألفت في القرن الثالث والرابع والخامس؛ إذ قام بعض الحفاظ بالاستخراج على سنن أبي داود والترمذي في القرن الرابع والخامس () .

فهكذا وجد التخرّيج عند المتقدمين، بمعنى الاستخراج أو الانتخاب والانتقاء في القرن الثالث الهجري واستمر إلى القرن الخامس الهجري.

وبجانب هذا ظهرت كتب في فنّ التخرّيج مستقلة في القرن الرابع ()، كما تقدم ذكر بعضها، واستمر التأليف بعد ذلك في التخرّيج إلى يومنا هذا، وما زال مستمراً إلى الآن في الكتب التي بحاجة إلى التخرّيج. وقبل أن أنتقل إلى بيان كتب التخرّيج وسردها، أريد أن أتّبه على ما ذكره الدكتور عبدالموجود في كتابه «كشف اللثام...» () وتبعه د. عبدالصمد بكر عابد في كتابه «المدخل إلى تخرّيج الأحاديث...» () .

حيث يقول د. عبدالموجود: ((وكانت أولى المحاولات لوضع ضوابط لهذا العلم - حسبما توصلت إليه - هي ما قام به ذلك الحافظ الفذّ أبو عيسى محمد ابن عيسى بن سورة الإمام الترمذي (ت 279هـ) حيث استخدم ولأوّل مرة طريقة عزو أحاديث الباب إلى عدد من الرّواة، فيذكر بعد إيراد الأحاديث في الباب، وفي الباب عن فلان، عن فلان)).

وذكر د. عبدالصمد بقوله: ((ولعلّ أول من يمكن أن ننسب إليه نشأة هذا العلم وتأسيسه هو: الإمام أبو عيسى الترمذي في كتابه «الجامع» حيث يقول عقب الأحاديث التي يوردها وفي الباب عن فلان وعن فلان...، فصنّيعه بالنسبة لذلك الوقت يُعدّ تخرّيجاً... ونسبنا إليه نشأة هذا العلم مع وجوده في كلام الأئمة السابقين له وفي وقته؛ لأنّه هو الذي التزم به كمنهج اتبعه في كتاب يُروى عنه، فكان بزوغ فجر التخرّيج - في اعتبارنا - على يديه رحمه الله)) .

فأقول: إنّ ما يذكره الترمذي، وفي الباب عن فلان وعن فلان، ليس إلاّ مفتاحاً للتخرّيج ونواة أوّلية، ولا يُعدّ محاولة لوضع ضوابط لهذا العلم، كما ذكر د. عبدالموجود، ولا أول مؤسس ومنشئ لعلم التخرّيج لا على طريقة المتقدمين ولا على طريقة المتأخرين كما هو معلوم، بل يتطلب ما ذكره أولاً البحث عن متن حديث الصحابي ثم عن إسناده ومن خرّجه، فكل هذه الأمور، بجانب جمع طرقه والوصول إلى حكمه يُسمّى تخرّيجاً، وليس مجرد القول: عن فلان يقال له التخرّيج، والله أعلم.

علم التخرّيج ودوره في خدمة السنة الإسلامية

مكتبة مشكاة

بعد هذا العرض حول نشأة التخرّيج وتطوره أشرع في اهتمام العلماء في خدمة السنة النبوية عن طريق التخرّيج ودراسة الأسانيد والبحث عن اختيار الصحيح وهجر الضعيف وبيان ذلك، فنرى من هذا الجانب أنّ كتب التخرّيج التي وضعها العلماء تنقسم إلى قسمين: القسم الأول: كتب اعنتت بتخرّيج الأحاديث الواقعة في كلام بعض المصنفين من أهل الفنون المختلفة، سواء في العقائد، أو التفسير، أو الفقه وأصوله وغير ذلك. القسم الثاني: كتب اعنتى أصحابها - بدون تقيّد بكتاب معيّن - بتخرّيج الأحاديث عامة إمّا مقيداً بموضوع معين، ككتب أحاديث الأحكام، أو بدون تقيّد بموضوع معين، وسأتناول ذلك في فصلين إن شاء الله تعالى.

الفصل الأول: جهود العلماء في تخرّيج الأحاديث الواقعة في كلام بعض المصنفين من أهل الفنون المختلفة

وقد تقدمت في فوائد التخرّيج العامة جملة كبيرة من الفوائد، وأشير هنا إلى كتب خرجت الأحاديث الواردة في مصنّفات في الفنون المختلفة في الفقه أو التفسير أو العقيدة، أو الأصول وغيرها من الكتب، حيث إنّ هذه الكتب في الغالب يذكر أصحابها الأحاديث، بدون عزو، وبدون ذكر الصحابي، وبدون بيان درجة الحديث صحة وضعفاً، كما ذكر المناوي () ((أنّ عادة المتقدمين في التخرّيج، عدم بيان من خرّجه ولا بيان الصحيح من الضعيف...)). وأذكر نموذجاً مما ذكره صاحب ((الهداية)) برهان الدين علي بن أبي بكر المرغيناني (ت 593هـ) في كتاب الطهارة، باب الماء الذي يجوز به الوضوء وما لا يجوز، فذكر: من السنة على جواز الطهارة بماء البحار، قوله عليه الصلاة والسلام في البحر، «هو الطهور ماؤه الحلّ ميتته» ().

وكذا جاء في المغني: كتاب الطهارة، باب ما تكون به الطهارة من الماء، فذكر الحديث المذكور نفسه بقوله: «وسئل النبي [^] عن التوضؤ بماء البحر؟ فقال: «هو الطهور ماؤه الحلّ ميتته» ().

وهذا المنهج هو الغالب على معظم المصنّفات في الفقه وغيرها من الفنون المختلفة، فلا شك أنّ هذا المسلك لا يُعدّ عزواً ولا تخرّيجاً، مما جعل العلماء يهتمون بتخرّيج مثل هذه الأحاديث الواردة في أصناف من هذه المؤلفات، وذلك إتماماً للفائدة وتحصيلاً للغرض من ذكر هذه الأدلة من الاعتماد عليها عند صحتها أو عدم الاعتماد عليها عند عدم صحتها، فإليك ذكر ما لم نذكره سابقاً حسب وفياتهم بدءاً من بداية هذه النهضة العلمية في التخرّيج وهو القرن السابع والثامن الهجري الذي يُعدّ بحق عصر انتشار علم التخرّيج والتصنيف فيه () فممن () ألف فيه:

* الحافظ أبو محمد عبدالله بن يحيى الغسّاني (ت 682هـ) له: كتاب «تخرّيج الأحاديث الضعاف من سنن الدارقطني» ()

* شمس الدين محمد بن أحمد بن عبدالهادي المقدسي (ت 744هـ) له كتاب «تخرّيج أحاديث المختصر الكبير» لابن الحاجب، لم يعثر عليه حسب علمي، والله أعلم.

* جمال الدين أبو محمد عبدالله بن يوسف بن محمد الزيلعيّ (ت 762هـ) له كتاب «نصب الراية لتخرّيج أحاديث الهداية» () وكتاب: «الإسعاف في تخرّيج الأحاديث والآثار الواردة في تفسير الكشاف» ().

* بدر الدين محمد بن إبراهيم بن سعد الله بن جماعة (767هـ) له: «تخرّيج أحاديث الشرح الكبير للرافعي».

* عماد الدين أبو الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير (774هـ) له: «تحفة الطالب بمعرفة أحاديث مختصر ابن الحاجب».

علم التخرّيج ودوره في خدمة السنة الإسلامية

دراسة وتحقيق: عبدالغني بن حميد الكبيسي، مكة المكرمة، دار حراء عام 1406هـ، والمراد من المختصر: كتابه في الفقه الذي اختصره من ستين كتاباً، وتحقيق: عبدالله بن عبدالرحمن المحيسن، رسالة ماجستير، بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، عام 1406هـ.

* محيي الدين أبو محمد عبدالقادر بن محمد القرشي (ت 775هـ) له: «العناية بتخرّيج أحاديث الهداية» وسماه أولاً "الكفاية" وسمّاه شيخه المارديني "العناية" ().
* بدر الدين أبو عبدالله محمد بن عبدالله بن بهادر الزركشي (ت 794هـ) له: «الذهب الإبريز في تخرّيج أحاديث فتح العزيز» وهو الشرح الكبير للرافعي.
«المعتبر في تخرّيج أحاديث المنهاج والمختصر» للزركشي أيضاً.

المنهاج هو منهاج الأصول للبيضاوي، والمختصر هو مختصر منتهى السؤل والأمل لعثمان بن عمر بن الحاجب (ت 646هـ)، حققه د. عبدالرحيم القشقرى، بالجامعة الإسلامية عام 1404هـ، وطبع بتحقيق حمدي عبدالمجيد السلفي، دار الأرقم، الكويت، 1404هـ.
* صدر الدين محمد بن إبراهيم المناوي (ت 803هـ) له: «المناهج والتناقيح في تخرّيج أحاديث المصايح».

* سراج الدين عمر بن علي بن الملقن (ت 804هـ) ألف عدداً من الكتب منها:
«البدر المنير في تخرّيج الأحاديث والآثار الواقعة في الشرح الكبير» للرافعي.

حقق لرسائل ماجستير ودكتوراه، طبع منه بعض المجلدات، بتحقيق د. جمال محمد السيد وغيره، -والباقي تحت الطبع- بدار العاصمة، الرياض، عام 1414هـ.

و«خلاصة البدر المنير» - اختصر الذي قبله، تحقيق ودراسة: أميمة علي أحمد رسالتا ماجستير ودكتوراه، بجامعة أم درمان الإسلامية، السودان، وحققه أيضاً الشيخ حمدي السلفي، طبع بالرياض، مكتبة الرشد، عام 1410هـ.
«تذكرة المحتاج إلى أحاديث المنهاج».

تحقيق: حمدي عبدالمجيد السلفي، المكتب الإسلامي، بيروت ودمشق، عام 1415هـ، والمنهاج هو منهاج الوصول إلى علم الأصول لعبدالله بن عمر البيضاوي (ت 685هـ).

«تخرّيج أحاديث (المهذب) لأبي إسحاق الشيرازي»، ولم يعثر عليه حسب علمي ().
«تذكرة الأخيار بما في الوسيط من الأخبار» والوسيط للإمام الغزالي ().
* زين الدين أبو الفضل العراقي عبدالرحيم بن الحسين (ت 806هـ) وله:
تخرّيج الأحاديث والآثار الواقعة في منهاج البيضاوي، طبع بتحقيق: محمد ابن ناصر العجمي، بيروت، دار البشائر، عام 1409هـ وكذا له "تخرّيج أحاديث مختصر المنهاج في أصول الفقه" طبع بتحقيق: صبحي السامرائي، القاهرة، دار الكتب السلفية، عام 1397هـ.

«تخرّيج أحاديث الإحياء» للغزالي، طبع عيسى البابي الحلبي بمصر.
«المغني عن حمل الأسفار في الأسفار» مختصر الذي قبله.

اعتنى به أبو محمد أشرف بن عبدالقاصود، الرياض، مكتبة طبرية عام 1415هـ في

3مج.

* عز الدين محمد بن عبدالعزيز بن جماعة (ت 819هـ) له: «تخرّيج أحاديث الشرح الكبير»، والشرح للرافعي على كتاب "الوجيز" للغزالي في فقه الشافعية ذكره أكثر المترجمين له؛ والحافظ ابن حجر في مقدمة التلخيص (1/9).

* الحافظ أبو الفضل أحمد بن علي المعروف بابن حجر العسقلاني (ت 852هـ) له عدة كتب في التخرّيج:

علم التخرير ودوره في خدمة السنة مكتبة مشكاة الإسلامية

«التلخيص الحبير في تخرير أحاديث الرافعي الكبير» اختصر () فيه "البدر المنير" لابن الملقن. وسيأتي الكلام عليه.
«الدراية في تخرير أحاديث الهداية» اختصر فيه نصب الراية للزيلعي ()، وسيأتي الكلام عليه.

«الكاف الشاف تخرير أحاديث الكشاف» اختصر فيه تخرير أحاديث الكشاف للزيلعي، طبع في مصر، الطبعة الأولى بمطبعة مصطفى محمد عام 1354هـ، وطبع في آخر الكشاف مصوراً عن الطبعة الأولى
«نتائج الأفكار بتخرير أحاديث الأذكار» للنووي ولم يتمه وأتمه تلميذه السخاوي، طبع بتحقيق: حمدي عبدالمجيد السلفي ().

«تخرير أحاديث المختصر الكبير» لابن الحاجب وغيرها.
اسم كتابه "موافقة الخبر الخبر في تخرير أحاديث المختصر..." تحقيق: حمدي عبدالمجيد السلفي، مكتبة الرشد، الرياض، عام 1412هـ وكذا طبع قبله بتحقيق د. عبدالله الحمد، وكان أصله رسالة علمية سجلت بالجامعة الإسلامية، عام 1404هـ، ثم طبعت فيما بعد.
* زين الدين قاسم بن قُطلوبغا الجمالي (ت 879هـ) له:

«تخرير أحاديث تفسير أبي الليث السمرقندي»، لم يعثر عليه حسب علمي، والله أعلم.
«التعريف والإخبار بتخرير أحاديث "الاختيار" شرح "المختار" في فروع الحنفية، كلاهما لأبي الفضل مجد الدين عبدالله بن مودود الموصللي (ت 683هـ) والتخرير لابن قُطلوبغا، تحقيق: محمد ألماس يعقوبي، مكة المكرمة، رسالة دكتوراه، قدمت بجامعة أم القرى، 1416هـ، وكذا طبع بتحقيق بشير صبحي طاهر، أصله رسالة الدكتوراه، قدمت بجامعة أم درمان الإسلامية، بسودان.

«تحفة الأحياء بما فات من أحاديث الإحياء».

«تخرير أحاديث عوارف المعارف» للسهروردي.

«تخرير أحاديث كنز الوصول إلى معرفة الأصول» للبرزدي علي بن محمد ابن حسين (ت 482هـ) وكتابه في أصول الفقه خرج أحاديثه ابن قُطلوبغا، تحقيق: د. محمد أديب الصالح.
"منية الألمعي فيما فات من تخرير أحاديث الزيلعي"، تحقيق: محمد زاهد الكوثري، القاهرة، مكتبة الخانجي، عام 1370هـ.

* جلال الدين السيوطي (ت 911هـ) له عدة كتب () في التخرير منها:

«تجريد العناية في تخرير أحاديث الكفاية» لأبي حامد محمد بن إبراهيم السهيلي في

الفقه الشافعي.

«تخرير أحاديث شرح العقائد النسفية». تحقيق: صبحي السامرائي، مكتبة الرشد،

الرياض، عام 1404هـ وشرح العقائد لمسعود بن عمر التفتازاني (ت 793هـ).

«تخرير أحاديث شرح المواقف في الكلام». الناشر: دار المعرفة، بيروت، عام 1406هـ، و"المواقف في علم الكلام" لمؤلفه: عضد الدين عبدالرحمن الإيجي (ت 756هـ) والشرح للشريف الجرجاني (ت 816هـ).

«تخرير أحاديث الموطأ».

«العناية في معرفة أحاديث الهداية».

«فلق الصباح في تخرير أحاديث الصحاح» للجوهري في اللغة.

«مناهل الصفا في تخرير أحاديث الشفا» والشفا في حقوق المصطفى للقاضي عياض،

تحقيق: سمير القاضي، بيروت، مؤسسة الكتب الثقافية، دار الجنان، عام 1408هـ.

«نشر العبير في تخرير أحاديث الشرح الكبير» للرافعي، ذكره السيوطي في ترجمته

من كتابه حسن المحاضرة (1/341) والسخاوي في الضوء اللامع (4/68).

علم التخرّيج ودوره في خدمة السنة الإسلامية

مكتبة مشكاة

- * أحمد بن أبي سعيد بن عبدالله شيخ جيون (ت 1130هـ) له:
"إشراف الأبصار في تخرّيج أحاديث نور الأنوار" طبع في بومبائي، المطبعة المصطفاوي،
عام 1288هـ، ونور الأنوار لأحمد بن أبي سعيد المعروف بملاحيون (ت 1130هـ) وهو شرح
لمختصر المنار، لإمام النسفي (ت 793هـ).
* الإمام عبدالرؤوف المناوي (ت 1031هـ) له: «الفتح السماوي بتخرّيج أحاديث القاضي
البيضاوي» () أي لأحاديثه في تفسيره.
* عبدالقادر البغدادي (ت 1093هـ) له: «تخرّيج الأحاديث والآثار التي وردت في شرح
الكافية في النحو». طبع بتحقيق: محمود فجال، الدمام، نادي المنطقة الشرقية الأدبي، عام
1414هـ، وشرح الكافية: لمحمد بن الحسن الرّضي (ت نحو 686هـ) والكافية لابن الحاجب.
«تخرّيج الأحاديث الواقعة في التحفة الوردية».
* شمس الدين أبو عبدالله محمد بن حسن، ابن همام (ت 1175هـ) له:
«تحفة الراوي في تخرّيج أحاديث البيضاوي» ().
«التنكيث والإفادة في تخرّيج أحاديث سفر السعادة» ().
"الابتهاج بتخرّيج أحاديث المنهاج - وهو منهاج الوصول إلى علم الأصول" لعبدالله بن
عمر البيضاوي (ت 685هـ).
تأليف: عبدالله بن محمد الغماري ().
* د. محمد حبيب الله مختار، رئيس مجلس الدعوة والتحقيق الإسلامي، كراتشي (ت
1418هـ) له: «كشف النقاب عما يقوله الترمذي في الباب» () فقد خرّج الأحاديث التي يقول
الترمذي وفي الباب تخرّيجاً مفصلاً.
* الشيخ محمد ناصر الدين الألباني (ت 1422هـ) له عدة كتب في التخرّيج، منها:
«تخرّيج أحاديث فضائل الشام ودمشق» للإمام الربيعي (ت 444هـ)، مطبوع مع الكتاب،
المكتب الإسلامي، دمشق، عام 1379هـ.
«إرواء الغليل في تخرّيج أحاديث منار السبيل» مطبوع ().
«طلال الجنة في تخرّيج كتاب السنة» لابن أبي عاصم النبيل مطبوع مع كتاب السنة.
«تمام المنة في التعليق على كتاب فقه السنة» للسيد سابق، مطبوع.
«غاية المرام في تخرّيج أحاديث الحلال والحرام» للقرضاوي، مطبوع.
* الشيخ صالح بن عبدالعزيز بن محمد آل الشيخ، له تأليف في التخرّيج: «التكميل لما
فات تخرّيجه من إرواء الغليل» ().
* د. الطاهر محمد الدرديري: «تخرّيج الأحاديث النبوية في مدونة الإمام مالك ابن أنس» ().
* الشيخ عبداللطيف آل عبداللطيف حيث قام بتخرّيج أحاديث البداية لابن رشد سماه
«طريق الرشيد إلى تخرّيج أحاديث بداية ابن رشد» ().
* الشيخ السيد عبدالله بن هاشم اليماني له: «تيسير الفتح الودود في تخرّيج «المنتقى»
لابن الجارود» ().
* الشيخ خالد بن صيف الله الشلاحي، له تأليف في التخرّيج سماه:
«التيان في تخرّيج وتبويب أحاديث بلوغ المرام» للحافظ ابن حجر في ثمانية
مجلدات ().
* مجدي بن منصور بن سيد الشوري له: «الحاوي في تخرّيج أحاديث مجموع الفتاوي»
لشيخ الإسلام ابن تيمية ().
* تخرّيج أحاديث المستصفي في الأصول للغزالي، لبشير صبحي بشير، رسالة ماجستير،
قدمت بجامعة أم درمان الإسلامية.

علم التخرّيج ودوره في خدمة السنة الإسلامية

مكتبة مشكاة

* تخرّيج أحاديث تاريخ واسط لأسلم بن سهل المعروف بـ((بحشل)) (ت 292هـ)، رسالة ماجستير، إعداد عبدالكريم بن أحمد الخلف، قدمت في عام 1412هـ، بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية.

ويلحق بهذا القسم ما قام به بعض العلماء المحققين وطلاب الدراسات العليا في تحقيق بعض الكتب المسندة تحقيقاً علمياً أو في رسائل علمية - ماجستير ودكتوراه - ومن أهم هذه الأعمال التي تُعد من أعمال علم التخرّيج غير ما ذكرت ما قام به الشيخ الألباني في تحقيقه بعض الكتب الحديثية وغيرها، مثل تخرّجه أحاديث المشكاة والحكم عليها، وتخرّيج أحاديث شرح العقيدة الطحاوية، وكتب أخرى قام بتخرّيج أحاديثها وتقديم ذكر بعضها.

وما قام به الشيخ أحمد شاكر في تحقيقاته وتخرّجاته، لمسند الإمام أحمد في حدود النصف وتفسير ابن جرير وسنن الترمذي أيضاً بعضه حيث خرج الأحاديث والآثار ودرسها وحكم عليها.

وما قام به عدد من العلماء ومن طلاب الدراسات العليا بالجامعات في المملكة وخارجها، وهي كتب كثيرة، حُرِّجَتْ أحاديثها وأثارها، ودُرست أسانيدُها، وبيّنت درجاتها، لا يتسع هذا البحث لبيان تفاصيلها ومن المناسب أن أذكر منهج بعض المشهورين ممن قاموا بالتخرّيج في المبحث الآتي.

مناهج أشهر مصنفي كتب التخرّيج وبيان أمثلة بعض الفوائد منها.
تقدّم في الباب الأول في الفصل الأول منه بيان أهمية التخرّيج وفوائده، وقلّما يخلو كتاب من كتب التخرّيج من تلك الفوائد مجتمعة أو مفرّقة، والذي يهمننا هنا الإشارة إلى منهج الأئمة الذين ألفوا في التخرّيج ممن تقدّم ذكر مؤلفاتهم، وهم الحافظ الزيلعيّ والحافظ ابن الملقن والحافظ ابن حجر والشيخ الألباني.

وإليك بيان ذلك حسب الترتيب المذكور:

1- "نصب الرّاية لأحاديث الهداية".

"الهداية" كتاب مهم في الفقه الحنفي، ألفه برهان الدّين أبو الحسن علي ابن أبي بكر بن عبدالجليل الفرغاني (ت 593هـ).

وقد تصافرت الجهود لخدمة هذا الكتاب بين شارح ومختصر ومخرج لأحاديثه، فممنّ خدمه بتخرّيج أحاديثه الحافظ جمال الدين الزيلعي في كتابه ((نصب الرّاية)) وكذا غير الزيلعي. أما منهج الزيلعي في تخرّيج الأحاديث فنوجزه في الأمور المهمة الآتية:

أ- لم يذكر الزيلعي لكتابه مقدمة يبيّن منهجه فيه كما بيّن ابن الملقن وابن حجر وغيرهما، ويبدو أنه لم يكمل الكتاب، وكان مسوّدّة كما صرّح الحافظ ابن حجر في الدراية () أنه بيّض لكتاب الفرائض، ولم يخرج شيئاً، وكذا صرّح ابن قطلوبغا في المنية ().

ب - وكتاب "نصب الرّاية" له مزايا جعلته في طليعة كتب التخرّيج، فهو كتاب غنيّ

بالفوائد جمع قدرًا كبيراً جداً من أحاديث الأحكام وتوسّع في التخرّيج وذكر أسانيد قسم كبير منها، وتكلّم على روايتها جرحاً وتعديلاً وتولى بيان عللها وصحّيحها وسقيمتها، مع الإنصاف والاعتدال ().

ج - ومن منهجه أنّه يخرج كل حديث مأثور سواء صرّح به الإمام المرغيناني في الهداية أو ذكره بالإشارة، على خلاف طريقته في تخرّيج أحاديث الكشاف حيث يخرج الصّريح المرفوع، وقد يخرّج شيئاً من الموقوفات.

مثال تخرّيجه لما ذكره المرغيناني بالإشارة قوله: "لأن فيه قطع السمر المنهي عنه بعده" أي بعد العشاء فقال الزيلعي: "الحديث السادس عشر، فذكره ثم خرّجه بقوله: قلت:

علم التخرّيج ودوره في خدمة السنة الإسلامية

مكتبة مشكاة

رواه الأئمة الستة في كتبهم من حديث أبي برزة عن النبي ﷺ: "أنه كان يكره النوم قبلها والحديث بعدها" أي بعد العشاء ().

د - من منهجه ترقيم الأحاديث بالحروف: الحديث الأول، والثاني... السادس عشر كالمذكور هنا.

هـ - ومن منهجه أنه لا يكتفي في التخرّيج على أدلة الأحناف بل يتجاوز إلى أدلة المذاهب الأخرى، ويُعبّر عن ذلك بـ "أحاديث الخصوم" وصرّح الحافظ ابن حجر في مقدمة التلخيص الحبير () أنه استفاد منه فوائد أضافها إلى التلخيص.

و - وسلك الزيلعي في عزو الأحاديث والآثار إلى مصادرها طريقة جيدة تسهل للقارئ والباحث الوصول إليه إذا أراد الرجوع إلى مصدر ما إذا كان الحديث في مصدر مرتب على الأبواب وذكر تحت كل باب ما يناسب الباب الذي أورده فيه المرغيناني، نقله الزيلعي عن مصدره نقلاً مجرداً، مثلاً يقول: رواه مسلم بدون ذكر عنوان الكتاب، وإن لم يكن كذلك حدّد الباب الذي فيه في ذلك المصدر مثل حديث "من توضأ يوم الجمعة فيها ونعمت ومن اغتسل فهو أفضل" ((قلت: - أي الزيلعي - روي من حديث سمرة بن جندب ومن حديث أنس...)) أما حديث سمرة فأخرجه أبوداود والترمذي والنسائي... فابوداود في الطهارة... والترمذي والنسائي في الصلاة... (()).

وقد يشير إلى تكرار الحديث في مصدر ما كما عمل في حديث "إنما الأعمال بالنيات...". فقال رواه البخاري في سبعة مواضع من كتابه في أوّله وفي آخر الأيمان وفي أول العتق وفي أول الهجرة... (()).

ز - وإذا كان الحديث في كتاب غير مرتب على الأبواب يحاول أن يقرب موضعه للقارئ، وفي مثل صحيح ابن حبان المرتب على الأنواع والتفاسيم، يذكر النوع والقسم وإن كان مرتباً على التراجم، كالحلية وتاريخ بغداد وطبقات ابن سعد، يذكر اسم المترجم الذي ذكر الحديث في ترجمته ().

ح - التوسع في التخرّيج:

قد يتوسع في التخرّيج، فيقوم بتخرّيجه من الكتب المشهورة والنادرة، مثاله حديث أنس في "نفي الجهر بالبسملة في الصلاة" فقد أخرجه عن أحد عشر مصدراً، وأشار إلى مغيرات ألفاظهم ().

كما يتوسع أيضاً في ذكر طرقه ولا يقصّر في ذلك، انظر في ذلك حديث عائشة رضي الله عنها في عدم نقض الوضوء بمس المرأة". إذ أورده بطرق كثيرة ().

ويتوسع في تخرّيج أحاديث المذاهب الأخرى، كما يتوسع في تخرّيج أحاديث مذهبه ().

ط - سلك الزيلعي منهجاً فيما لم يقف عليه من الأحاديث، أو يكون لفظه مخالفاً للمشهور، فيقول: "غريب" أو "غريب بهذا اللفظ" أو غريب مرفوعاً، وكذا نهج ابن الملقن هذا المنهج ()، وقال قاسم بن قطلوبغا: "فالله أعلم - هل تواردا أو أخذ أحدهما عن الآخر" () وذكر ابن قطلوبغا: أن الزيلعي يقول لما لم يجده حديث غريب ().

أما للمقارنة بين البدر المنير ونصب الرّاية ومزايا كل واحد على الآخر فتراجع مقدمة د. جمال محمد السيد محقق البدر المنير ().

ي - إذا كان الحديث روي مرفوعاً ومرسلاً، فيخرج المرفوع أولاً ثم يبدأ بالمراسيل كما صنع في حديث "من ضحك منكم قهقهة فليعد الصلاة" الحديث الثاني والعشرون، قال الزيلعي: فيه أحاديث مسندة وأحاديث مرسلة ().

ك - عند تخرّيجه الحديث قد يذكر سند مخرجه كاملاً أو قسماً منه، وقد يقتصر على الصحابي فقط، انظر على سبيل المثال للأول نصب الرّاية (3/96) وللثاني (4/206) والثالث

علم التخرّيج ودوره في خدمة السنة الإسلامية

هو الأكثر، ويهتم بإيراد الكلام على الحديث الذي يخرج جرحاً وتعديلاً وصحة وضعفاً، والكلام قد يذكره من مخرج الحديث وراويه كما في نصب الرأية (1/128). أو من كلام غيره كما في (2/160) هذا والذي قبله كثير، أو من كلام الزيلعي نفسه، وهذا قليل ().
والمطالع لنصب الرأية يرى أنه أمام موسوعة كبيرة في علل الأحاديث ونقدها وبيان الفوائد والتنبيه على الأوهام واختلاف الألفاظ والإشارة إلى ألفاظ المخرجين وبيان الزيادة والنقصان.

وعلى سبيل المثال نورد أوّل حديث خرج (). ومنهجه في عرض التخرّيج وهو كالتالي:
قال: "الحديث الأول: روى المغيرة بن شعبة أن النبي ﷺ أتى سباطة قوم، فبال قائماً، وتوضاً، ومسح على ناصيته وخفيه".
قلت: هذا حديث مركب من حديثين، رواهما المغيرة بن شعبة، وجعلهما المصنف حديثاً واحداً، فحديث المسح على الناصية والخفين، أخرجه مسلم () عن عروة بن المغيرة عن أبيه المغيرة بن شعبة أن النبي ﷺ توضاً ومسح بناصرته، وعلى العمامة وعلى الخفين انتهى.
ورواه الطبراني في "معجمه" بهذا الإسناد، ولم يذكر فيه العمامة.
ووهب ابن الجوزي في "كتاب التحقيق" فعزا هذا الحديث إلى الصحيحين، وليس كذلك، بل انفرد به مسلم، وتعبه عليه صاحب "التنقيح"، روى أبوداود في "سننه" () من حديث أبي معقل عن أنس [ؓ] قال: "رأيت رسول الله ﷺ يتوضأ وعليه عمامة قطرية، فأدخل يده من تحت العمامة، فمسح مقدم رأسه، ولم ينقض العمامة، انتهى.
وسكت عنه أبو داود، ثم المنذري في "مختصره"، ورواه الحاكم في "المستدرک" () وسكت عنه، ثم قال: وهذا الحديث، وإن لم يكن إسناده على شرط الكتاب، فإن فيه لفظة غريبة، وهي أنه مسح بعض رأسه ولم ينقض العمامة، انتهى.
وحديث السباطة، والبول قائماً، رواه ابن ماجه في سننه: حدثنا إسحاق ابن منصور، ثنا أبو داود، ثنا شعبة، عن عاصم عن أبي وائل عن المغيرة بن شعبة [ؓ] أن رسول الله ﷺ أتى سباطة قوم فبال قائماً.
وقال شعبة: قال عاصم: يومئذ، وهذا الأعمش يرويه عن أبي وائل عن حذيفة وما حفظه، فسألت عنه منصوراً، فحدثني عن أبي وائل عن حذيفة، انتهى.
وحديث حذيفة هذا أخرجه البخاري ومسلم عن الأعمش عن أبي وائل عن حذيفة أن النبي ﷺ أتى سباطة قوم، فبال قائماً، ثم دعا بماء فحنته به، ثم توضأ، زاد مسلم: ومسح على خفيه، انتهى.

ووقع لشيخنا العلامة علاء الدين في هذا الحديث وهم من وجهين:
أحدهما: أنه قال في حديث حذيفة بعد أن حكاها بلفظ البخاري وزيادة مسلم: أخرجاه، وقد بيّنا أن مسلماً انفرد فيه بالمسح على الخفين، وقد صرح بذلك "في الجمع بين الصحيحين" فقال: لم يذكر البخاري فيه المسح على الخفين.
الوهم الثاني: أنه جعل حديث الكتاب مركباً من حديث المغيرة، أنه [ؓ] مسح بناصرته وخفيه، ومن حديث حذيفة في السباطة والبول قائماً.
وهذا عجب منه؛ لأن المصنف جعلهما من رواية المغيرة، وقد بيّنا أن حديث: السباطة والبول قائماً أيضاً رواه المغيرة بن شعبة، كما أخرجه عنه ابن ماجه ()، وكان من الواجب أن يذكرهما من رواية المغيرة ليطابق عزو المصنف، وهذا الوهم الثاني لم يستبد به الشيخ، وإنما قلد فيه غيره والله أعلم، وزاد الحافظ ابن حجر بعض الفوائد على تخرّيج هذا الحديث سنذكرها في الآخر.

نستخلص من تخرّيج الزيلعي الحديث المذكور، ضوابط وفوائد وأموراً كالتالي:
1- ترقيمه الأحاديث التي يخرجها بالحروف: الحديث الأول، الحديث الثاني وهكذا.

علم التخرّيج ودوره في خدمة السنة الإسلامية

مكتبة مشكاة

- 2 - التنبيه على الأوهام التي وقعت من المصنف أو غيره من العلماء:
 - أ - كما نبه أن المصنف ركب حديثين - رُوي كل واحد بإسناد مستقل عن المغيرة - في حديث واحد.
 - ب - ونبه على وهم ابن الجوزي في كتابه "التحقيق" حيث عزا الحديث إلى الصحيحين، وليس كذلك، بل انفرد به مسلم كما تقدم وتعقّب عليه صاحب "التنقيح".
 - ج - كما تعقب شيخه العلامة علاء الدين في هذا الحديث أنّه وهم فيه على وجهين:
 - أحدهما: أنه عزا حديث حذيفة للبخاري ومسلم، وقد بيّنّا أنّ مسلماً انفرد فيه بالمسح على الخفين، وقد صرّح بذلك في الجمع بين الصحيحين حيث قال: "لم يذكر البخاري فيه المسح على الخفين".
 - ثانيهما: أنه جعل حديث الكتاب مركباً من حديث المغيرة ((أنه عليه الصلاة والسلام مسح بناصيته وخفيه)) ومن حديث حذيفة في السبابة والبول قائماً، وهذا عجب منه؛ لأن المصنف جعلهما من رواية المغيرة - وقد تقدم - أن حديث السبابة رواه المغيرة أيضاً كما تقدم تخريجه من سنن ابن ماجه ()، وكان من المناسب أن يذكرهما من رواية المغيرة ليطبّق عزو المصنف، ويبيّن أنه في هذا الوهم قلّد غيره.
 - 3 - التنبيه على اختلاف ألفاظ المخرجين، كما بيّن هنا النقص في رواية الطبراني بقوله: إن الطبراني لم يذكر "العمامة" في روايته مع أنه رواه بالإسناد نفسه.
 - 4 - من الفوائد: معرفة حكم الحديث أنه صحيح رواه مسلم، وهذا من أهم فوائد التخرّيج. والزيلعيّ يهتم ببيان حكم الحديث ودرجته.
 - 5 - الاهتمام بذكر شواهد حديث الباب كما ذكر هنا حديث أنس وحذيفة رضي الله عنهما شاهداً لحديث المغيرة^٢، وحديث حذيفة^٣ متفق عليه غير لفظ "ومسح على خفيه"، انفرد به مسلم كما بيّن الحافظ ابن حجر.
 - 6 - الإشارة إلى اختلاف الرواة وبيان العلل، حيث قال: قال شعبة: قال عاصم: وهذا الأعمش يرويه عن أبي وائل عن حذيفة وما حفظه، وقال شعبة -: فسألت عنه منصوراً، فحدثني عن أبي وائل عن حذيفة^٤ انتهى.
 - 7 - بيان متابعة حماد لعاصم كما صرّح بذلك الحافظ ابن حجر في الدراية () بقوله: "قلت: قد وافق عاصماً عليه حماد بن أبي سليمان، كما بينته في شرح الترمذي".
 - 8 - بيان خطأ قول عاصم: والتوجيه الصحيح أن الحديث عن أبي وائل عن الاثنين معاً حيث قال: وقول عاصم: "إن الأعمش ما حفظه، ليس بمقبول، لموافقة منصور له، وهما أحفظ من عاصم وحماد، لكنّ الذي يظهر أن الحديث عند أبي وائل عنهما معاً؛ لأن في رواية الأعمش ومنصور زيادة ليست في رواية عاصم - والله أعلم -"
 - 9 - وقال الحافظ: وحديث حذيفة متفق عليه "أن النبي ﷺ أتى سبابة قوم، فبال قائماً، ثم دعا بماء فجنّته به، ثم توضأ، وزاد مسلم: "ومسح على خفيه" انتهى.
- فهذه جملة من الفوائد والضوابط وجدت في تخرّيج هذا الحديث.
- 2 - "البدر المنير في تخرّيج أحاديث الشرح الكبير" للإمام أبي حفص عمر ابن علي بن أحمد الأنصاري المعروف بابن الملقن (ت: 804هـ).
 - والشرح الكبير للرافعي شرحٌ لكتاب "الوجيز" للإمام الغزالي (ت: 505هـ) الذي هو يعدّ كتاباً وجيزاً في فروع الفقه الشافعيّ.
 - ولقد نال كتاب الرافعيّ المذكور حظاً وافراً من المكانة والشهرة والاهتمام من العلماء، وقد اشتمل على جملة كثيرة من أحاديث الأحكام يصل عددها بالمكرر أربعة آلاف حديث كما

علم التخرّيج ودوره في خدمة السنة الإسلامية

صّرح ابن الملقن في خطبة () كتابه وقد أثنى العلماء على شرح الرافعيّ، ولا مجال لذكر ثنائهم وشهادتهم ينظر لذلك مقدمة محقق الكتاب ().

ويُعدُّ "البدر المنير" من أهم الكتب المؤلفة في بابه، إن لم يكن أهمّها وهو كذلك: أجمعها، وأوسعها وأكثرها فوائد وأتمّها استيفاء للمقاصد () كما ذكر د. جمال السيّد.

أما منهجه فقد ذكر ابن الملقن في مقدمته ()، فقال: "فرتبته على ترتيب شرح الرافعيّ لا غير منه شيئاً بتقديم ولا بتأخير، فأذكر كلّ باب وما تضمنه من الأحاديث والآثار"، وقال أيضاً:

"فإن كان الحديث أو الأثر في صحيح الإمامين أبي عبدالله... البخاري وأبي الحسين

مسلم بن الحجاج القشيري أو أحدهما اكتفيت بعزوه إليهما أو إليه، ولا أعرج على من رواه

غيرهما من باقي أصحاب الكتب الستة والمسانيد والصحاح، لأنه لا فائدة في الإطالة بذلك..... اللهم إلا أن يكون في الحديث زيادة عند غيرهما والحاجة داعية إلى ذلك فأشفعه بالعزو إليهم.

وإن لم يكن الحديث في واحد من الصحيحين عزوته إلى من أخرجه من الأئمة... ()".

يمكن حصر منهجه الإجمالي في الأمور التالية ():

1 - حصر وتحديد الأحاديث والآثار التي تندرج تحت كل باب من أبواب كتاب الرافعيّ

فيقول: ذكر الرافعي من الأحاديث كذا ومن الآثار كذا.

2 - ثم يبدأ في دراسة هذه الأحاديث حسب ترتيبها عند الرافعيّ، ذاكرًا رقم كل حديث،

ثم بعد الانتهاء من الأحاديث يشرع في دراسة الآثار والكلام عليها وهكذا في كل الكتاب.

3 - ويبدأ أيضاً بإصدار حكمه الإجمالي على الحديث من صحة أو حسن أو ضعف، أو

الغرابة أو غير ذلك، ثم يشرع في عرض الطرق والروايات المختلفة ودراستها والحكم

التفصيلي عليها.

4 - ويحاول حصر طرق الحديث غالباً فيقول: "هذا الحديث صحيح يُروى من خمس

طرق، أو يقول: هذا الحديث يُروى من طرق....".

5 - إعادة الحكم الذي أصدره في أول البحث على الحديث بعد عرض الطرق وتفصيل

الكلام عليها تأكيداً لما تقدم.

6 - وبعد انتهائه من دراسة الطرق ينبّه على بعض الفوائد المتنوعة من شرح كلمة غريبة

أو ضبط اسم راوٍ ورد أثناء الدراسة، أو التنبيه على بعض الأوهام التي وقعت من بعض

المصنّفين.

أما منهجه التفصيلي فليس في هذه العجالة مجال لذكره ومن يريد التفصيل يراجع

مقدمة د. جمال السيّد في تحقيق الكتاب ().

3- "الدراية في تخرّيج أحاديث الهداية" وهو اختصار لنصب الراية للزيلعي.

ذكر الحافظ ابن حجر بعد خطبة كتابه سبب قيامه بهذا العمل فقال:

"أما بعد فإنني لما لخصت تخرّيج الأحاديث التي تضمنها شرح الوجيز للإمام أبي القاسم

الرافعي، وجاء اختصاره جامعاً لمقاصد الأصل مع مزيد كثير، كان فيما راجعت عليه تخرّيج

أحاديث الهداية للإمام جمال الدين الزيلعي، فسألني بعض الأحياب الأعزة أن أخص الكتاب

الآخر -أي: نصب الراية- لينتفع به أهل مذهبه كما انتفع أهل المذهب، فأجبتّه إلى طلبه وبادرت

إلى وفق رغبته، فلخصته تلخيصاً حسناً مبيّناً غير مخلٍّ من مقاصد الأصل إلا ببعض ما قد

يستغنى عنه، والله المستعان في الأمور كلها لا إله إلا هو" ().

ولا شك أن الحافظ ابن حجر يزيد على الزيلعيّ في التخرّيج والفوائد المهمة وقد أشرت

في الحديث الذي تقدم ذكره لاستخراج فوائد التخرّيج عند الزيلعيّ في الحديث المذكور وما

زاده الحافظ ابن حجر من الفوائد في التخرّيج نحو الحديث المذكور مما يدل أنه ليس مجرد

اختصار، وأكد محقق الكتاب "أن الحافظ ابن حجر الذي اختصر "نصب الراية" وسماه

"الدراية... " لم يخرج عن دائرة تفكير الزيلعيّ في تأليف كتابه، ومشى معه في نفس الطريق،

علم التخرّيج ودوره في خدمة السنة الإسلامية

سوى الاختصار في العبارات وحذفها. ومن قارن بين الكتابين يقضي العجب من براعة ابن حجر في الاختصار الذي لم يخل بأصل الكتاب... () "قلت: بل زاد فوائد كثيرة كما هو معروف عند أهل الشأن. وهكذا شأنه في كتابه الآخر: "التلخيص الحبير في تخرّيج أحاديث الرافعي الكبير" حيث أشار فيما تقدم من سبب قيامه باختصار نصب الرأية، بخصوص التلخيص "أن اختصاره جاء جامعاً لمقاصد الأصل مع مزيد كثير، كان فيما راجعت عليه تخرّيج أحاديث الهداية للإمام... الزيلعي".

إن الحافظ ابن حجر وإن كان بنى كتابه التلخيص على كتاب شيخه "البدر المنير" لابن الملقن، إلا أنه استفاد من كتب أخرى في إضافة فوائد منها إلى كتابه كما ذكر في مقدمة التلخيص () فقال: "فقد وقفت على تخرّيج أحاديث شرح الوجيز للإمام أبي القاسم الرافعي لجماعة من المتأخرين..". فذكر من بينهم كتاب تخرّيج عز الدين بن جماعة، وكتاب بدر الدين الزركشي، وكتاب أبي أمامة بن النقاش.

ثم قال: "عند كل منهم ما ليس عند الآخر من الفوائد والزوائد. وأوسعها عبارة وأخلصها إشارة كتاب شيخنا () سراج الدين، إلا أنه أطاله بالتكرار فجاء في سبع مجلدات، ثم رأيت لخصه في مجلدة لطيفة، أخل فيها بكثير من مقاصد الكتاب المطول وتنبهاته، فرأيت تلخيصه في قدر ثلث حجمه، مع الالتزام بتحصيل مقاصده، فمنّ الله بذلك، ثم تتبعت عليه الفوائد الزوائد من تخرّيج المذكورين معه، ومن تخرّيج أحاديث الهداية في فقه الحنفية للإمام جمال الدين الزيلعي، لأنه ينه فيه على ما يحتج به مخالفوه...".

فكتاب التلخيص له أهمية ومكانة عند المشتغلين بالتخرّيج وشهرة فائقة عند الدارسين والباحثين وذلك لمكانة مؤلفه العلمية وشهرته الحديثية وجودة اختصاره للكتاب وحسن عرضه للأدلة ودقته في حلّ المشكلات، واشتماله على جملة وفيرة من الفوائد والتخرّيجات إضافة على البدر المنير، ولأجل ذلك وغيره اشتهر الكتاب وذاع صيته وعم نفعه الآفاق (). ومن منهجه في الاختصار أنه يخرج الحديث في الدراية والتلخيص باسم المؤلف دون ذكر اسم مصدره فيقول: "رواه أحمد وأبو داود والترمذي والدارقطني والبيهقي..". وهكذا. وقد يحكم على بعض الأحاديث التي يسكت عنها ابن الملقن وبخاصة ما كان منها ضعيفاً ().

وقد لا يوافق ابن حجر ابن الملقن في حكمه فيصدر حكماً مغايراً على الحديث، كما في حديث جابر [ؓ] "إياكم والتعريس على جوادّ الطريق، فإنها مأوى الحيات...". قال ابن الملقن: "إسناده صحيح" () وقال الحافظ ابن حجر: "إسناده حسن" (). هناك أمور كثيرة تتعلق بمنهجه لا مجال لذكرها، ويراجع لذلك مقدمة محقق كتاب البدر المنير ().

4- "إرواء الغليل في تخرّيج أحاديث منار السبيل"

ذكر الشيخ محمد ناصر الدين الألباني الأمور الباعثة على قيامه بتخرّيج أحاديث هذا الكتاب، ذاكرةً أهمها. وملخصها كما يلي:

الأول: أن أصله "منار السبيل...". هو من أمهات كتب مذهب الإمام أحمد إمام السنة، الذي جمع من الأحاديث مادة غزيرة، قلما تتوفر في كتاب فقهي آخر في مثل حجمه إذ هو جزءان فقط حتى بلغ عددها ثلاثة آلاف أو زادت جلها مرفوعة إلى النبي ﷺ.

- قلت: وكتاب "منار السبيل" شرح "دليل الطالب" لمؤلفه الشيخ إبراهيم بن محمد بن سالم بن ضويان (ت 1353هـ) والمتن للعلامة الشيخ مرعي بن يوسف الكرمي المقدسي الحنبلي (ت 1033هـ) -.

علم التخرير ودوره في خدمة السنة مكتبة مشكاة الإسلامية

الثاني: أنه لا يوجد بين أيدي أهل العلم وطلابه كتاب مطبوع في تخرير كتاب في الفقه الحنبلي" كما للمذاهب الأخرى ... فرأيت من الواجب عليّ تجاه إمام السنة ومن حقه عليّ أن أقوم بخدمة متواضعة لمذهبه وفقهه وذلك بتخرير أحاديث هذا الكتاب.

الثالث: إنني توخيت بذلك أن أكون عوناً لطلاب العلم والفقه عامة والحنابلة منهم خاصة...". وذكر أمور أخرى ومنهجه في الإرواء :

- 1- هو التخرير المتوسع بعزو الحديث بمتابعاته وشواهدة إلى المصادر بذكر الجزء والصفحة بخلاف الأئمة: الزيلعي وابن ملقن والحافظ ابن حجر حيث أنهم يخرجون الحديث بذكر عنوان لكتاب والباب فيه وفيه كتب التراجم بذكر اسم المترجم له عند تخرير الحديث منها.
- 2- إصدار الحكم على الحديث قبل تخريره، فيقول: "صحيح، حسن، أو ضعيف".
- 3- تخرير الحديث باعتبار الرواة عن الصحابي، فيقول: " له طرق عن أبي هريرة"، ثم يخرج من طرقه واحداً تلو الآخر عن الصحابي.
- 4- تخرير شواهد الحديث والحكم عليها.
- 5- التنبيه على بعض مافات من تخرير بعض الأئمة الحفاظ من المتابعات والاستدراك عليهم.

6- التنبيه على تدليس المدلس وعننته في الرواية ثم الحكم عليه على ضوءه. وأذكر حديث أبي سعيد مرفوعاً ((غسل الجمعة واجب على كل محتلم)) متفق عليه (). قال الشيخ الألباني: "صحيح. أخرجه مالك في الموطأ (1/102 رقم 4) عن صفوان بن سليم عن عطاء بن يسار عن أبي سعيد به.

ومن طريق مالك أخرجه الشيخان وأحمد وأبو داود والنسائي والبيهقي. وتابعه سفيان عن صفوان به. أخرجه أحمد والبخاري والدارمي وابن ماجه والطحاوي. وذهل الحافظ ابن حجر عن هذه المتابعة، فقال: "وقد تابع مالكاً على روايته الدراوردي عن صفوان عند ابن حبان!" انظر: صحيح أبي داود (368).

وله شاهد من حديث جابر بن عبدالله مرفوعاً بلفظ: "على كل رجل مسلم في كل سبعة أيام غسل يوم، وهو يوم الجمعة".

أخرجه النسائي (1/204) وابن حبان (558) وأحمد (3/304) من طريق أبي الزبير عنه. ورجاله ثقات رجال مسلم، إلا أن أبا الزبير مدلس وقد عنعنه، ولكنه لا بأس به في الشواهد"

فهذا نموذج من تخرير الشيخ الألباني ومنهجه في كتابه "إرواء الغليل" من إصدار الحكم على الحديث ثم البدء بتخريره من المصادر وذكر طرقه ومتابعاته وشواهدة، والتنبيه على مافات الحافظ ابن حجر من ذكر متابعة، والتنبيه على تدليس المدلس وعننته في الرواية، ثم بيان تقويته في الشواهد.

وهناك فوائد كثيرة لا يتسع المجال لذكرها، وفيما ذكر كفاية إن شاء الله تعالى. وبهذا أكتفي بما يتعلق بالقسم الأول، وأبدأ الآن في القسم الثاني من كتب التخرير.

الفصل الثاني في تخرير الأحاديث عامة بدون تقييد بكتاب معين

علم التخرّيج ودوره في خدمة السنة الإسلامية

ويدخل فيه من لم يتقيد بكتب معينة -لتخرّيج أحاديثها- ولا بموضوع معيّن، ومن لم يتقيد بتخرّيج أحاديث كتب معينة لكنّه تقيدّ بجمع أحاديث الأحكام وتخرّيجها مع الالتزام ببيان مخرّجها من الكتب المعتمدة الأصلية وبيان درجتها وتمييز الصحيح من الضعيف.

وفيه مبحثان:

المبحث الأول: الصنف الأول
المبحث الثاني: الصنف الثاني

المبحث الأول: الصنف الأوّل

وهو ما قام به الشيخ الألباني - رحمه الله تعالى - في سلسلة الأحاديث الصحيحة والضعيفة، التي بلغت عدة مجلدات كبيرة، كل منها على حدة، استطاع الشيخ من خلال هذا المشروع الكبير أن يقوم بأعمال علمية كبيرة أخرى، إذ اعتمد عليه في بقية أعماله العلمية الكبيرة، مثل قيامه بصحيح الجامع الصغير وزياداته وضعيف الجامع الصغير وصحيح السنن الأربعة: لأبي داود والنسائي والترمذي وابن ماجه (وضعيفها، وصحيح الترغيب والترهيب للمنزري، وصحيح الأدب المفرد للإمام البخاري وضعيفهما وغيرها. والدكتور عبدالملك بكر عبدالله قاضي في موسوعته، حيث أخرج من الموسوعة: موسوعة الصيام، والحج والعمرة، وصلاة الجمعة، وموسوعة الهدى والأضاحي، وأحاديث الحرمين الشريفين والمسجد الأقصى المبارك، وكلها مطبوعة متداولة.

المبحث الثاني: الصنف الثاني

فقد قام به عدد كبير من العلماء لأهمية ذلك في الشرع مبيناً كل واحد منهم - في الغالب - سبب تأليفه وهدفه من ذلك. قبل أن أدخل في بيان هذه الكتب أي كتب أحاديث الأحكام أشير إلى أنه لعلّ قائل يقول: كيف تدخل هذه الكتب في كتب التخرّيج؟! فأقول بأن العلماء يُطلقون التخرّيج في الاصطلاح على عدة إطلاقات كما تقدم، وذكر السيوطي من بينها شيئين: أحدهما: إيراد الحديث بإسناده في كتاب أو إملاء، ومنه قولهم خرج البخاري ومسلم. والثاني: عزو الأحاديث إلى من أخرجها من الأئمة ومنه الكتب المؤلفة في تخرّيج أحاديث الإحياء والرافعي وغير ذلك تسمّى تخاريج (). فإنّ هذه الكتب التي نذكرها تهتم بالتخرّيج بعزوها إلى مصادرها الأصلية وبيان درجتها كما سيتبين إن شاء الله تعالى.

ممن ألف في هذا الصنف أي أحاديث الأحكام

* الحافظ أبو علي سعيد بن عثمان بن السكن (ت 353هـ) ألف كتابه ((السنن الصحاح المأثورة أو الصحيح المنتقى)) وهو كتاب محذوف الأسانيد، جعله أبواباً في جميع ما يحتاج إليه من الأحكام ضمّنه ما صحّ () عنده من السنن المأثورة (...)) ().

* أبو القاسم الزيدوني:

ذكر كتابه في «أحاديث الأحكام» الحافظ عبدالحق الإشبيلي في معرض الرد على القائل الذي يقول: ((قد كان فيما جمع أبو القاسم الزيدوني - رحمه الله - ما يريحك من تعبك.. فما فائدتك فيما قصدت..)) ثم أجاب بقوله ((فأقول، والله المستعان: إن لكل أحد رأياً يراه

علم التخرّيج ودوره في خدمة السنة الإسلامية

مكتبة مشكاة

وطريقاً يلتمسه ويتوخاه، وإن أبا القاسم - رحمه الله - أخذ الأحاديث عنها وسميها وصحيحها وسقيها فأخرجها بجملتها، ولم يتكلم في شيء من عللها إلا في الشيء اليسير...)) () .

* الحافظ أبو جعفر أحمد بن عبد الملك بن محمد الأنصاري الإشبيلي (ت 549هـ).
ألف كتابه «المنتخب المنتقى» جمع فيه متفرق الصحيح من الحديث الواقع في المصنفات والمسندات، وهذا أبو محمد عبد الحق الإشبيلي حذوه، إذ كان ملازماً له مستفيداً منه، وعليه بنى الإشبيلي أحكامه () .

* الإمام الحافظ أبو محمد عبد الحق الإشبيلي (ت 581هـ) ألف كتاباً ثلاثة في أحاديث الأحكام «الكبرى» و «الوسطى» و «الصغرى» .

«الأحكام الشرعية الكبرى» وهو يُعدُّ بحق من أكبر كتب أحاديث الأحكام ومن أهمها () .
«الأحكام الوسطى من حديث النبي ﷺ» وذكر المؤلف في مقدمته () أنه زاد فيه على الأحكام الصغرى - الآداب والرقائق والحكم والمواعظ ... وقال: نقلتها من كتب الأئمة المشهورين والجلة السابقين يُرجح الدين...)) .

ويتكلم على الرواة جرحاً وتعديلاً وسماعاً وعدم سماع وعلى الأحاديث صحة وضعفاً () .
ذكر في المقدمة () أيضاً فقال:

((وإنَّ الحديث إذا جاء من طريق واحد صحيح ولم يجرَّ ما يعارضه، فإنه يوجب العمل، وتلزم به الحجة، كما يوجب العمل وتلزم به الحجة إذا جاء من طرق كثيرة، وإن كانت النفس إلى الكثرة أميل وبها أطيب، إذا كانت الكثرة إنما اجتمعت ممن يوثق بحديثه ويعتمد على روايته...)) ثم قال: ((وجعلت هذا الكتاب مختصر الإسناد؛ ليسهل حفظه ويقرب تناوله وتيسر فائدته إلا أحاديث يسيرة ذكرت سندها أو بعضه؛ ليتبين الراوي المتكلم فيه...)) .

«الأحكام الشرعية الصغرى»

قال المصنف في مقدمته () : ((فإني جمعت هذا الكتاب مفترقاً من حديث رسول الله ﷺ في لوازم الشرع وأحكامه وحلاله وحرامه ... إلى غير ذلك، وتخيَّرتُها صحيحة الإسناد، معروفة عند النقاد، قد نقلها الأثبات وتداولها الثقات، أخرجتها من كتب الأئمة وهداة الأمة)) ثم ذكر منهم مالكا والبخاري ومسلماً وأبا داود والترمذي... وأحاديث من كتب أخرى أذكرها عند ذكر ما أخرج منها» .

بدأ كتابه بكتاب الإيمان ثم الطهارة ثم الصلاة وهكذا بقية العبادات .

* الحافظ تقي الدين عبد الغني بن عبد الواحد المقدسي (ت 600هـ) له:

«الأحكام الكبرى» ذكره الذهبي () وابن عبد الهادي () وابن رجب في ذيل طبقات الحنابلة () ، وقال «كتاب الأحكام على أبواب الفقه في ستة أجزاء» . وقال ابن عبد الهادي: «وقال الحافظ عبد الغني المقدسي في أحكامه الكبرى التي بالأسانيد» () .

و ((عمدة الأحكام الكبرى)) .

وهو كتاب مختصر في أدلة الأحكام مما اتفق عليه البخاري ومسلم وما ذكره غيرهما متداول وشرحه غير واحد ومن أهم شروحه «إحكام الأحكام» لابن دقيق العيد، ومن أوسعها «الإعلام بشرح عمدة الأحكام» لابن الملقن () .

قال المصنف في مقدمته () :

«فهذه أحاديث في الأحكام، من الحلال والحرام اختصرتها وحذفت أسانيدها؛ ليقرب تناولها على من أراد حفظها وأصغتها إلى كتب الأئمة المتفق على كتبهم فما كان فيه «متفق عليه» فهو ممّا اجتمع عليه الإمامان: البخاري ومسلم، وعلامة البخاري على انفراده «خ»، ومسلم على انفراده «م»، وعلامة أبي داود «د»، وعلامة النسائي «س»، وعلامة الترمذي «ت» وعلامة ابن ماجه «ق» وتُسَمَّى غيرهم...)) .

علم التخرّيج ودوره في خدمة السنة مكتبة مشكاة الإسلامية

* الشيخ بهاء الدين أبو المحاسن يوسف بن رافع بن شداد الحلبي الشافعي المقرئ (ت 632هـ)

ألف كتابه «دلائل الأحكام من أحاديث الرسول عليه السلام».

قال المصنف في مقدمة () كتابه:

((وبعد فإِنَّه لما رأيت الأحاديث عن النبي ^ص هي أدلة غالب الأحكام وأصولها التي تجري بمعرفتها على نظام، وأن الفقهاء قد شحنوا بها كتبهم وتصانيفهم ولم ينبهوا على الصحيح منها والحسن والغريب، ولم يشيروا إلى أي كتاب تضمنها ولم يشرحوا غريبها ... رأيت أن أجمع كتاباً يجمع بين التنبيه على الحديث في أيّ كتاب ذكر ومن اتفق على نقله من أئمة الحديث المشهورين، وأنبه على أنه صحيح، أو حسن أو غريب ... ورأيت أن أضعه على أبواب الفقه ...))

*الإمام الحافظ ضياء الدين أبو عبدالله محمد بن عبدالواحد المقدسي (ت 643هـ) ألف «السنن والأحكام عن المصطفى عليه السلام» المعروف بـ«أحكام الضياء» وهو كتاب كبير لم يكمله، وصل إلى أثناء كتاب الجهاد، عده ابن الملحق في مقدمة كتابه البدر () المنير «أكثر الكتب نفعا».

وقال الذهبي عنه: «ولم يتم، في ثلاثة مجلدات» ()، وذكر ابن رجب: «أنه في نحو

عشرين جزءاً في ثلاثة مجلدات» () .

ذكر محقق كتاب الأحكام الكبرى، أن الله مَنَّ عليه بتحقيق هذا الكتاب وسيطع () قريباً. *شيخ الإسلام مجد الدين أبو البركات عبدالسلام بن عبدالله بن أبي القاسم ابن تيمية (ت 652هـ).

- وهو جد شيخ الإسلام أحمد بن عبدالحليم بن عبدالسلام بن تيمية الإمام العلم المشهور صاحب المصنفات السائرة -، وألف «الأحكام الكبرى» وذكر كتابه المذكور ابن رجب وقال: «في عدة مجلدات» () .

«المنتقى في الأحكام الشرعية من كلام خير البرية». انتقاه من الأحكام الكبرى بطلب بعض العلماء منه () .

قال المصنف في مقدمة () كتابه:

«هذا كتاب يشتمل على جملة من الأحاديث النبوية التي ترجع أصول الأحكام إليها، ويعتمد علماء أهل الإسلام عليها، انتقيتها من صحيحي البخاري ومسلم ومسند الإمام أحمد بن محمد بن حنبل وجامع أبي عيسى الترمذي وكتاب السنن لأبي عبدالرحمن النسائي وكتاب السنن لأبي داود السجستاني وكتاب السنن لابن ماجه القزويني، واستعنت بالعزو إلى هذه المسانيد عن الإطالة بذكر الأسانيد، والعلامة لما رواه البخاري ومسلم أخرجاه. ولبقيتهم: رواه الخمسة أي أحمد وأصحاب السنن، ولهم سبعتهم: رواه الجماعة، أي مع الخمسة، البخاري ومسلم، ولأحمد والبخاري ومسلم، «متفق عليه»، -أي خلاف المشهور- فيما سوى ذلك أسمى من رواه منهم» () .

*الإمام محيي الدين أبو زكريا النووي (ت 676هـ) ألف كتابه:

«خلاصة الأحكام في مهمات السنن وقواعد الإسلام»، وقال ابن الملحق: «رأيتها بخطه،

ولو كملت لكانت في بابها عديمة النظير» () .

ويمتاز الكتاب بأنّه يذكر أولاً الأحاديث الصحيحة في الباب، ثم يتبعها بفصل في ضعيف

الباب () .

*الحافظ أبو العباس أحمد بن عبدالله محب الدين الطبري (ت 694هـ) ألف كتابه:

«غاية الأحكام لأحاديث الأحكام أو الأحكام الكبرى»، عرّفه الذهبي بقوله: «عمل الأحكام

الكبرى في ست مجلدات، تعب عليه وأتى فيه بكل مليحة» () اهـ.

علم التخرّيج ودوره في خدمة السنة مكتبة مشكاة الإسلامية

وذكره الحافظ ابن كثير في ترجمته فقال: «مصنف الأحكام المبسّطة، أجاد فيه وأفاد وأكثر وأطنب وجمع الصحيح والحسن، ولكن ربما أورد الأحاديث الضعيفة ولا ينبه على ضعفها» (.

وله أيضاً: «الأحكام الوسطى» و«الأحكام الصغرى» ذكرهما ابن تغري بردي في المنهل (.

*الإمام القاضي تقي الدّين أبو الفتح محمد بن علي المعروف بابن دقيق العيد (ت 702هـ) له «كتاب الإمام بأحاديث الأحكام» وهو مختصر كتابه «الإمام». قال المؤلف في مقدمة () كتابه: «وشرطي فيه أن لا أورد إلا حديث من وثقه إمام من مزكي رواة الأخبار، وكان صحيحاً على طريقة أهل الحديث الحفاظ، وأئمة الفقه النظار، فإن لكل منهم مغزى قصده وسلكه وطريقاً أعرض عنه، وتركه وفي كل خير». ولطريقة تخرّجه أذكر حديث أبي هريرة رضي الله عنه مرفوعاً: «هو الطهور ماؤه الحل ميتته» فقال: «أخرجه الأربعة: أبو داود والترمذي والنسائي وابن ماجه، وصحه الترمذي وأخرجه ابن خزيمة في صحيحه ورجح ابن منده أيضاً صحته» (). «الإمام في معرفة الأحكام» له أيضاً، وعرّفه ابن الملقن في مقدمة كتابه () «البدر المنير» فقال:

«وأما كتابه «الإمام» فهو للمسلمين إمام، ولهذا الفن زمام، لا نظير له، ولو تم جاء في خمسة وعشرين مجلداً.....)، يوجد منه مجلد فقط يحققه محقق الأحكام الكبرى للإشبيلي كما ذكر في مقدمته للكتاب المذكور.

*شيخ الإسلام بدر الدّين محمد بن إبراهيم بن جماعة (ت 733هـ) ألف كتابه: «الإعلام بأحاديث الأحكام» (). للإمام الحافظ شمس الدّين أبي عبدالله محمد بن أحمد بن عبدالهادي (ت 744هـ) كتاب: «الأحكام الكبرى» وهو كتاب كبير مبسوط، ذكره ابن عبدالهادي في تنقيح التحقيق ()، فقال: «وقد بسطنا الكلام على الأحاديث الواردة في جمع التقديم في كتاب «الأحكام الكبرى».

وذكره ابن رجب () فقال: «الأحكام الكبرى»، المرتبة على أحكام الحافظ الضياء كمل منها سبع مجلدات» ولا يعلم عن وجوده حسب علمنا. «المحرر في أحاديث الأحكام»، له أيضاً وهو كتاب مختصر نافع، بالغ مؤلفه في تحرير ألفاظه، وذكر بعض من يصح الحديث أو يضعفه، ويتكلم على كثير من الرواة جرحاً وتعديلاً، والكتاب مطبوع أكثر من طبعة.

وقال الحافظ ابن حجر: «المحرر في الحديث اختصره من الإمام فجوّده جدّاً» (). *الإمام بهاء الدين محمد بن علي بن سعيد الأنصاري (ت 752هـ) ألف كتابه: «الأحكام الكبير» عرّفه الذهبي فقال: «ألف أحكاماً كبيراً» ().

*علاء الدّين مغلطاي بن قليج (ت 762هـ) ألف كتابه «الدّر المنظوم من كلام المصطفى المعصوم» وهو كتاب مختصر جمع فيه ما اتفق عليه الأئمة الستة من الأحاديث وذكر في آخر كل باب فصلاً في الأحاديث الضعيفة الواردة فيه، وهو مطبوع ().

*الإمام أبو أمامة محمد بن علي الدّكالي المعروف بابن النقاش (ت 763هـ) ألف كتابه «إحكام الأحكام» وهو كتاب مختصر، جعله تكميلاً لعمدة الأحكام، والكتاب مطبوع ().

*الحافظ عماد الدّين أبو الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير (ت 774هـ) ألف كتابه «الأحكام الكبير» وهو كتاب كبير يحيل إليه الحافظ ابن كثير في كتابه «اختصار علوم الحديث» وغيره من كتبه كثيراً.

علم التخرّيج ودوره في خدمة السنة الإسلامية

وعرّفه الحافظ ابن حجر فقال: «وشرع في عمل «الأحكام الكبرى» فبيّض كتاب الطهارة فقط في مجلدين، ووقف على الثالث من أول الصلاة إلى كيفية الركوع ولم ير ما بعده» ().

*شيخ الإسلام الحافظ زين الدين أبو الفضل عبدالرحيم بن الحسين العراقي (ت 806هـ) له:

«تقريب الأسانيد وترتيب المسانيد» وهو كتاب مختصر في أحاديث الأحكام جمعه العراقي لابنه أبي زرعة، اقتصر فيه على ما عُدَّ من أصح الأسانيد وذكر الأحاديث بإسناده. والكتاب مطبوع ().

*الحافظ ابن حجر العسقلاني (ت 852هـ) ألف كتابه المشهور:

«بلوغ المرام من جمع أدلة الأحكام» قال الحافظ ابن حجر في مقدمة () كتابه: «أما بعد فهذا مختصر يشتمل على أصول الأدلة الحديثية للأحكام الشرعية... وقد بينت عقب كل حديث من أخرجه من الأئمة لإرادة نصح الأمة، فالمراد: بالسبعة: أحمد والبخاري ومسلم وأبو داود والترمذي والنسائي وابن ماجه، وبالستة: من عدا أحمد، وبالخمسة: من عدا البخاري ومسلماً، وقد أقول: الأربعة وأحمد، وبالأربعة: من عدا الثلاثة الأول، وبالثلاثة من عداهم وعدا الأخير، (أي ابن ماجه) وبالمتفق عليه: البخاري ومسلم، وقد لا أذكر معهما غيرهما وما عدا ذلك فهو مبين». أكتفي بهذا القدر من كتب أحاديث الأحكام رتبها حسب وفيات مؤلفيها.

الباب الثالث: في التخرّيج المبني على المتن والإسناد وطرق تخرّيجهما

وفيه مدخل وفصلان:

المدخل: حاجة التخرّيج وحتمية دراسة الأسانيد

الفصل الأول: التنبيه على بعض الأمور المهمة المتعلقة بالتخرّيج

الفصل الثاني: طريق تخرّيج الحديث ووسائله

المدخل: حاجة التخرّيج وحتمية دراسة الأسانيد

بعد هذا العرض لكتب التخرّيج، أدخل في التخرّيج وطرقه ووسائله، معلوم لدينا أن أكثر المتقدمين - غير الذين التزموا بإخراج الأحاديث الصحيحة - يسوقون الأحاديث بأسانيدهم من غير التزام ببيان الحكم على الإسناد وبيان درجة الحديث في الغالب، وذلك لمعرفةهم بالرواية ومروياتهم، كما ذكر الحافظ ابن رجب فقال: «... ومنهم من لم يشترط الصحة، وجمع الصحيح وما قاربه وما فيه بعض لين وضعف. أكثرهم لم يكتبوا ذلك، ولم يتكلموا على الصحيح والضعيف، وأول من علمناه بين ذلك أبو عيسى الترمذي - رحمه الله - وقد بيّن في كلامه هذا أنه لم يسبق إلى ذلك...» ().

علم التخرّيج ودوره في خدمة السنة الإسلامية

فحاجة التخرّيج قائمة ودراسة الأسانيد حتمية على ضوء الضوابط القويمة والموازن العادلة الدقيقة لكن لمن؟ لصاحب الخبرة في هذا الفن والماهر بأصوله وشتى مراحلها كما قال د. بكر أبو زيد: «فليس أمر التخرّيج هملاً، يدخل فيه من شاء وكيف شاء، وإنما هو دين لا يدخله إلا من تحلى بأصوله، وعرف أحكامه وحدوده وإلا فلا يتعنّ...» ().
فعلم التخرّيج لاشك أنه ليس بسيطاً وهو في الصعوبة بمكان، إلا أنه ليس للعلماء بُدّ دونه فيما عدا الصحيحين، حيث إنهما كفيانا مؤونة ذلك، وتلقت الأمة كتابيهما بالقبول، فليس لأحد دراسة أسانيدهما، إنما الحاجة قائمة في غيرهما ولمن هو أهل لذلك.
والتخرّيج الذي هو عبارة عن متن الحديث وإسناده ينبنى على أمرين أساسيين:
أحدهما: البحث عن الحديث وطرقه في مصادره الأصلية.
ثانيهما: دراسة أسانيد هذه الطرق، واستخلاص الثمرة منها، ويدور بقية البحث على هذين المحورين، مع التنبيه على أمور مهمة بين يدي هذا الموضوع.

الفصل الأول: التنبيه على بعض الأمور المهمة المتعلقة بالتخرّيج
قبل البدء في موضوع طرق التخرّيج أريد أن أشير إلى بعض الأمور المهمة المتعلقة بالتخرّيج.

1- سبق أن ذكرت بأن من أهم ثمره هذا العلم هو معرفة صحيح الحديث من سقيمه ومعلوله من محفوظه، وإلا فإن مجرد العزو لا يسمى تخرّيجاً في الحقيقة، وإن أطلق عليه بعضهم اسم التخرّيج، بل إن بعضهم لا يشترط بيان مرتبة الحديث وأنه لا يلزم أي مخرج أن يقوم بذلك (). لكن الذي عليه صنيع الأئمة في التخرّيج هو دراسة الأسانيد واستخلاص الثمرة منها، ألا وهو الحكم على الأسانيد وبيان مرتبة الحديث صحة وضعفاً، وإلا يُعدّ التخرّيج ناقصاً، وهذا ما ذكره السخاوي في حقيقة التخرّيج ().
2- إن الأساس في التخرّيج أصل الحديث، ولا يضر اختلاف الألفاظ ما دام المعنى متقارباً، كما قال الزيلعي: «فالمحدث إذا قال: أخرجه فلان، فإنه يريد أصل الحديث لا بتلك الألفاظ بعينها» وقال أيضاً: «وظيفة المحدث أن يبحث عن أصل الحديث، فينظر من خرج، ولا يضره تغيير بعض ألفاظه، ولا الزيادة فيه أو النقص، وأما الفقيه فلا يليق له ذلك...» ().
لكن على الذي يقوم بالتخرّيج استعمال اصطلاحات المحدثين مثل صنيع البخاري ومسلم وغيرهما في حالة عدم تطابق الألفاظ، فيقول: أخرجه فلان بنحوه أو بألفاظ متقاربة، أو مع زيادة فيه أو مع اختصار، أو بزيادة قصة فيه، وعند التطابق يقول: رواه مثله، وقد يقتصر أحدهم على طرف منه، فيقال عندئذ: رواه مقتصراً على كذا أو دون كذا، أو روى الشطر الأول، وهكذا.

3- إن التخرّيج يكون من الكتب المسندة من أي فن كان من كتب الحديث أو التفسير أو العقيدة وغيرها، أو الكتب التي تنقل أسانيد مؤلفيها، كالحافظ ابن كثير والقرطبي والسيوطي، ففي مثله يقال: أخرجه ابن المنذر أو ابن مردويه، كما ساقه الحافظ ابن كثير في تفسيره أو تاريخه أو فضائله ونحو ذلك.
أما اشتراط التخرّيج من الكتب المسندة فلأنه أساس الحكم على الإسناد وبدونه لا يمكن الوصول إلى معرفة الحكم ودرجة الحديث، ومن هنا عَدَّ العلماء الإسناد من الدين.
فعلى هذا لا يقال في التخرّيج أخرجه الزيلعي، أو الحافظ ابن حجر، أو السيوطي في الجامع الكبير أو الجامع الصغير أو في الدر المنثور، أو الحافظ ابن كثير في تفسيره، إنما يقال: «ذكره أو أورده ونحو ذلك».

علم التخرّيج ودوره في خدمة السنة الإسلامية

مكتبة مشكاة

4- الأمور التي يلزم ذكرها بخصوص مصادر التخرّيج: لا يخفى أن هدف المخرج من عزوه في تخرّيج الحديث إلى مصادره، هو تسهيل الوصول إلى مصدره قدر ما يمكن، فبناء على مراعاة هذا الغرض عليه أن يلتزم في مصادر التخرّيج بالآتي تسهياً للقارئ:
ذكر اسم المؤلف واسم كتابه، ثم رقم الجزء - إذا كان في أكثر من جزء - ورقم الصفحة، ثم عنوان الكتاب - إن كان مبوباً - والباب، ورقم الحديث، وإن زاد رقم الكتاب والباب فحسن.
أما في غير المبوب ترتيباً فقهياً فيكتفى بذكر الجزء والصفحة، ورقم الحديث إن وجد، فكلما فصلت في بيان المعلومات عن مصادر التخرّيج كان أفضل للقارئ وأسهل للباحث لرجوعه إلى المصادر من أي طبعة عنده عند اختلاف الطباعات.

الفصل الثاني: طرق تخرّيج الحديث ووسائله

وفيه مدخل وثلاثة مباحث.
مدخل: تفنن المحدثين في التصنيف وهذا الجانب من التخرّيج أعني البحث عن الحديث واستخراجه من دواوين السنة وبطونها فهذا مما يعرف بأدنى ممارسة وتوجيه وتدريب عملي على التخرّيج من قبل الماهر في هذا الفن.

ونرى أن العلماء تفننوا في «طرق التصنيف في التخرّيج» لمقاصد مهمة منها: «تقريب السنة» وسهولة الوقوف على المطلوب، وجعلوا لذلك علامات كالمفاتيح بها يهتدى لما في بطون الأسفار، تُوقّف الطالب على الحديث بيسر وسهولة ().
ذكر الدكتور عبدالموجود عبد اللطيف أيضاً - بعد أن عرض طرق التخرّيج من حيث ترتيب الأحاديث على الكتب والأبواب الفقهية، وترتيبها على الأطراف أو حسب الراوي الأعلى لها - يعني على المسانيد - وترتيبها على الموضوعات المتعددة أو ترتيبها على حروف المعجم - فقال: «كما لا يخفى عليك أن دوافع العلماء من تأليف هذه المراجع إنما هو تيسير معرفة أماكن ورود الأحاديث من المصادر المعتبرة عند الأمة، وضبط ألفاظها ومعرفة أسانيدها» ().
فبهذا الصنع سهّلوا المسلك لمن يبحث عن الحديث نظراً لموضوعه ومحتواه، أو طرقه وشواهده أو ألفاظه وأطرافه.

وعدّ العلماء لاستخراج الحديث من بطون دواوين السنة طرقاً منها:

- 1- تخرّيج الحديث: عن طريق موضوعه وذلك بمراجعة الكتب المصنفة فيه.
 - 2- تخرّيج الحديث: عن طريق طرفه الأول.
 - 3- تخرّيج الحديث: عن طريق لفظة من ألفاظه، ولكل طريق كتب مصنفة فيه أو مساعدة عليه، وهذه الطرق الثلاثة متعلقة بمتن الحديث.
 - 4- تخرّيج الحديث: عن طريق راويه الأعلى - أي الصحابي - ومن دونه.
 - 5- تخرّيج الحديث: عن طريق صفات السند أو المتن مثل: المتواتر، القدسي، الأحاديث الصحيحة، الضعيفة، أو الواهية والموضوعة، أو المسلسلة، أو المعللة.... ونحوها.
- فكل هذه الطرق تنصب في قالبين:
- 1- معالم السند.
 - 2- معالم المتن.

المبحث الأول: التخرّيج عن طريق معالم السند

علم التخرّيج ودوره في خدمة السنة الإسلامية

مكتبة مشكاة

أما عن طريق معالم السند فيكون إذا عرف الباحث: الصحابي أو التابعي فمن دونه وهذا هو مخرج الحديث.

فيلزمه البحث في كتب المسانيد وهي التي تجمع أحاديث كل صحابي في مكان واحد بغض النظر عن صحتها.

أو كتب الأطراف - وهي التي تذكر طرفاً من الحديث، وتجمع الأحاديث لكتب معينة، وترتيبها حسب المسانيد مرتبة أسماء الصحابة على حروف المعجم، وكذا الرواة عنهم والرواة عن الرواة إن دعت الحاجة إليه ما عدا العشرة المبشرين بالجنة، فإن أصحاب المسانيد يقدمونهم على غيرهم - وكتب المعاجم مثل: المعجمين للطبراني الأوسط والصغير - أما المعجم الكبير فهو «مسند» في الحقيقة، وسماه معجماً لترتيبه الصحابة على حروف المعجم - والمعجم لابن الأعرابي وغيره من معاجم الشيوخ، أو عن طريق كتب التراجم مثل: «التاريخ الكبير» للبخاري، و«الكامل» لابن عدي، و«الضعفاء الكبير» للعقيلي ونحوها ممن يروي الأحاديث بإسناده.

أو عرف الباحث مخارجه البلدانية أي الكتب التي ألفت عن علماء ومحدثين في بلد معين، والواردين عليه من بلاد أخرى، مثل «طبقات المحدثين بأصبهان والواردين عليها» لأبي الشيخ عبدالله بن محمد بن جعفر بن حيان، و«ذكر أخبار أصبهان» لأبي نعيم الأصبهاني، و«تاريخ جرجان» للسهمي و«تاريخ بغداد» للخطيب البغدادي و«تاريخ دمشق» لابن عساكر وغيرها.

أو عرف أن الحديث يدور على مَنْ رُمي بالوضع، فيبحث في كتب ألفت في الضعفاء والمتروكين والوضاعين وكتب الموضوعات، وهكذا إذا كان في الإسناد راو مبهم ففي كتب المبهمات، وإذا كان فيه من روى عن أبيه عن جده، فيبحث في الكتب المؤلفة في هذا النوع. ومن أهم الكتب في المسانيد:

1- مسند أبي داود الطيالسي (ت 204هـ)، ومسند إسحاق بن إبراهيم الحنظلي المعروف بابن راهويه (ت 238هـ)، ومسند الإمام أحمد بن محمد بن حنبل (ت 241هـ)، ومسند أبي يعلى الموصلي (ت 307هـ).

2- وأما المعاجم - وهي الكتب التي رتبت باعتبار شيوخ المصنف - فقد ذُكر الأهم منها. ومن أهم الكتب في الأطراف:

1- "تحفة الأشراف بمعرفة الأطراف" للحافظ جمال الدين المزي (ت 742هـ) عمله على الكتب الستة ولو احقها ().

2- "إتحاف المهرة بالفوائد المبتكرة من أطراف العشرة" () للحافظ ابن حجر العسقلاني (ت 852هـ).

وعدّ الدكتور عبدالموجود عبد اللطيف كتاب «إتحاف الخيرة المهرة بزوائد المسانيد العشرة» للحافظ أبي العباس البوصيري (ت 840هـ) من كتب الأطراف، وسماه «أطراف المسانيد العشرة» وذكره في مصاف كتب الأطراف ()، وكذا تبعه د. محمود الطحان، فعده في كتب () الأطراف، وكذا د. محمد ضياء الرحمن الأعظمي ()، بينما عنوان الكتاب يُنبئ أنه في الزوائد وليس في الأطراف.

وكذا عدّ الدكتور عبدالموجود كتاب الحافظ العراقي «المغني عن حمل الأسفار في الأسفار في تخرّيج ما في الإحياء من الأخبار» من كتب الأطراف وفيه نظر ().

«وفردوس الأخبار بمأثور الخطاب المخرج على الشهاب» للدليمي (ت 509هـ).

علم التخرّيج ودوره في خدمة السنة الإسلامية

ولنعلم بأن كتب الأطراف هي الكتب الوسيطة للوصول إلى أصولها، وفائدتها جمع طرق الحديث في مكان واحد تحت عنوان الراوي عن الصحابي، فلا يخرج منها مباشرة أي لا يقال: أخرجه المزي، إنما يقال أورده كما تقدم التنبيه على نحوه.

ومن المصادر المساعدة أيضاً: الجامع الكبير أو جمع الجوامع للسيوطي القسم الثاني منه الذي خصه بأحاديث الأفعال أو المشتملة على الأفعال والأقوال ورتبه على مسانيد الصحابة، وقدم العشرة المبشرين بالجنة ورتب البقية على حروف المعجم: الأسماء، ثم الكنى، ثم المبهمات، ثم النساء، ثم المراسيل في الآخر.

المبحث الثاني: عن طريق معالم المتن
أما عن طريق معالم المتن فهو إذا عرف موضوع الحديث ومعناه، ولعل هذا من أسهل الطرق، والكتب المرتبة على الموضوعات منها ما هي أصلية، أي: تروي الأحاديث بأسانيدها، ومنها ما هي غير أصلية يعني تعزو الأحاديث إلى مصادرها الأصلية ولا ترويه بأسانيدها.

أما الصنف الأول من هذه الكتب التي يبحث فيها الباحث لتخرّيج الحديث، فإما شاملة لأكثر موضوعات الدين أو تستغرق الأبواب الفقهية وغيرها، وإما في موضوع معين كلي أو جزئي.

فالأول: مثل كتب الجوامع:

أ- «الجامع الصحيح» للإمام البخاري (ت 256هـ)، و«الجامع الصحيح» للإمام مسلم (ت 261هـ)، والجامع للإمام الترمذي (ت 279هـ)، و«جامع» الإمام معمر بن راشد (ت 154هـ).

ب- وكتب السنن:

كالسنن الثلاثة: للإمام أبي داود (ت 275هـ) وللإمام النسائي (ت 303هـ) وللإمام ابن ماجه (ت 275هـ)، وسنن الدارمي (ت 255هـ)، و«السنن الكبرى» و«الصغرى» للإمام البيهقي (ت 458هـ).

ج- وكتب المصنفات:

كمصنف عبدالرزاق الصنعاني (ت 211هـ)، ومصنف ابن أبي شيبة (ت 235هـ).

د- والموطّات:

ومن أشهرها: موطأ الإمام مالك بن أنس (ت 179هـ) برواية يحيى الليثي، وهي أشهر روايات الموطّات، ثم رواية محمد بن الحسن الشيباني وفيها زيادات يسيرة يرويها عن غير مالك، وأيضاً زيادات على الروايات المشهورة.

أو كتب ألّفت في موضوع معين، مثل: كتاب فضائل الأعمال لابن شاهين، وكتب الزهد، لابن المبارك، ولوكيع، ولأحمد بن حنبل ولهثاد وللبيهقي، أو كتب الآداب مثل كتاب الأدب المفرد للبخاري وكتاب أخلاق النبي ﷺ وأدابه لأبي الشيخ، وكتاب الآداب للبيهقي أيضاً، وكتب الترغيب والترهيب المسندة، وكتب السنة في العقيدة مثل: كتاب السنة للإمام أحمد، وكتاب السنة لابن أبي عاصم، وكتاب الشمائل للترمذي، وكتب التوحيد، مثل: كتاب التوحيد لابن خزيمة، وكتاب التوحيد لابن منده، وكتب الإيمان مثل: كتاب الإيمان للإمام أحمد ولابن منده، وغيرها من الكتب المسندة ().

وفي الأجزاء الحديثية مثل: جزء القراءة خلف الإمام وجزء رفع اليدين في الصلاة كلاهما للبخاري، والقدر لابن وهب.

أما الصنف الآخر من الكتب المرتبة على الموضوعات، وهي التي تعزو الأحاديث إلى مصادرها الأصلية ولا ترويه بأسانيدها.

مثل: كتاب «جامع الأصول في أحاديث الرسول صلى الله عليه وسلم»، للحافظ ابن الأثير (ت 606هـ) جمع فيه أحاديث الكتب الستة غير أنه أدخل الموطّأ بدل سنن ابن ماجه، واستخدم عند العزو الرموز لهذه الكتب وهي: «خ م ط ت د س».

علم التخرّيج ودوره في خدمة السنة مكتبة مشكاة الإسلامية

وكتاب «جمع الفوائد من جامع الأصول ومجمع الزوائد»، للفاسي (ت 1094هـ) مرتب على الأبواب الفقهية () .
ويدخل في ذلك كل كتب التخرّيج المتعلقة بالكتب الفقهية وكتب العقيدة وكتب الحديث غير المسندة وكتب التفسير والآداب والأخلاق وغير ذلك. وقد تقدّم ذكرها مفصلاً.
وكتاب «مفتاح كنوز السنة» وضعه فنسك المستشرق وترجمه محمد فؤاد عبد الباقي، وقد رتبّه حسب الأغراض والمعاني والموضوعات، ويشمل أربعة عشر كتاباً: الكتب الستة وموطأ مالك ومسنّد أحمد ومسنّد الطيالسي والطبقات لابن سعد والسيرة لابن هشام والمغازي للواقدي، والمسنّد المنسوب لزيد بن علي.
ويدخل في ذلك أيضاً كتب أحاديث الأحكام وقد تقدم بيانها مفصلاً.
والترغيب والترهيب للمنزري ورياض الصالحين، والنصيحة في الأدعية الصحيحة، للحافظ عبدالغني المقدسي، وكتاب الدر المنثور في التفسير بالمأثور، للسيوطي (ت 911هـ) ويدخل فيه أيضاً: «مجمع الزوائد ومنيع الفوائد» للحافظ الهيثمي وهو كتاب جمع فيه زوائد الكتب الآتية على الستة: وهي: زوائد مسنّد أحمد وأبي يعلى الموصلي وأبي بكر البزار، ومعجم الطبراني الثلاثة، وقد أفرد زوائد كل واحد بكتاب خاص ما عدا المعجم الأوسط والصغير فجمعهما في مصنف واحد سماه «مجمع البحرين في زوائد المعجمين» إلا أنه حذف الأسانيد من كتابه «مجمع الزوائد» فصار مع الصنف الثاني، وكتاب «كنز العمال في السنن والأقوال والأفعال» لعلاء الدين علي المتقي الهندي (ت 975هـ).
أما كتب الزوائد الأخرى التي تذكر أسانيد مؤلفيها فهي تعد أصولاً باعتبار مؤلفيها وكتبهم المسندة، ويتم التخرّيج منها مع العزو إلى المؤلف الذي جمع الزوائد - وكذا في كتب الأطراف - ومن ذلك أصول كتاب مجمع الزوائد، وأيضاً «المطالب العالية بزوائد المسانيد الثمانية» للحافظ ابن حجر العسقلاني حيث جمع فيه زوائد المسانيد الثمانية على الكتب الستة ومسنّد أحمد، وقد وقع له منها ثمانية كاملة وهي: مسنّد أبي داود الطيالسي ومسنّد أبي بكر الحميدي ومسنّد ابن أبي عمير ومسنّد مسدد ومسنّد أحمد بن منيع ومسنّد أبي بكر بن أبي شيبة ومسنّد عبد بن حميد ومسنّد الحارث بن أبي أسامة، ومن المسانيد الناقصة: مسنّد إسحاق بن راهويه حيث وقع له نصف الكتاب، وأهمل الناقص من الذكر في التسمية.
و«إتحاف الخيرة المهرة بزوائد المسانيد العشرة» للحافظ أبي العباس البوصيري (ت 840هـ) وقد تقدم بيان المسانيد العشرة التي تضمنها، وهو كتاب كبير رتب المؤلف فيه الأحاديث على الأبواب الفقهية، وحقق من قبل طلاب الدراسات العليا بالجامعة الإسلامية، إلا أن الكتاب أخرج إخراجاً تجارياً من غير تحقيق علمي.
ويلحق بهذا التسهيل لوصول الباحث إلى التخرّيج، كتب المسانيد التي رتّب أحاديثها بعض العلماء على أبواب فقهية كصنع أصحاب الزوائد.
مثل: كتاب «الفتح الرباني لترتيب مسنّد الإمام أحمد بن حنبل الشيباني» وضعه أحمد عبدالرحمن البنا، وأيضاً «منحة المعبود لترتيب مسنّد الطيالسي أبي داود» و«بدائع المنن في ترتيب مسنّد الشافعي والسنن» كلاهما أيضاً للشيخ أحمد عبدالرحمن الساعاتي.
ومن معالم المتن أيضاً: ترتيب الأحاديث حسب أوائلها وأطرافها الأول:
ومن أهم هذه الكتب:
"الجامع الكبير أو جمع الجوامع" للسيوطي (ت 911هـ) وهو أكبر كتاب في هذا الموضوع، حيث إن المؤلف قصد فيه استيعاب جميع الأحاديث النبوية، وهو من الصعوبة بمكان () - وقسمه قسمين: الأول - وهو المعني هنا - قسم الأقوال المحضة حيث رتبها على حروف المعجم، مع ذكر من خرج الحديث من أصحاب الكتب ومن رواه من الصحابة مع التزامه ببيان درجة الحديث صحة وحسناً وضعفاً على منهج لا يوافق عليه كما سأل الله إن شاء الله.

علم التخرّيج ودوره في خدمة السنة الإسلامية

مكتبة مشكاة

واستخدم للمصادر رموزا وهي كالآتي - والذي لم يرمز له يسميه - :
خ: البخاري. عب: لمصنف عبدالرزاق.
م: مسلم. ص: لسنن سعيد بن منصور.
حب: لابن حبان. ش: لمصنف ابن أبي شيبة.
ك: للحاكم في المستدرک. ع: لمسند أبي يعلى.
ض: للضياء المقدسي. طب: للطبراني في الكبير.
د: لأبي داود. طس: للطبراني في الأوسط.
ت: للترمذي. طص: للطبراني في الصغير.
ن: للنسائي. قط: للدارقطني في سننه.
ه: لابن ماجه. حل: لأبي نعيم في الحلية.
ط: للطيالسي. هق: للبيهقي في سننه.
حم: لمسند أحمد. هب: للبيهقي في الشعب.
خد: للبخاري في الأدب المفرد. عق: للعقيلي في الضعفاء.
تخ: للبخاري في التواريخ الثلاثة. عد: لابن عدي في الكامل.
4: لأصحاب السنن الأربعة. خط: للخطيب في تاريخ بغداد.
3: للثلاثة غير ابن ماجه. كر: لابن عساكر في تاريخ دمشق.
بز. أو. ز: للبخاري. فر: للدلمي في مسند الفردوس.
عم: لزيادات عبدالله بن أحمد.

وهذه الرموز هي رموز كثر العمال أيضا إلا رمز «ق» فإنه رمز له فيه للبيهقي في السنن الكبرى.

أما منهجه في الحكم على الأحاديث ففيه اتساع وتساهل واضح لا يستقيم مع المنهج المعتمد عند العلماء؛ لأن أساس الحكم مبني على دراسة الإسناد لما عدا الصحيحين، أما هو فرمز « للصححة لأحاديث الصحيحين ومستدرک الحاكم وصحيح ابن حبان والمختارة للضياء المقدسي وموطأ مالك، وصحيح ابن خزيمة وصحيح أبي عوانة وصحيح ابن السكن والمنتقى لابن الجارود والمستخرجات على الصحيحين » كلها، وهذا غير مسلم له فيما عدا الصحيحين وموطأ مالك لما فيها من الأحاديث الضعيفة () .

ورمز بالضعف « لأحاديث: الضعفاء للعقيلي والكامل لابن عدي، وتاريخ بغداد للخطيب وتاريخ دمشق لابن عساكر ونوادير الأصول للحكيم الترمذي، وتاريخ نيسابور للحاكم، وتاريخ ابن الجارود ومسند الفردوس للدلمي » فهذا أيضا حكم كلي لا يوافق المنهج العلمي لوجود أحاديث صحيحة أو حسنة في هذه المصادر.

وأما بخصوص مسند الإمام أحمد فعَدَّ كلَّ ما فيه مقبولا، فإن الضعيف الذي فيه يقرب من الحسن، وهذا غير مسلم له لوجود أحاديث ضعيفة فيه.

وأما ما عدا هؤلاء فقد بينه، والكتاب فيه من الأحاديث الموضوععة الشيء الكثير () .

«الجامع الصغير من أحاديث البشير النذير» للسيوطي (ت 911هـ) ذكر في مقدمته () فقال: «وأودعت فيه من الكلام النبوية ألوفاً... واقتصرت فيه على الأحاديث الوجيزة ولخصت فيه من معادن الأثر إبريزه وبالغت في تحرير التخرّيج... وسميته «الجامع الصغير من حديث البشير النذير» لأنه مقتضب من الكتاب الكبير الذي سميته «جمع الجوامع» وقصدت فيه جمع الأحاديث النبوية بأسرها».

واختارها -أي الأحاديث- من جمع الجوامع قسم الأقوال وتعدادها (10031) حديث.

علم التخرّيج ودوره في خدمة السنة الإسلامية

مكتبة مشكاة

الإسلامية

وقد رتبته على حروف المعجم حسب أوائل الأحاديث، وبين أنه لم يورد فيه حسب زعمه ما تفرد به كذاب أو وضاع، بل أورد من الصحيح والحسن والضعيف، وبين درجة الحديث بالرموز الآتية: صح: للحديث الصحيح، (ح) للحديث الحسن، و(ض) للضعيف (.) .
والكتاب فيه من الأحاديث الموضوععة والباطلة بالمثل كما صرح الشيخ الألباني رحمه الله تعالى (.) .

ورموزه في الجامع الصغير كرموز أصله إلا في (ق) فإنه جعله للمتفق عليه عند الشيخين بدل البيهقي، ورمز له بـ(هق) في السنن الكبرى، و(4) للسنن الأربعة، و(3) للثلاثة إلا سنن ابن ماجه. ثم زاد المؤلف على كتابه المذكور «زوائد» وصلت أحاديثه (4440) حديثاً ورموزه كرموز الجامع الكبير والصغير.

«الفتح الكبير في ضم الزيادة إلى الجامع الصغير» للنبهاني.

جمع بين الكتابين «الجامع الصغير» والزوائد عليه، لاتفاقهما على شروط ورموز واحدة، إلا أنه أهمل بيان درجة الحديث في غير الصحيحين وميز أحاديث الزوائد بحرف «ز»، ودمج الكتابين في ترتيب واحد على حروف المعجم، وعدد أحاديثه (14471).
وقام الشيخ الألباني بدراسة أحاديث الجامع الصغير وزيادته فميز الصحيح والحسن وسمّاه «صحيح الجامع الصغير وزيادته» والضعيف بأنواعه وسمّاه «ضعيف الجامع الصغير وزيادته» والكتاب مطبوع متداول بقسميه.

«الجامع الأزهر في حديث النبي الأنور» للإمام عبدالرؤوف المناوي

(ت 1031هـ) استدرک المناوي في هذا الكتاب زهاء ثلاثين ألف حديث حسب تعدد روايتها على الجامع الكبير للسيوطي، وأورد فيه بعض أحاديث الجامع الكبير وميزها بالمداد الأسود وما كان عنده من الزوائد كتبها بالمداد الأحمر، واعتمد في حكمه على ما حرره الحافظ العراقي وولده الحافظ أبو زرعة والحافظ الهيثمي وغيرهم.
وقد وضع لبعض المصادر رموزاً وذكر ما عدا ذلك باسمه صراحة.

أما المصادر التي وضع لها رموزاً فهي:

حم: لمسند أحمد، عم: زوائد عبدالله على المسند، طك: للطبراني في الكبير، طص: له في الصغير، طس: له في الأوسط، طسكس: للكبير والأوسط، طكص: للكبير والصغير، طكصص: للمعاجم الثلاثة، بز: لمسند البزار، ع: لمسند أبي يعلى، ك: لمسند الحاكم (.) .

«كنوز الحقائق في حديث خير الخلائق» تأليف: الإمام عبدالرؤوف المناوي (1031هـ)

وهو كتاب جمع فيه عشرة آلاف حديث اختارها من الأحاديث القصيرة، بدون ذكر الصحابي الذي روى الحديث وبدون بيان درجة الأحاديث، وجعل لبعض المصادر رموزاً، والباقي صرح باسمه، ورموزه كالاتي:

خ: البخاري. حل: الحلية لأبي نعيم.

م: لمسلم. هق: السنن الكبرى للبيهقي.

د: لأبي داود. عد: الكامل لابن عدي.

ت: للترمذي. عق: الضعفاء للعقيلي.

ن: للنسائي. خط: تاريخ بغداد للخطيب.

جه: لابن ماجه. كر: تاريخ دمشق لابن عساكر.

4: للسنن الأربعة. قا: معجم عبدالباقي بن قانع.

3: للسنن الثلاثة ما عدا ابن ماجه. أبو: العظمة لأبي الشيخ.

حم: لمسند أحمد. ض: مسند الشهاب للقضاعي.

عم: زوائد عبدالله على المسند. سع: الطبقات الكبرى لابن سعد

ما: موطأ مالك. خر: كتب الخرائطي.

علم التخرّيج ودوره في خدمة السنة الإسلامية

ك: لمستدرک الحاكم. طيا: مسند الطيالسي.
خد: للبخاري في الأدب المفرد. حك: نوادر الأصول للحكيم الترمذي
تخ: للبخاري في التاريخ الكبير. نجا: ذيل تاريخ بغداد لابن النجار.
حب: لصحيح ابن حبان. عبد: لمسند عبد بن حميد.
صا: للضياء في المختارة. يا: كتب ابن أبي الدنيا.
بز: للبخاري في مسنده. سن: عمل اليوم والليلة لابن السني
عب: لعبدالرزاق في مصنفه. شير: الألقاب للشيرازي.
ش: لابن أبي شيبة في مصنفه. يه: كتب ابن مردويه.
ع: لأبي يعلى في مسنده. نيع: لمسند أحمد بن منيع
قط: للدارقطني في سننه. غز: لكتب الغزالي.
فز: لمسند الفردوس للدليمي. ضر: فوائد القرآن لابن ضريس.
حا: امسند الحارث بن أبي أسامة. طا: معاجم الطبراني الثلاثة.

«معجم الوجيز من أحاديث الرسول العزيز» للميرغني، مرتب على حروف المعجم.
«المقاصد الحسنة في بيان كثير من الأحاديث المشتهرة على الألسنة» للإمام السخاوي
(ت 902هـ)، مطبوع متداول.

«الغماز على اللماز في الأحاديث المشتهرة» للإمام السمهودي (ت 911هـ).
«الدرر المنتشرة في أحاديث المشتهرة» لجلال الدين السيوطي (ت 911هـ)
«اللائي المصنوعة في الأحاديث الموضوعة» لجلال الدين السيوطي (ت 911هـ)، وكلها
مطبوعة متداولة.

«تنزيه الشريعة من الأحاديث الشنيعة» لابن عراق، مطبوع متداول.
«تمييز الطيب من الخبيث فيما على ألسنة الناس من الحديث» لابن الدّيب (ت 944هـ)
مطبوع

«كشف الخفاء ومزيل الإلباس عما اشتهر من الأحاديث على ألسنة الناس» للعجلوني
(ت 1162هـ)، مطبوع متداول.
«جامع الأحاديث: الجامع الصغير وزوائده والجامع الكبير» جمع وترتيب عباس أحمد صقر
وأحمد عبدالجواد ().

«الجامع المفهرس للأحاديث الواردة في كتب الشيخ الألباني» رحمه الله للشيخ سليم
الهاللي، مطبوع في مجلدين، دار ابن الجوزي.
ويلتحق بهذا القسم المفاتيح والفهارس التي وضعت لمجموعة من الكتب أو لكل كتاب
بانفراد، أو ألحقت بآخر الكتب، وهي فهارس كثيرة جداً ().
أذكر من بينها «موسوعة أطراف الحديث النبوي الشريف»، وذيله لمحمد السعيد بن
بسيوني زغلول، حيث تضمن أكثر من مائة كتاب.

ومن معالم المتن تخريجه عن طريق لفظة من ألفاظه، وذلك باستخدام المعاجم
المفهرسة لألفاظ الأحاديث، ولاسيما الألفاظ الغريبة والقليلة الاستعمال، وأيضاً كتب الغريب.
ومن أشهر المعاجم: المعجم المفهرس لألفاظ الحديث النبوي وهو أوسعها، حيث إنه
يشمل ألفاظ تسعة مصادر أصلية من مصادر السنة: هي الكتب الستة: صحيح البخاري ومسلم
والسنن الأربعة، وموطأ مالك ومسند أحمد وسنن الدارمي، ورمز للكتب الستة برموزها
المعروفة، وط: لموطأ مالك، وحم: لمسند أحمد، ودي: للدارمي، وألفه ليف من
المستشرقين بإشراف أي، فنسك، وترجمه الأستاذ محمد فؤاد عبدالباقي إلى العربية.
وهناك عدد من المعاجم وضعت لبعض الكتب بانفراد، مثل:

علم التخرّيج ودوره في خدمة السنة الإسلامية

«المعجم المفهرس لألّفاظ سنن الدارقطني» للدكتور يوسف المرعشلي.
«فهرس الألفاظ لسنن أبي داود» لمصطفى بن علي البيومي.
«معجم الألفاظ لصحيح مسلم» لمحمد فؤاد عبدالباقي.

المبحث الثالث: التخرّيج عن طريق معالم السند والمتن عن طريق الحاسوب
من الوسائل السريعة لتخرّيج الحديث ومعرفة الرواة بأكثر من طريق، استخدام الحاسب
الآلي ():

ومن خصائص هذا الجهاز مع صغر حجمه أنه يتسع لتخزين مكّتبات كبيرة فيه، وإمكان
برمجة للمعلومات وترتيبها، إضافة إلى سرعة استعراض المعلومات حسب الخدمات المتاحة
في البرامج، بجانب سهولة طباعة المعلومات عند الحاجة.
نسمع ونشاهد بين كل حين وآخر برامج عديدة متوافرة في الأسواق تتعلق بالعلوم
الإسلامية وبخاصة في الحديث وعلومه، وسأعرض فيما يلي بعض هذه البرامج لكي يستعين
الطالب بها في تخرّيج الحديث، منها:
برنامج مكتبة الحديث الشريف:

من إعداد شركة العريس للكمبيوتر في بيروت، وكان البرنامج في إصداراته الأولى على
كتب معدودة، ثم طوّر في الإصدارات الأخيرة بزيادة في المصادر إلى أن وصل الإصدار السابع
وهو يحتوي على أكثر من (3200) مجلد وكتاب، في خمسة أقراص مدمجة (سي دي روم)،
ومعظم هذه الكتب في الحديث، موزعة على عدة علوم، وهي: أهم كتب التفسير، وكتب
الحديث إلى حد كبير بشكل أوسع، كتب الشروح والغريب، المهمة منها، الكتب المهمة من
مصطلح الحديث، كتب التراجم والرجال من رواة الحديث، المهمة منها، كتب السيرة، المهمة
منها، كتب التاريخ، المهمة منها، كتب المعاجم والمتفرقات، ولكثرة عدد الكتب المدخلة
أعرضت عن ذكرها التفصيلي. فمن أراد التفصيل يرجع إلى البرنامج نفسه، ومع البرنامج دليل
للمستخدم وقد شاهده فإثّه يبين خصائص البرنامج وما أمتاز به وكيفية استخدامه، ومن خلاله:
يمكن الوصول إلى الحديث عن طريق بحث حر من خلال طرف الحديث سواء من أوله
أو وسطه أو آخره.

أو من خلال كلمة من كلماته، أو من خلال الجذور اللغوية، ومن خلال موضوعه، أو من
خلال رواة الإسناد.

مع إمكان التخرّيج بذكر رقم الجزء والصفحة للمصادر، بالإضافة إلى ربط تلقائي للحديث
مع شرحه وللسند مع كتب الرجال والتراجم.
برنامج موسوعة الحديث الشريف:
لشركة الصخر العالمية بالقاهرة.

ويشمل هذا البرنامج الكتب التسعة التي تضمنها المعجم المفهرس لألفاظ الحديث، وهي
الكتب الستة وموطأ مالك ومسند أحمد وسنن الدارمي، كما ذكروا أن الكتب التسعة يزيد عدد
الأحاديث فيها على اثنين وستين ألف حديث.

بذل في البرنامج جهد كبير، ويحتوي على خدمات عديدة، من تحقيق النص وضبط أسماء
الرواة والأعلام، وترقيم الكتب والأبواب والأحاديث وتحليل مفرداتها وضبطها، إضافة إلى جمع
المعلومات عن الرواة ومراتبهم، وشرح الغريب وبيان الأطراف والتخرّيج وبيان الإسناد وطرق
الرواية وغير ذلك مما تم جمعه من خمسمائة مجلد كما ذكروا في التعريف بالبرنامج، ويُعرّف
البرنامج بعلم مصطلح الحديث، والمصادر التسعة ومصنفيها، بجانب ضمه عدداً من المعاجم
التي تضم ألفاظ الكتب التسعة وغريبها ومبهماتهما ().
برنامج المحدث:

علم التخرّيج ودوره في خدمة السنة الإسلامية

تصميم وإصدار طلاب دار الحديث النبوي الشريف - سابقا - في واشنطن بأمریکا. ويحتوي البرنامج على الكتب الستة المشهورة، وموطأ مالك ومسنند أحمد ومسنند الشافعي ومسنند أبي حنيفة، نصب الرأية، مجمع الزوائد، رياض الصالحين، والأذكار للنووي، ونظم المتنائر للكتاني، وتخرّيج أحاديث الإحياء للحافظ العراقي، وكشف الخفاء للعجلوني، صحيح البخاري باللغة الإنجليزية، والجامع الصغير وزيادته كلاهما للسيوطي، والدرر المنتشرة في الأحاديث المشتهرة للسيوطي، وكنز العمال للمتقي الهندي، وفيض القدير للمناوي. وذكر أصحاب البرنامج، أن قصدهم من هذا البرنامج هو إعلام الباحث عن وجود هذه النصوص في البرنامج لكي يبحث عن ذلك فيما يحتاج إليه، أما التدقيق في التفاصيل، فراجع إلى المستخدم ().

وهناك برنامج الألفية للسنة النبوية، وبرنامج الموسوعة الذهبية للحديث الشريف كلاهما من إصدارات مركز إحياء التراث لأبحاث الحاسب الآلي في الأردن، ومعظم هذه البرامج في متناول الباحثين، يستفيدون منها في التخرّيج وتراجم الرواة وغيرهما. لا يختلف برنامج الألفية و الموسوعة الذهبية عن البرامج السابقة من حيث طرق الاستفادة إلا في عدد الكتب التي يتضمنها كل برنامج. وهذه البرامج تساعد على الوصول إلى الحديث ومصادره فينبغي للباحث وطلاب العلم التثبت والتدقيق بالرجوع إلى أصول المصادر المستقاة منها الأحاديث، تجنباً للوقوع في الخطأ.

الباب الرابع: دراسة إسناد الحديث ومتابعاته وشواهد

وفيه ثلاثة فصول:
الفصل الأول: بيان بعض الأمور المهمة في التخرّيج.
الفصل الثاني: دراسة الأسانيد وأهميتها وثمرتها وخطوات العمل في الدراسة.
الفصل الثالث: أهم الكتب المساعدة على دراسة الرواة.

بعد أن ذكرت ما يتعلق بطرق البحث عن الحديث وأسانيده وطرقه، أنتقل إلى الشق الآخر من جوانب التخرّيج ألا وهو دراسة الأسانيد بما فيها المتابعات والشواهد وقبل الدخول فيه أنبه على بعض الأمور المهمة.

الفصل الأول: التنبيه على بعض الأمور المهمة في التخرّيج

1- أشرت سابقاً أنّ الشق الأوّل من التخرّيج وهو البحث عن الحديث وطرقه في مصادره يمكن أن يسلكه من عنده أدنى ممارسة وتدريب على يد أحد العلماء الماهرين في الفن، أمّا الشق الآخر وهو دراسة الأسانيد والطرق لمعرفة حكم الحديث صحة وضعفاً، والوصول إلى معرفة الإسناد اتصالاً وانقطاعاً والحكم عليه، فهذا لا يمكن أن يدخل فيه أيّ أحد شاء، لأنّه يبني عليه إثبات الحلال والحرام وإثبات الأحكام الشرعية، ولذا قال الحافظ ابن حجر: ((وليحذر المتكلم في هذا الفن من التساهل في الجرح والتعديل فإنّه إن عدلّ أحداً بغير

علم التخرّيج ودوره في خدمة السنة الإسلامية

ثبت، كان المثبت حكماً ليس بثابت ... وإن جرح بغير تحرز أقدم على الطعن في مسلم بريء (من ذلك...)).

وهو في حد ذاته في غاية من الصعوبة، لا يسلكه إلا المتمرسون الذين وقفوا حياتهم لطلبه وتحصيله. كما ذكر الخطيب في علم الحديث فقال:

((علم لا يعلق إلا بمن وقف نفسه عليه، ولم يضم غيره من العلوم إليه)) (). وكذا قال أبو إسماعيل عبد الله بن محمد الأنصاري (ت 481هـ):

((هذا الشأن - يعني الحديث - شأن من ليس له شأن سوى هذا الشأن)) ().

2- ولنعلم بأن أصول التخرّيج مرتبطة بـ "قواعد الجرح والتعديل" كما لا يخفى، قال الدكتور بكر أبو زيد: ((لما كانت أصول التخرّيج مرتبطة

بـ «قواعد الجرح والتعديل» ارتباط الروح بالبدن، وبينهما من التداخل والتلازم ما يقضي بسياقها في مكان واحد؛ إذ هي عمدة البحث عن «حال الراوي»)) ().

ولصعوبة هذا الفن جذّر الدكتور بكر أبو زيد من ((أن يدخل فيه من شاء كيف شاء، وإثماً هو دين لا يدخله إلا من تحلى بأصوله وعرف أحكامه وحدوده وإلا فلا يتعن)).

وأقول: إن علم مصطلح الحديث بما فيه علم الجرح والتعديل وغيره من علم العلل كلها لخدمة التخرّيج وأصوله.

3- متى يكون الحديث صحيحاً أو حسناً، أو بتعبير آخر متى يحكم بصحة الحديث وحسنه؟!

الجواب: إذا توافرت فيه شروط القبول من اتصال السند وسلامته من الانقطاع، ومن تحقق عدالة الراوي وضبطه، والتحقق من انتفاء الشذوذ والنكارة ومن العلة القادحة ().

قال ابن القيم: ((إنما يصح الحديث بمجموع أمور: منها صحة سنده وانتفاء علته وعدم شذوذه ونكارتة)) ().

4- لا يلزم من كون رجال الإسناد، رجال الصحيح، أو رجاله ثقات أن يكون الحديث صحيحاً () لاحتمال أن يكون فيه انقطاع أو شذوذ أو علة قادحة.

ولذا قال ابن الصلاح: ((قولهم هذا حديث صحيح الإسناد دون قولهم حديث صحيح؛ لأنه قد يقال صحيح الإسناد ولا يصح أي المتن لكونه أي الإسناد شاذاً ومعللاً ...)) ()، فمن هنا يلزم التأكد من اتصال الإسناد وانتفاء الشذوذ والعلة في مثله ومن ثم الحكم على ضوء ما يتوصل به عليه.

5- يصنف الرواة على وجه الإجمال على أربعة أصناف:

صنف اتفق على توثيقهم على الإطلاق، أو مقيدا ببعض الشيوخ دون بعض، أو ببعض الأماكن دون بعض، أو ببعض الأوقات دون بعض.

صنف اتفق العلماء على تضعيفهم، صنف لم يرد فيه جرح ولا تعديل، وهم المجاهيل بنوعيتهم () والمبهمون الذين لم يعرفوا.

صنف اختلف فيهم تعديلاً وتجريحاً ().

فعلى الباحث أن يعرف الثقات المتفق على توثيقهم على الإطلاق، لكي يحكم على رواياتهم بالصحة - بعد توافر بقية الشروط - وأن يعرف الثقات الذين قُيد توثيقهم ببعض الجوانب وبراعى ذلك.

أما الصنف الآخر من الرواة وهم الذين اتفق العلماء على تضعيفهم فلا تقبل رواياتهم ولا يحتج بهم، لكن من بين هؤلاء من يُعتبر بحديثه في المتابعات والشواهد ويتقوى عند حصولها

وهو الذي ضعفه ليس بشديد من قبل ضبطه لا من جهة عدالته، أما الذي ضعفه شديد فهو الذي طعن في عدالته، بالكذب أو الاتهام به، أو وصف بسرقه الحديث، أو بالفسق أو بأنه لا تحل الرواية عنه ونحو ذلك من الألفاظ ().

علم التخرّيج ودوره في خدمة السنة الإسلامية

مكتبة مشكاة

أما الصنف المسكوت عنهم وهم المجاهيل أو مستورو الحال ()، فلا يحتج بأحاديثهم ويدخل في ذلك الجهالة بقسميها، جهالة الحال وجهالة العين () وكذا يلحق بهما المبهم الذي لم يعرف.

قال الخطيب البغدادي: ((المجهول عند أهل الحديث هو كل من لم يشتهر بطلب العلم في نفسه، ولا عرفه العلماء به ومن لم يعرف حديثه إلا من جهة راو واحد)) ().
فيدخل فيه الصنفان مجهول العين والحال.

وقال الحافظ ابن كثير: ((فأما المبهم الذي لم يسمَّ أو مَنْ سُمِّي ولا تعرف عينه فهذا ممن لا يقبل روايته أحدٌ علمناه، ولكنه إذا كان في عصر التابعين والقرون المشهود لهم بالخير، فإنه يستأنس بروايته ويستضاء بها في مواطن)) ().

وأما الصنف المختلف فيهم من الرواة من حيث الجرح والتعديل، وهذا شيء متوقع لا مفر منه، فإن توثيق الرواة وتجريحهم أمر اجتهاديّ ومن طبيعة الحال لا بد أن يقع الاختلاف بين العلماء.

فالرواة المختلف فيهم هم الذين اجتمع فيهم الجرح والتعديل سواء من عدد من الأئمة أو من إمام واحد، جرحه مرة ووثقه مرة.

فمنهم من ينظر إلى الكثرة وقبول قولهم ورد القول الآخر، فيرى الأخذ بقول الجمهور، كما ذكر الذهبي عن ابن معين حيث قال عنه: ((فإنما نقبل قوله دائماً في الجرح والتعديل ونقدمه على كثير من الحفاظ ما لم يخالف الجمهور في اجتهاده، فإذا انفرد بتوثيق من لينه الجمهور أو بتضعيف من وثقه الجمهور وقبلوه، فالحكم لعموم أقوال الأئمة لا لمن شدَّ)) ().
لاشك أن لاختلاف الأئمة أسباباً كثيرة لا يتسع هذا البحث لبيانها ().

وإن أمكن أن يجمع بين الجرح والتعديل جمع بين ذلك، وحمل كل قول على جانب، كما حمل كلام الإمام أحمد في قبيصة السوائي أنه كثير الوهم ثقة لا بأس به، على حين ما كان يحفظ وكلام أبي حاتم فيه أنه لم ير من المحدثين من يحفظ ويأتي بالحديث على لفظ واحد لا يغيره يحمل على ما كان يحفظ، وكلام أبي داود فيه هو الذي يجمع بين القولين، حيث قال: ((كان قبيصة لا يحفظ ثم حفظ بعد ذلك)) ().

وإن لم يمكن الجمع فالترجيح كما تقدم من قول الذهبي من ترجيح قول الجمهور على الفرد، من هذا القبيل ما ذكره ابن رجب بعد نقله عن الترمذي قول البخاري ((ما نعلم مالكا حدّث عمن يترك حديثه إلا عن عطاء الخراساني)) فيفهم من قوله أن عطاء الخراساني متروك- ثم قال ابن رجب:

((وقد ذكر فيما تقدم أن عطاء الخراساني ثقة عالم رباني وثقه كل الأئمة ما خلا

البخاري، ولم يوافق على ما ذكره، وأكثر ما فيه أنه كان في حفظه بعض سوء)) ().

وإن كان يمكن حمل كلام البخاري على سوء حفظه وفساد ذاكرته، فيكون الجمع أولى.
وقال الحافظ ابن حجر: ((والجرح مقدّم على التعديل وأطلق ذلك جماعة، ولكن محلّه إن صدر مبيناً من عارف بأسبابه؛ لأنه إن كان غير مفسّر لم يقدر فيمن ثبتت عدالته، وإن صدر من غير عارف بالأسباب، لم يعتبر به أيضاً، فإن خلا المجروح عن التعديل، قبل الجرح فيه، مجملاً غير مبين السبب إذا صدر من عارف على المختار؛ لأنه إذا لم يكن فيه تعديل فهو في حيز المجهول، وإعمال قول المجرح أولى من إهماله)) ().

5- وقال الحافظ ابن كثير: -بعد ذكره قول ابن الصلاح في تعارض الجرح والتعديل-

«والصحيح أن الجرح مقدم مطلقاً إذا كان مفسراً» ().

6- ومن تنمة الأمور المذكورة، أن يعرف الدارس لرجال الإسناد اصطلاحات الأئمة في الجرح والتعديل ومدلول عباراتهم، كما قال الإمام الذهبي: ((ثم نحن نفتقر إلى تحرير عبارات التعديل والجرح، وما بين ذلك من العبارات المتجاذبة، ثم أهم من ذلك أن نعلم بالاستقراء التام:

علم التخرّيج ودوره في خدمة السنة الإسلامية

مكتبة مشكاة

عرف ذلك الإمام الجهيد، واصطلاحه ومقاصده بعباراته الكثيرة ... فمنهم من نفسه حادٌ في الجرح، ومنهم من هو معتدل، ومنهم من هو متساهلٍ ... ثم قال ولكن هذا الدين مؤيد محفوظ من الله تعالى، لم يجتمع علماؤه على ضلالة، لا عمداً ولا خطأ، فلا يجتمع اثنان على توثيق ضعيف، ولا على تضعيف ثقة، إنما يقع اختلافهم في مراتب القوة، أو مراتب الضعف (...)) (.)

الفصل الثاني: دراسة الأسانيد والطرق وثمرتها وخطواتها
وفيه مدخل وثلاثة مباحث:

بعد ذكر هذه الأمور المهمة أشرع في الشق الثاني من التخرّيج وهو دراسة الأسانيد والطرق التي جمعت لدينا من خلال تخرّيج الحديث وطرقه وعزوها إلى مخرجها، فالذي يلزم بعد هذه المرحلة هو القيام بدراسة تلك الطرق، ثم الحكم على الحديث والطرق على ضوء تلك الدراسة.

المدخل: بعض الأمور المهمة

لا يخفى ما للأسانيد من أهمية، إذ هي الأساس المتين للتخرّيج والركن القوي الذي لا يمكن البناء عليه إلاّ به وبدونها لا يعرف الحكم، وكذا دراستها ودراسة طرقها - ما عدا الصحيحين - في غاية من الأهمية في هذا العلم، وبدونها لا يقال للتخرّيج تخرّيج وإنما هو عزو. ويكون الحكم على الحديث باعتبارين: باعتبار سنده الذي بين أيدينا من كتاب معين، بصرف النظر عن طرقه الأخرى، فإذا تبين لنا بعد دراسة الإسناد توافر شروط الصحة فيه بحيث كان رجاله ثقات، وكان الإسناد متصلاً، وليس فيه شذوذ ولا علة، حكمنا له بالصحة، وإلاّ فيبضدها عند قُفْد شرط من شروط الصحة (.)

لو فرضنا أن الحديث الذي بين أيدينا في سنن ابن ماجه مثلاً، ووجد هذا الحديث في الصحيح، فإنّه لا يؤخذ به إلاّ بعد النظر في سنده ومتمنه، فإن وافق ما في الصحيح كان صحيحاً، وإن اختلف الإسناد حكم عليه بمقتضى الجرح والتعديل وكذا المتن إن وافق الصحيح صحّ، وإن كان فيه زيادة يدرس الإسناد ويحكم على ضوءها.

أو يكون الحكم راجعاً إلى الحديث نفسه باعتبار طرقه الأخرى، أي: باعتبار متابعاته وشواهد، ومن القدماء من يطلق على المتابع شاهداً وعلى الشاهد متابعاً، لكن هذا في الاستعمال كما قال الحافظ ابن حجر:

((وقد تطلق المتابعة على الشاهد وبالعكس، والأمر فيه سهل)).

وفي الحقيقة يصدق على الاثنين معنى الشاهد؛ لأن الجميع يشهد له بالصحة، غير أنه استقر في الاصطلاح على الراجح، أنّ المتابع للإسناد والشاهد للمتن (.) وذكر الدكتور

عبدالعزیز العثيم: ((أنّ المتابع يفيد في تقوية السند والمتن، بخلاف الشاهد، فإنه لا يقوي إلاّ المتن، والمتن يستفيد من المتابعة، سواء كانت تامة أو قاصرة إذا كانت صالحة للاعتبار، ثم فصل هذه الأقسام بالأمثلة التوضيحية من يريد المزيد فليراجع كتابه دراسة الأسانيد (ص 147-149)، ثم ذكر أنه إذا كان بين يديه حديث يريد أن يبين درجته فعليه النظر

في رجاله فإن كانوا ثقات قال فيه: الحديث () صحيح لذاته - قلت: مع توافر بقية شروط الصحة وإلاّ قد يكون رجاله رجال الصحيح لكن الإسناد غير متصل... فلا يكون صحيحاً عندئذ - ثم ينظر هل له طريق أخرى، فإن لم يكن له طرق، قال فيه: «حديث صحيح، لكنه فرد أو غريب»، كما يفعله الترمذي وغيره من العلماء.

وإن كان له طرق نظر فيها فإن كان رواها في درجة الرواة أو أقل، ذكر المتابعة؛ لينقل الحديث من الغريب إلى العزيز، ومن العزيز إلى المشهور، ثم إلى المستفيض، ثم إلى المتواتر، فالحديث كلما زادت طرقه زاد الوثوق بصحته ()

علم التخرّيج ودوره في خدمة السنة مكتبة مشكاة الإسلامية

ثم ننظر إن كان فيه صدوق والمتابع كذلك ولو زاد عدد المتابعات - فيرتقي الحديث إلى درجة الصحيح لكنه لغيره، ويقال فيه "الحديث صحيح لغيره" وذلك لأن حديث الصدوق إذا لم يعتضد فهو الحسن لذاته، وإن اعتضد بصدوق مثله أو أكثر فهو الصحيح لغيره ().
وأما إذا كان الراوي ضعيفاً وضعفه ينجبر، وتفرد بالحديث، فيقال: حديث ضعيف صالح للاعتبار، وإن اعتضد بطرق أخرى فيها ضعف كضعفه، فيحكم عليه بالحسن لغيره كما ذكر الحافظ ابن حجر حيث قال: ((ومتى توبع السيئ الحفظ بمعتبر وكذا المستور والمرسل والمدلس، صار حديثهم حسناً لذاته، بل بالمجموع)) ().
أمّا إن كان الضعف شديداً فلا يعتضد ولا يعضد غيره.
وذكر الدكتور عبدالعزيز العثيم أن الحكم على الحديث له ثلاثة طرق:
الأول: الحكم على إسناد المصنف فقط، كفعل الهيثمي حيث يقول مثلاً: رواه أحمد ورجاله رجال الصحيح،

الثاني: بيان درجة ذلك الحديث مطلقاً، بعد جمع طرقه المختلفة من أماكن متعددة ودراستها والنظر فيها.

والثالث: الحكم على الحديث من غير جمع طرقه، وهذا العمل فيه تساهل وتجاوز ولا يسمى تخرّجاً ()، قلت: هو داخل في التخرّج القاصر وعليه اكتفى كثير من العلماء كما تقدم، وإن كان التخرّج في حقيقة الأمر هو الشامل لجميع المتابعات والشواهد، ثم القيام بدراستها، واستخلاص الحكم على ضوء ما توصل إليه.
وإليك الآن خطوات دراسة الأسانيد وأحوال الرواة في المباحث الآتية:

المبحث الأول: الخطوة الأولى من دراسة الأسانيد

عرض الإسناد المراد دراسة رواته من المصدر الذي يقصده بدءاً من شيخ المصنف إلى الصحابي أو العكس، ثم يقوم بدراسة سلسلة الرواة من حيث الضبط، لمن يحتاج إلى الضبط ومن حيث تمييز راوي الإسناد المقصود فيه عن غيره من المتفق معه أو المشتبه معه، ومن حيث تعيين المهمل فيه، وكذا المبهم إن أمكن، ومن حيث العدالة والضبط.
ولا تخفى صعوبة هذه المرحلة للباحث الذي يقصد البحث عن الرواة وتمييزهم، ولذا ينبغي لمن يشتغل في هذا الفن أن يضع معرفة كتب هذا الفن نصب عينيه؛ لكي تسهل عليه الأمور، وإلا فقد يتعب كثيراً في أمر سهل، وربما يكون الراوي من رواة الستة، وهو يبحث عنه في غيرها، وقد يجده وقد لا يجده، أو يكون الراوي ضعيفاً ومن رجال الستة فهو يبحث عنه في لسان الميزان ولا يجده - لأنه حذف المترجمين في التهذيب وسرد أسماءهم في المجلد الأخير - أو يكون الراوي من الثقات وهو يبحث في كتب الضعفاء أو العكس فلا يجده، فمن هنا يجب أن يكون له إمام بكتب الفن، حتى يرجع إلى الرواة الثقات إلى كتب مؤلفة في الثقات، أو التي جمعت بين الثقات وغيرهم مثل التاريخ الكبير للبخاري، والجرح والتعديل لابن أبي حاتم وغيرهما، ويراجع للرواة الضعفاء الكتب المعنية بهم، وهي كثيرة، وللمختلطين يراجع الكتب المخصصة لهم، وهكذا في المدلسين ورواة المراسيل يُراجع الكتب المفردة لهم، وهكذا فيمن عرفوا واشتهروا بكناهم وألقابهم يراجع الكتب التي خصت لهم، وهي كثيرة أيضاً، مثل: كتب الكنى لمسلم والبخاري والدولابي وابن عبد البر والذهبي.

كما يلزم الباحث في هذا الفن معرفة طبقات الرواة والتاريخ وفياتهم، وهو مهم جداً لكي لا يقع في الخطأ لأنه كثير ما يتفق الرواة في الأسماء وأسماء الأباء، وفي أنسابهم وبلدانهم أحياناً، وليس الفارق بينهما إلا الطبقة، أحدهما متقدم والآخر متأخر، فيظن الباحث أن المراد منه في الإسناد المتقدم بينما المقصود هو المتأخر أو العكس، مثال ذلك: سعد بن إبراهيم الزهري أبو اسحاق القاضي، وهما اثنان قد اتفقا في الإسم واسم الأب وكنية والنسب

علم التخرّيج ودوره في خدمة السنة الإسلامية

والشهرة، والفارق بينهما الطبقة؛ هو سعد بن إبراهيم بن سعد بن إبراهيم بن عبد الرحمن بن عوف، والجدهو سعد بن إبراهيم بن عبد الرحمن بن عوف، فيحصل الاختلاط بينهما فيلزم التأكد من مراد بهما وهكذا في الرواة الذين ولدوا بعد سنة 360هـ لا يمكن أن نجدهم في كتب البخاري لأنه توفي قبل التاريخ المذكور.

لا يخلو أحوال رواة الإسناد من حالتين:
الأول: أن مذكور الراوي بكامل اسمه واسم أبيه وجده وكنيته أو ذكر بلقبه الذي انفرد به، فالأمر في الوقوف عليه سهل، ويبقى التعب في تعيينه من بين الرواة الذين اتفقوا معه فيما ذكر فيه، مثل: حميد بن قيس وهما اثنان في طبقة واحدة ويشتركان في بعض الشيوخ والتلاميذ، والفارق بينهما، أن أحدهما مكّيّ والآخر أنصاريّ ().

وكذا بشر بن غالب الأسدي، قال الأزدي () فيه: مجهول، وقال ابن حبان (): بشر بن غالب الأسدي، يروي عن الحسين بن علي، وقال الحافظ ابن حجر: ((والظاهر أن هذا غير الذي ذكره النسائي، ولكن اتفق في الاسم واسم الأب والنسبة، وقد فرق بينهما أيضاً الأزدي)) (). ومن ذلك إبراهيم بن عمر الصنعاني وهما اثنان إلا أن أحدهما من صنعاء اليمن والآخر من صنعاء دمشق، فيميزان بالبلد، وكذا بالطبقة؛ لأن أحدهما من الطبقة العاشرة والآخر من السابعة ()

وكذا إسماعيل بن أبان الكوفي اثنان: أحدهما ثقة والآخر متروك، والفارق بينهما هو النسب؛ لأن الوراق الأزدي ثقة والخياط الغنوي متروك ().

الحالة الثانية: أن يذكر الراوي في الإسناد مهملًا أو مبهمًا:

والمهمل: هو الذي أهمل ذكر نسبه، يقول الراوي حدّثنا سفيان أو حدثنا حماد، أو حدثنا الوراق، أو حدثنا أبو عبدالله الحافظ كما يقول البيهقي كثيراً في كتبه ونحو ذلك، وهم يكثر من ذلك بغية الاختصار لوضوح أمرهم عندهم، وهم فرسان هذا الفن.

والمبهم هو الذي لم يُسمَّ أصلاً إنما يقول: حدثني رجل أو امرأة أو جار لفلان ونحو ذلك. والطريق إلى معرفتهما هو جمع الطرق وتتبعها وتتبع أقوال العلماء فيهم، بجانب النظر في شيوخهم وتلاميذهم، وطبقاتهم، والنظر في أسانيد المؤلف في أوائل كتابه، حيث إنهم في الغالب ينسبون الرواة في أول الكتاب ثم يختصرون.

ولعلّ أقوى الطرق في تعيين عين الراوي المهمل أو المبهم هو جمع الطرق.

فمتى عرف المبهم في الإسناد ارتفعت الجهالة عنه، وحكم بكونه ثقة أو ضعيفاً، وعلى ضوءه يحكم على الإسناد، وإن لم يعرف فلا يحتج به حتى يتبين أمره ().

متى يضرّ عدم تمييز الراوي المهمل؟

على الأغلب يتم الوقوف على تمييز الراوي المهمل من خلال جمع الطرق وتصريح بعض الأئمة، فيكون الحكم على حسب حاله توثيقاً وتجريحاً.

أما إذا لم يتميز المهمل عن غيره لاشتراكهما في الاسم والطبقة والشيوخ والتلاميذ، فإذا كان كلاهما ثقة، فإنه لا يضرّ إهماله في الإسناد كالسفيانيين- ابن عيينة والثوري - والحمادين - حماد بن زيد وحماد بن سلمة.

وقد ذكر العلماء بعض الأمور المساعدة على التمييز بينهم، لا يتسع البحث لذكرها ().

أما إذا كان أحدهما ثقة والآخر ضعيفاً، فلا بد من التمييز بينهما لتباين الحكم بينهما، كما روى ابن ماجه عن علي بن محمد عن سفيان بن عيينة عن الزهري فأهمل علي بن محمد، وهما اثنان في هذه الطبقة ()، وكلاهما من شيوخ ابن ماجه وكلاهما كوفي، وكلاهما يروي عن سفيان بن عيينة، أحدهما الطنافسيّ وهو ثقة، والآخر ابن أبي الخصيب، صدوق ربما أخطأ ().

علم التخرّيج ودوره في خدمة السنة الإسلامية

مكتبة مشكاة

وقد سبق في بيان أصناف الرواة الثقات المتفق عليهم مطلقاً أو مقيداً، والضعفاء المتفق على ضعفهم، والمسكوت عنهم أي المجاهليل بأنواعها، والمختلف فيهم وآراء العلماء في حكم روايتهم فليراجع هناك للعلم بهم، ولا أرى حاجة في إعادتهم. وهناك كتب معتمدة ألفها العلماء في الرجال عموماً، ولا سيما أنها تساعد الباحث على دراسة سلسلة الإسناد، ومعرفة أحوال الرواة أذكر أهمها بعد الانتهاء من بيان الخطوات في دراسة الأسانيد وتخرّيج الطرق.

المبحث الثاني: الخطوة الثانية من دراسة الأسانيد

تتمثل هذه الخطوة في التحقق من اتصال السند وعدم الانقطاع فيه، وذلك بوجود هذا الإسناد في الصحيحين، أو أحدهما، أو بالتأكد من كتب التراجم التي تذكر شيوخ الراوي وتلاميذه بشمول، مثل: تهذيب الكمال للمزي، وتهذيب التهذيب لابن حجر، أو من غير شمول، مثل: الجرح والتعديل لابن أبي حاتم، والثقات لابن حبان، وتعجيل المنفعة برجال الأئمة الأربعة لابن حجر، والميزان للذهبي، ولسان الميزان لابن حجر وغيرها. وأيضاً مراجعة كتب المراسيل لمعرفة الإرسال في الإسناد مثل: كتاب المراسيل لابن أبي حاتم، وجامع التحصيل في أحكام المراسيل للعلائي، وتحفة التحصيل لولي الدين العراقي. ومراجعة الكتب التي ألفت في التدليس والمدلسين:

منها: منظومة الذهبي في أهل التدليس شرحها د.عاصم القربوتي، وهي مطبوعة مع شرحها، وتعريف أهل التقديس بمراتب الموصوفين بالتدليس للحافظ ابن حجر، والتبيين لأسماء المدلسين لبرهان الدين الحلبي، وإتحاف ذوي الرسوخ بمن رمى بالتدليس من الشيوخ للشيخ حماد بن محمد الأنصاري.

ومعرفة اتصال الإسناد من الأمور الصعبة إلا لمن جمع الطرق ووقف على تصريح العلماء بذلك، وقد يخفى أمره مع ذلك على بعض العلماء من أهل الشأن. إليك نموذجاً من ذلك:

حكم أبو عبدالله الحاكم في المستدرک (1/53) على حديث أبي قلابة (عبدالله بن زيد الجرمي) عن عائشة أم المؤمنين - رضي الله عنها - فقال: ((رواة هذا الحديث عن آخرهم ثقات على شرط الشيخين، ولم يخرجاه بهذا اللفظ)) وتعقبه الذهبي بقوله: ((فيه انقطاع)). قلت: الانقطاع بين أبي قلابة وبين عائشة حيث أرسل عنها ().

وذكر الشيخ الألباني أيضاً في تمام المنة في التعليق على فقه السنة () عند قوله: ((وعن عائشة قالت: كان قيام رسول الله ^ص في الركعتين قبل صلاة الفجر قدر ما يقرأ فاتحة الكتاب)) الحديث، وضعفه الشيخ الألباني بهذا اللفظ للانقطاع وقال: ((به أعلمه مخرجه الطحاوي؛ لأنه من رواية محمد بن سيرين عن عائشة ولم يسمع منها، كما قال أبو حاتم)). وضعف الشيخ الألباني حديثاً آخر أيضاً عن عائشة قالت: ((كان رسول الله ^ص يقرأ في ركعتي الفجر بـ () وكان يسر بهما)) بالانقطاع كالذي قبله وقال: ((وهو أي الحديث في صحيح مسلم من حديث أبي هريرة ^{رض} دون قوله: «كان يسر بهما»)).

فيلزم التأكد من اتصال السند، ولا سيما فيمن وصفوا بكثرة الإرسال أو التدليس ونحو ذلك.

المبحث الثالث: الخطوة الثالثة من دراسة الأسانيد

التحقيق من خلو الإسناد والتمتن من الشذوذ والعلة القادحة: ومن أمثلة الإعلال بالشذوذ ما ذكره الشيخ الألباني فقال معلقاً على قول مؤلف فقه السنة: ((وأما الاقتصار على ركعتين فقط (يعني قبل العصر)، فدليله عموم قوله ^ص "بين كل أذانين صلاة" قلت: خفي على المؤلف ما أخرجه أبو داود "في باب الصلاة قبل العصر"، ومن

علم التخرّيج ودوره في خدمة السنة الإسلامية

طريقه الضياء في المختارة ... وقال النووي في المجموع (4/8): "إسناد صحيح" ثم قال الشيخ: وأقول هو كذلك، لولا أنه شاذ بهذا اللفظ، والمحفوظ بلفظ "أربع ركعات" وبيان ذلك في ضعيف أبي داود (235) والروض النضير)) () .

وعلق الشيخ الألباني على قول مؤلف فقه السنة: ((لقول رسول الله [^]: "صلاة الليل والنهار مثنى مثنى" رواه أبو داود بسند صحيح، فقال: ((من شروط الحديث الصحيح أن لا يشذ روايه عن رواية الثقات الآخرين للحديث، وهذا الشرط في هذا الحديث مفقود؛ لأنّ الحديث في الصحيحين وغيرهما من طرق عن ابن عمر - رضي الله عنهما - دون ذكر النهار وهذه الزيادة تفرد بها علي بن عبدالله الأزدي عن ابن عمر دون سائر من رواه عن ابن عمر، وتُقل عن الحافظ ابن حجر خلاصة أقوال الحفاظ في إعلالهم الحديث بهذه الزيادة، وهي أن هذه الزيادة لا تكون صحيحة على طريقة من يشترط في الصحيح ألا يكون شاذاً)) .

وأما التحقق من نفي العلة القادحة فهو أيضاً من أهمّ الواجبات على الباحث، وذكر الدكتور عبدالعزيز العثيم أنّ كل موانع القبول في الإسناد أو المتن من قبيل العلة ()، وهذا يوافق المعنى اللغوي؛ لأن ((المعلل لغة: ما فيه علة واصطلاحاً: ما فيه علة خفية قادحة)) كما ذكر الحافظ ابن حجر () .

فإذا العلة تكون خفية غامضة تقدر في الحديث، وإن كان الظاهر السلامة منها. وقال الحافظ ابن حجر: "المعلل: هو من أغمض أنواع علوم الحديث وأدقها، ولا يقوم به إلا من رزقه الله تعالى فهماً ثاقباً، وحفظاً واسعاً، ومعرفة تامة بمراتب الرواة، ومملكة قوية بالأسانيد والمتون، ولهذا لم يتكلم فيه إلا القليل من أهل هذا الشأن كعلي بن المديني وأحمد بن حنبل والبخاري ويعقوب بن شيبه وأبي حاتم وأبي زرعة ودارقطني" () .

ولا يخفى أن العلة أقسام: منها ما هي قادحة -وهي العلة في الحقيقة-، ومنها ما ليست بقادحة، وهي أنواع - وتقع غالباً في الإسناد وقليلاً في المتن، كرفع الموقوف، ووقف المرفوع، وإرسال الموصول، ووصل المنقطع، ودخول حديث في حديث () .

قال الدكتور عبدالعزيز العثيم: «فالعلة التي تقع في الإسناد والمتن ستة أقسام ():

- 1- العلة في السند تقدر في صحة السند و المتن جميعاً.
 - 2- العلة في السند تقدر في صحة السند من غير قدح في المتن.
 - 3- العلة في السند لا تقدر في صحة السند ولا المتن.
 - 4- العلة في المتن تقدر فيه وفي السند.
 - 5- العلة في المتن تقدر فيه من غير قدح في السند.
 - 6- العلة في المتن لا تقدر فيه ولا في السند () .
- بعد الانتهاء من هذه الخطوات: وهي تحقق عدالة الرواة وضبطهم، وتحقيق اتصال السند وعدم وجود انقطاع فيه، وتحقيق عدم وجود الشذوذ والعلة القادحة فيه - نقطف ثمار القبول والحكم على الحديث بالصحة أو الحسن، وإذا اختل شرط من شروط القبول حكمنا بالضعف، وهذا من أهم ثمار التخرّيج وجمع الطرق.

الفصل الثالث: في أهم الكتب المساعدة على دراسة الرواة
ويجدر هنا أن أشير إلى أهم الكتب المساعدة على دراسة رجال الأسانيد باختصار:
ولنعلم بأن العلماء ما تركوا جانباً مهماً في خدمة السنة إلا قاموا به، سواء فيما يخدم المتون أو رجال الأسانيد، فألفوا في كل ذلك كتباً، فنجدهم ألفوا فيما يخدم جانب سلسلة رواة الأسانيد فسهّلوا للباحث الوصول إليهم، حيث تفننوا في التصنيف حسب أحوال الرواة.

علم التخرّيج ودوره في خدمة السنة الإسلامية

مكتبة مشكاة

فمنهم من صنف في الثقات فقط: كثقات ابن حبان والثقات للعجلي والثقات لابن شاهين وكلها مطبوعة، ومنهم من ألف في الضعفاء فقط والمصنفات فيه كثيرة، كالضعفاء الصغير والكبير للإمام البخاري، والضعفاء للإمام النسائي والكامل في الضعفاء لابن عدي، والضعفاء للدارقطني، وكتاب المجروحين لابن حبان، والضعفاء الكبير للعقيلي، وتاريخ أسماء الضعفاء والكذابين لابن شاهين، والضعفاء لأبي نعيم الأصبهاني، أحوال الرجال للجوزجاني، وميزان الاعتدال للذهبي، وديوان الضعفاء وذيله، والمغني في الضعفاء، الجميع له، ولسان الميزان للحافظ ابن حجر، المجموع في الضعفاء والمتروكين لابن الجوزي، وكل هذه الكتب مطبوعة ما عدا الضعفاء الكبير للبخاري.

ومنهم من جمع بين الصنفين: كالتاريخ الكبير والصغير للبخاري، والجرح والتعديل لابن أبي حاتم، وهما من أهم الكتب في هذا الصنف، وكذا ما ألف بخصوص رجال أصحاب الكتب الستة من الكمال للمقدسي، وهو الأصل، وفروعه: تهذيب الكمال للمزي، وتهذيب تهذيب الكمال والكاشف كلاهما للذهبي، وتهذيب التهذيب، وتقريب التهذيب كلاهما للحافظ ابن حجر، والخلاصة للخزرجي، وكلها مطبوعة، وتعجيل المنفعة بزوائد رجال الأئمة الأربعة على التهذيب وهو مطبوع أيضاً.

أو كتب اعتنت بتراجم رواة بلد معين، وهي كثيرة أيضاً، مثل: تاريخ بغداد للخطيب البغدادي، وتاريخ دمشق لابن عساكر، وطبقات المحدثين بأصبهان لأبي الشيخ ابن حبان الأنصاري، وذكر أخبار أصبهان لتلميذه أبي نعيم الأصبهاني، والتدوين في أخبار قزوين لعبدالكريم الرافعي، وتاريخ جرجان للسهمي، وطبقات علماء إفريقية، وبغية الملتمس في تاريخ رجال الأندلس، وغيرها كثير، وكل ما ذكر مطبوع.

وكتب في التاريخ وتهتم بتراجم الرواة: مثل: وفيات الأعيان لابن خلكان، التكملة لوفيات النقلة للمنذري، العبر في خبر من غبر للذهبي، وتاريخ الإسلام له أيضاً، كلها مطبوعة. ومن الكتب التي اهتمت بتراجم الرواة أيضاً: كتاب المعرفة والتاريخ للفسوي، والإرشاد في معرفة علماء الحديث لأبي يعلى الخليلي، وسير أعلام النبلاء، وتذكرة الحفاظ كلاهما للذهبي، وطبقات علماء الحديث لابن عبد الهادي، كلها مطبوعة.

وهناك كتب اهتمت بتراجم رجال المذاهب: فمن أهمها: طبقات الحنابلة لابن أبي يعلى وذيلها لابن رجب، والمنهج الأحمد للعلمي وترتيب المدارك وتقريب المسالك للقاضي عياض، والديباج المذهب لابن فرحون، وطبقات الشافعية الكبرى للسبكي، وطبقات الفقهاء الشافعية لابن الصلاح، وطبقات الشافعية لابن قاضي شهبة، والجواهر المضية في طبقات الحنفية لابن أبي الوفاء الحنفي، وغيرها كثير، وكلها مطبوعة.

كما ألفوا في الطبقات كتباً، منها: الطبقات الكبرى لابن سعد، والطبقات لمسلم، والمعين في معرفة طبقات المحدثين للذهبي كلها مطبوعة، وفي العلل ومعرفة الرجال كتباً، كالعلل ومعرفة الرجال للإمام أحمد، والعلل لابن المديني، والعلل الكبير للدارقطني. كما ألفوا في المتفق والمفترق والمؤتلف والمختلف وفي المتشابه من الأنساب والأسماء والكنى، منها: كتاب: المتفق والمفترق للخطيب البغدادي، الإكمال في رفع الارتباب عن المؤتلف والمختلف من الأسماء والكنى للأمير ابن ماكولا، المشتبه للذهبي، وتبصير المنتبه بتحريр المشتبه للحافظ ابن حجر، وتوضيح المشتبه لابن ناصر الدين الدمشقي.

كما اعتنى العلماء بالتأليف في الكنى، وقد تقدم بيان أهمها وكذا في المختلطين من الرواة، والمدلسين ومن عرفوا بالإرسال تقدم بيان أهم المؤلفات فيهم، وكذا في الأنساب، ومن أهمها الأنساب للسمعاني، وهو مطبوع.

علم التخرّيج ودوره في خدمة السنة الإسلامية

أخيراً أذكر كتاباً ألفه أحد علماء الهند وهو عبدالوهاب بن مولوي محمد غوث وسماه "كشف الأحوال في نقد الرجال" جمع فيه الرواة الضعفاء من كتاب ابن الجوزي وغيره من عدد من المصادر واستخدم فيه رموزاً كثيرة بلغ عددها (74) رمزا، ولكنها عرضت عن ذكرها وانظر لذلك كشف اللثام (2/422-426).

الخاتمة

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات، وفي الختام أشير إلى أبرز معالم البحث حيث تناول عناية الأمة بخدمة الكتاب والسنة، ومعاني التخرّيج لغة واصطلاحاً عند المحدثين، ونشأة التخرّيج وتطوره وأهمية التخرّيج وفوائده، ومن أهمها معرفة صحة الحديث وضعفه، وجهود العلماء في تخرّيج الأحاديث من كلام الأئمة في كتبهم المختلفة، ومن أهل الفنون المتعددة. وجهود العلماء في تخرّيج الأحاديث على وجه العموم، بدون التقييد بكتاب معيّن أو موضوع معيّن، أو مع التقييد في موضوع معيّن كلياً أو جزئياً، كما تناول البحث التنبيه على أمور مهمة بين يدي التخرّيج ودراسة الأسانيد، يجب معرفتها قبل الدخول في التخرّيج ودراسة الرواة، وطرق تخرّيج الحديث ووسائله من مصادره الأصلية، وكذا استخدام البرامج الموجودة في أقراص الحاسب الآلي.

وتناول أيضاً دراسة الأسانيد للحديث بجميع طرقه - المتابعات والشواهد - وأهمية هذه الدراسة وثمرتها، وذلك على خطوات ثلاثة: هي تحقيق عدالة الرواة وثقتهم، وتحقيق اتصال السند وعدم وجود انقطاع فيه، وتحقيق عدم وجود الشذوذ والعلّة القادحة فيه، ونقطف من ذلك ثمار الحكم على الحديث بالصحة أو الحسن. وإن اختلف شرط من شروط الصحة والقبول حكمنا على الحديث بالضعف، وهذا من أهمّ ثمار التخرّيج. أسأل الله سبحانه أن يجعل أعمالنا خالصة لوجهه الكريم، ويتقبلها إنه نعم المولى ونعم النصير.

المراجع

- 1- القرآن الكريم
- 2- الإحسان بترتيب صحيح ابن حبان - تأليف: علي بن بليان (ت 739هـ)، تحقيق: كمال يوسف الحوت، دار الكتب العلمية، بيروت ط/ الأول عام 1407هـ.
- 3- الأحكام الشرعية الصغرى - لأبي محمد عبدالحق الإشبيلي (ت 581هـ)، تحقيق: أم محمد بنت أحمد، نشر مكتبة ابن تيمية بالقاهرة، ومكتبة العلم بجدة، ط/ الأولى عام 1413هـ.
- 4- الأحكام الشرعية الكبرى - لأبي محمد عبدالحق الإشبيلي (ت 581هـ)، تحقيق: أبي عبدالله حسين بن عكاشة، الناشر مكتبة الرشد، الرياض، ط/ الأولى عام 1422هـ.
- 5- الأحكام الوسطى - لأبي محمد عبدالحق الإشبيلي (ت 581هـ)، تحقيق: حمدي السلفي وصبحي السامرائي، مكتبة الرشد، الرياض، ط/ الأولى عام 1416هـ.
- 6- اختصار علوم الحديث مع شرحه الباعث الحثيث لأحمد شاكر- للحافظ ابن كثير (ت 547هـ)، دار العاصمة، تعليق: الشيخ الألباني، وتحقيق: علي بن حسن الحلبي، ط/ الأولى عام 1415هـ.
- 7- إرشاد طلاب الحقائق إلى معرفة سنن خير الخلائق - للنووي (ت 676هـ)، تحقيق: عبدالباري فتح الله، دار البشائر، بيروت، لبنان، ط/ الأولى عام 1407هـ.

علم التخرّيج ودوره في خدمة السنة الإسلامية

مكتبة مشكاة

- 8- أصول التخرّيج ودراسة الأسانيد - تأليف: د.محمود الطحان، مكتبة الرشد، الرياض ط/ الخامسة 1403هـ.
- 9- الإمام بأحاديث الأحكام - لابن دقيق العيد (ت 702هـ)، تحقيق: محمد سعيد المولوي، نشر، دار ابن القيم، ط/1 عام 1406هـ.
- 10- البحر الذي زخر شرح ألفية الأثر- للسيوطي (ت 911هـ)، تحقيق: د.أنيس بن أحمد الأندنوسي، ط/ الأولى.
- 11- البدر المنير في تخرّيج الأحاديث والآثار الواقعة في الشرح الكبير - لابن الملقن (ت 804هـ)، تحقيق: د.جمال محمد السيد، وعدد غيره، مكتبة الرشد، الرياض، ط/1 عام 1414هـ.
- 12- بلوغ المرام من جمع أدلة الأحكام - للحافظ ابن حجر العسقلاني (ت 852هـ)، تحقيق: الشيخ أسامة صلاح الدين، دار إحياء العلوم، بيروت، لبنان، ط/ الأولى عام 1412هـ.
- 13- تاريخ بغداد - للخطيب البغدادي (ت 463هـ)، الناشر دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان.
- 14- التأسيس في فن دراسة الأسانيد- تأليف: د.عمر إيمان أبو بكر، مكتبة المعارف، الرياض، ط/ الأولى عام 1421هـ.
- 15- التأصيل لأصول التخرّيج وقواعد الجرح والتعديل - تأليف: د.بكر بن عبدالله أبو زيد، دار العاصمة، الرياض، ط/ الأولى عام 1413هـ.
- 16- تحفة الخريج إلى أدلة التخرّيج - تأليف: إقبال أحمد محمد إسحاق، الناشر مركز القرآن والسنة إله آباد بوني، الهند.
- 17- تخرّيج الأحاديث النبوية في مدونة الإمام مالك - د.الطاهر محمد الدردير، مطبوع.
- 18- تخرّيج الحديث الشريف- تأليف: د.علي نايف بقاعي، دار البشائر الإسلامية، بيروت، لبنان، ط/ الأولى 1421هـ.
- 19- تخرّيج الحديث النبوي - تأليف: د.عبدالغني أحمد مزهر التميمي، الفرقان، الرياض، ط/ الأولى عام 1410هـ.
- 20- تذكرة الحفاظ - للإمام الحافظ أبي عبدالله الذهبي (ت 748هـ)، دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان.
- 21- تقريب التهذيب - لابن حجر العسقلاني (ت 852هـ)، تحقيق: محمد عوامة، دار الرشيد سوريا، حلب، دار البشائر الإسلامية، بيروت، لبنان، ط/ الأولى عام 1406هـ.
- 22- التقييد لمعرفة الرواة والسنن والمسانيد - لمحمد بن عبدالغني الشهير بابن نقطة (ت 629هـ)، دار الحديث للنشر، بيروت، لبنان، عام 1407هـ.
- 23- التقييد والإيضاح شرح مقدمة ابن الصلاح - للحافظ العراقي (ت 806هـ)، تحقيق: عبدالرحمن عثمان، نشر عبدالمحسن الكتبي، عام 1389هـ.
- 24- التلخيص الحبير في تخرّيج أحاديث الرافعي الكبير - للحافظ ابن حجر (ت 852هـ)، تحقيق: أبي عاصم حسن بن عباس، مؤسسة قرطبة، جدة، ط/ الأولى عام 1416هـ.
- 25- تمام المنة في التعليق على فقه السنة - للشيخ الألباني، دار الراية، الرياض، ط/ 3 عام 1409هـ.
- 26- تهذيب التهذيب - للحافظ ابن حجر العسقلاني (ت 852هـ)، بمطبعة مجلس دائرة المعارف النظامية حيدر آباد الدكن، الهند، ط/الأولى عام 1325هـ.

علم التخرّيج ودوره في خدمة السنة الإسلامية

- 27- توضيح الأفكار لمعاني تنقيح الأنظار - لمحمد بن إسماعيل الصنعاني (ت 1182هـ)، تحقيق: محمد محيي الدين، مكتبة الخانجي، مصر، ط/ الأولى عام 1366هـ.
- 28- تيسير دراسة الأسانيد للمبتدئين - تأليف: عمرو بن عبد المنعم سليم، نشر دار الضياء بمصر، ط/ 1 عام 1421هـ.
- 29- ثبت مؤلفات الخطيب من ترجمته - ليوسف العشي، ط/ الأولى.
- 30- الثقات الذين ضعفوا في بعض شيوخهم - تأليف: د. صالح حامد الرفاعي، طبع المجلس العلمي بالجامعة الإسلامية، عام 1413هـ.
- 31- الجامع الصحيح - لمسلم بن الحجاج (ت 261هـ)، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء الكتب العربي، عيسى البابي، ط/ 1 عام 1374هـ.
- 32- الجامع الصغير مع بشرحه فيض القدير - انظر فيض القدير.
- 33- الجامع لأحكام القرآن - للقرطبي محمد بن أحمد (ت 671هـ)، ط/ الثانية عام 1372هـ.
- 34- الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع - للخطيب البغدادي (ت 463هـ)، تحقيق: د. محمود الطحان، مكتبة المعارف، الرياض، عام 1403هـ.
- 35- الجرح والتعديل - لأبي عبد الرحمن بن أبي حاتم (ت 327هـ)، دار المعارف العثمانية، الهند، عام 1371هـ.
- 36- حصول التفريح بأصول العزو والتخرّيج - تأليف: أبو الفيض أحمد بن محمد بن الصديق الغماري (ت 1380هـ)، طبع بمكتبة طبرية، الرياض.
- 37- خصائص المسند - لأبي موسى المديني الأصبهاني (ت 581هـ)، طبع بالقاهرة عام 1347هـ، تحقيق: الشيخ أحمد شاكر في مقدمة تحقيق المسند، بالقاهرة أيضاً عام 1368هـ.
- 38- دراسة الأسانيد - د. عبدالعزيز بن عبد الرحمن العثيم، الرياض، ط/ الأولى عام 1419هـ.
- 39- دلائل الأحكام من أحاديث الرسول عليه السلام - تحقيق: د. محمد الشبخاني ود. زياد الدين الأيوبي، دار قتيبة، دمشق، ط/ 1 عام 1413هـ.
- 40- الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة - للحافظ ابن حجر العسقلاني (ت 852هـ)، ط/ الأولى.
- 41- الرسالة المستطرفة - للكتاني محمد بن جعفر (ت 1345هـ)، دمشق، ط/ الثالثة.
- 42- رفع الملام عن الأئمة الأعلام - لشيخ الإسلام ابن تيمية، ط/ الأولى.
- 43- زهر الربى على سنن النسائي المجتبى للسيوطي، مع حاشية السندي، المطبعة المصرية بالأزهر.
- 44- سير أعلام النبلاء - للذهبي (ت 748هـ)، تحقيق: شعيب الأرنؤوط وآخرين، دار الفكر، الجزء الساقط من طبعة مؤسسة الرسالة، ط/ الأولى عام 1401هـ.
- 45- شرح ألفية السيوطي - لأحمد شاكر، طبع بمصر.
- 46- شرح علل ابن أبي حاتم - لابن عبد الهادي، مخطوط، لم يطبع بعد.
- 47- شرح علل الترمذي - لابن رجب الحنبلي (ت 795هـ)، تحقيق: د. همام عبد الرحيم سعيد، مكتبة المنار، الأردن، ط/ الأولى عام 1407هـ.
- 48- شروط الأئمة الخمسة (غير ابن ماجه) - المؤلف: أبو بكر محمد ابن موسى الحازمي، تعليق: محمد زاهد الكوثري، الناشر مكتبة عاطف بالقاهرة.
- 49- صحيح ابن خزيمة - محمد بن إسحاق بن خزيمة (ت 311هـ)، تحقيق: د. مصطفى الأعظمي، الناشر المكتب الإسلامي، بيروت، لبنان.

علم التخرّيج ودوره في خدمة السنة الإسلامية

مكتبة مشكاة

- 50- ضعيف الجامع الصغير وزيادته - للشيخ الألباني، نشر المكتب الإسلامي طبع بيروت، لبنان.
- 51- طبقات علماء الحديث-تأليف:محمد بن أحمد بن عبدالهادي (ت 744هـ)، تحقيق: إبراهيم الزبيق، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط/الأولى عام 1409هـ.
- 52- طرق تخرّيج الحديث - تأليف: د.سعد بن عبدالله آل حميد، دار علوم السنة، الرياض، ط/ الأولى عام 1420هـ.
- 53- العلل الصغير للترمذي بآخر السنن المجلد الخامس - تحقيق: أحمد محمد شاكر.
- 54- علوم الحديث - لابن الصلاح، دمشق.
- 55- عمدة الأحكام الكبرى - للحافظ عبدالغني المقدسي (ت 600هـ)، تحقيق: سمير بن أمين الزهري، دار الثبات للنشر، ط/ الأولى عام 1422هـ.
- 56- فتح الباري شرح صحيح البخاري - للحافظ ابن حجر العسقلاني (ت 852هـ)، الطبعة الخامسة، القاهرة.
- 57- فتح المغيـث شرح ألفية الحديث - للعراقي، للسخاوي محمد بن عبدالرحمن (ت 902هـ)، تعليق: الشيخ صلاح محمد عويضة، توزيع دار أحد.
- 58- الفهرس الشامل للتراث الإسلامي لآل البيت، بالأردن.
- 59- فيض القدير شرح الجامع الصغير محمد عبدالرؤوف المناوي (ت 1031هـ).
- 60- القاموس المحيط - للفيروزآبادي الشيرازي (ت 817هـ)، المطبعة الحسينية المصرية، عام 1344هـ، ط/ الثانية.
- 61- الكامل - لابن عدي، طبع، بيروت.
- 62- كتاب الذيل على طبقات الحنابلة - لابن رجب (ت 795هـ)، دار المعرفة، بيروت، لبنان.
- 63- كشف اللثام عن أسرار تخرّيج حديث سيد الأنام - ^ - المؤلف: د.عبدالوجود محمد عبداللطيف، مكتبة الأزهر، بالقاهرة، ط/الأولى عام 1404هـ.
- 64- الكفاية في علم الرواية - للخطيب البغدادي (ت 463هـ)، الناشر: النمنكاني، المكتبة العلمية بالمدينة المنورة.
- 65- لسان العرب - لابن منظور الإفريقي (- 711هـ)، دار صادر، بيروت لبنان.
- 66- لسان الميزان - للحافظ ابن حجر العسقلاني (ت 852هـ)، الناشر مؤسسة الأعلمي للمطبوعات، بيروت لبنان.
- 67- المؤلف والمختلف - للدارقطني علي بن عمر (ت 385هـ)، تحقيق: د.موفق بن عبدالله، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط/ الأولى 1406هـ.
- 68- المجروحين - لابن حبان البستي (ت 354هـ)، نشر دار الوعي بحلب، ط/ الأولى عام 1396هـ.
- 69- المجمع المؤسس - للحافظ ابن حجر العسقلاني (ت 852هـ)، تحقيق: د.يوسف المرعشلي، بيروت، لبنان، ط/ الأولى.
- 70- المحدث الفاصل بين الراوي والواعي - للقاضي الرامهرمزي (ت 360هـ)، تحقيق: د.محمد عجاج الخطيب، دار الفكر، بيروت عام 1391هـ.
- 71- مختصر الأحكام مستخرج الطوسي على جامع الترمذي - للحافظ أبي علي الحسن بن علي الطوسي (ت 312هـ) تحقيق: د.أنيس أحمد الأندوسوي، نشر دار المؤيد، الرياض، ط/الأولى عام 1424هـ.
- 72- المختصر الوجيز - تأليف محمد عجاج الخطيب، طبع في عام 1410هـ.

علم التخرّيج ودوره في خدمة السنة الإسلامية

مكتبة مشكاة

- 73- المدخل إلى تخرّيج الأحاديث والآثار د. عبدالصمد بكر عابد، نشر دار الفضيلة، توزيع البخاري بالمدينة المنورة.
- 74- المصعد الأحمد في ختم مسند الإمام أحمد - للحافظ ابن الجزري (ت 833هـ)، طبع مع خصائص المسند انظر خصائص المسند.
- 75- معالم التنزيل - لأبي محمد الحسين بن مسعود البغوي (ت 516هـ)، تحقيق: خالد العك وزميله، دار المعرفة ط/ الأولى عام 1406هـ.
- 76- المعجم المختص - للذهبي (ت 748هـ)، ط/ الأولى.
- 77- معجم مصطلحات الحديث ولطائف الإسناد - تأليف: د. محمد ضياء الرحمن الأعظمي، أضواء السلف، الرياض، ط/ الأولى عام 1420هـ.
- 78- معجم مقاييس اللغة - لابن فارس (ت 395هـ)، تحقيق: عبدالسلام هارون، مطبعة البابي الحلبي بمصر، ط/ الثانية عام 1389هـ.
- 79- معرفة أحوال الرجال - للحافظ الجوزقاني، تحقيق: صبحي السامرائي، بيروت، ط/ الأولى.
- 80- معرفة الرواة المتكلم فيهم بما لا يوجب الرّد - للإمام الحافظ الذهبي (748هـ). (ت 748هـ)، تحقيق: إبراهيم بن سعيداي، نشر دار الباز، مكة المكرمة، دار المعرفة، بيروت، ط/ الأولى عام 1406هـ.
- 81- المغني عن حمل الأسفار في الأسفار في تخرّيج ما في الإحياء من الأخبار - للحافظ العراقي عبدالرحيم بن الحسين (ت 806هـ)، نشر دار إحياء الكتب العربية، عيسى البابي الحلبي بمصر.
- 82- المغني لابن قدامة المقدسي (ت 620هـ)، تحقيق: د. عبدالله التركي ود. عبدالفتاح الحلو، هجر للطباعة، القاهرة، ط/ الأولى عام 1400هـ.
- 83- المنار المنيف في الصحيح والضعيف - لأبي عبدالله محمد بن أبي بكر الحنبلي (ت 751هـ)، تحقيق: عبد الفتاح أبو غدة، مكتب المطبوعات الإسلامية، حلب، عام 1390هـ.
- 84- مناقب الإمام أحمد - لابن الجوزي.
- 85- المنتقى في الأحكام الشرعية من كلام خير البرية - لمجد الدين أبي البركات عبدالسلام بن عبدالله بن تيمية (ت 652هـ)، تحقيق: طارق بن عوض الله، دار ابن الجوزي، ط/ الأولى عام 1423هـ.
- 86- منهج دراسة الأسانيد والحكم عليها وفي آخره، دراسة في تخرّيج الأحاديث، تأليف: د. وليد بن الحسن العاني (ت 1416هـ) دار النفائس، الأردن، عام 1418هـ.
- 87- المنهل - لابن تغري بردي، مطبوع.
- 88- موارد الخطيب البغدادي في تاريخه، تأليف: د. أكرم ضياء العمري، ط/ الأولى، بيروت، لبنان.
- 89- الموقظة - للحافظ الذهبي (ت 748هـ)، ط/ الأولى.
- 90- ميزان الاعتدال في نقد الرجال - للحافظ الذهبي (ت 748هـ)، تحقيق: علي البجاوي، دار المعرفة، بيروت.
- 91- نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر مع النكت عليه - الحافظ ابن حجر العسقلاني (ت 852هـ)، دار ابن الجوزي، الدمام، ط/ الثانية عام 1414هـ.
- 92- نصب الرابة في تخرّيج أحاديث الهداية - للزيلعي عبدالله بن يوسف (ت 763هـ)، ط/ الثانية عام 1393هـ.

علم التخرّيج ودوره في خدمة السنة الإسلامية

- 93- النكت على مقدمة ابن الصلاح - للحافظ ابن حجر العسقلاني (ت 852هـ)، تحقيق: د. ربيع بن هادي المدخلي، نشر المجلس العلمي بالجامعة الإسلامية، ط/ الأولى عام 1404هـ.
94- هدي الساري مقدمة فتح الباري - للحافظ ابن حجر العسقلاني (ت 852هـ)، طبع المكتبة السلفية.
95- الهداية مع شرحه فتح القدير - للمرغيناني، طبع مطبعة البابي الحلبي بمصر، ط/ الأولى عام 1389هـ.

- فهرس الموضوعات
1 التمهيدي
3 خطة البحث
5 المقدمة
5 التخرّيج لغة
6 أمّا اصطلاحاً
6 إطلاقات التخرّيج عند المحدثين
10 التخرّيج في اصطلاح المعاصرين
14 أهم المؤلفات في «أصول التخرّيج» و«طرق استخراج الحديث»
17 الباب الأول: أهمية التخرّيج والاستخراج وفوائده ونشأته وتطوره
18 الفصل الأول: أهمية التخرّيج والاستخراج وفوائده
23 نماذج تطبيقية لبعض هذه الفوائد
29 الفصل الثاني: نشأة علم التخرّيج وتطوره
29 انتقاء الأئمة أحاديث مصنفتهم من مئات الألوف من الأحاديث
35 الباب الثاني: في اهتمام العلماء بالتخرّيج وجهودهم في ذلك
36 المدخل: بداية الاهتمام بالتخرّيج بشكل مؤلفات في القرن الرابع فما بعد:
36 الفصل الأول: جهود العلماء في تخرّيج الأحاديث الواقعة في كلام بعض المصنفين
من أهل الفنون المختلفة 43
55 مناهج أشهر مصنفي كتب التخرّيج وبيان أمثلة بعض الفوائد منها
73 الفصل الثاني في تخرّيج الأحاديث عامة بدون تقيد بكتاب معين
74 المبحث الأول: الصنف الأوّل
75 المبحث الثاني: الصنف الثاني
ممن ألف في هذا الصنف أي أحاديث الأحكام 75
87 الباب الثالث: في التخرّيج المبني على المتن والإسناد وطرق تخرّيجهما
88 المدخل: حاجة التخرّيج وحتمية دراسة الأسانيد
90 الفصل الأول: التنبيه على بعض الأمور المهمة المتعلقة بالتخرّيج
93 الفصل الثاني: طرق تخرّيج الحديث ووسائله
93 مدخل: تفنن المحدثين في التصنيف
95 المبحث الأول: التخرّيج عن طريق معالم السند
98 المبحث الثاني: عن طريق معالم المتن
المبحث الثالث: التخرّيج عن طريق معالم السند والتمن عن طريق الحاسوب

- الباب الرابع: دراسة إسناد الحديث ومتابعاته وشواهده 114
الفصل الأول: التنبيه على بعض الأمور المهمة في التخرّيج 115

علم التخرج ودوره في خدمة السنة الإسلامية

مكتبة مشكاة

122	الفصل الثاني: دراسة الأسانيد والطرق وثمرتها وخطواتها
122	المدخل: بعض الأمور المهمة
126	المبحث الأول: الخطوة الأولى من دراسة الأسانيد
131	المبحث الثاني: الخطوة الثانية من دراسة الأسانيد
133	المبحث الثالث: الخطوة الثالثة من دراسة الأسانيد
136	الفصل الثالث: في أهم الكتب المساعدة على دراسة الرواة
139	الخاتمة
140	المراجع
150	فهرس الموضوعات